



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2018

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان :

دور البنك المركزي في استقرار أسعار الصرف دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

مذكرة مكملية لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " إدارة مالية "

إعداد الطالبتان:

إشراف الأستاذة(ة):

- واضح فواز

- أمال عسكري

- بدرة زواغي

لجنة المناقشة :

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميله-	مزهود هشام
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف - ميله-	حريز هشام
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميله-	واضح فواز

السنة الجامعية: 2017/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دعاء

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يكلّفك الله نفسا إلا وسعما لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا
أو أخطانا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا
ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين.

(سورة البقرة: الآية 286)

اللهم انفعنا بما علمتنا ويسر لنا سبيل العلة يا رب علمنا أن نحب الناس لهم وعلمنا أن
نحاسب أنفسنا قبل أن نحاسب غيرنا. علمنا أن التسامح هو أكبر مراتب القوة وأن الانتقام
أول مظاهر العنفة.

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا باليأس إذا أخفقنا وذكرنا أن الإخفاق
هو التجربة التي تسبق النجاح

اللهم إن أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا وإذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ

اعتزازنا بكرامتنا

علي اللهم على نبيينا محمد وعلى اله وصحبه الأخيار وسلم تسليما كثيرا

شكر

نشكر الله عز وجل ونحمده حمدا كثيرا طيبا مبارك فيه، ملء السموات والأرض
على هذه النعمة الطيبة والنافعة ونعمة العلم والمعرفة والبصيرة ونسال أن يوفقنا
بما يحب ويرضاه .

و الصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

نتوجه بجزيل الشكر والتقدير الخاص والثناء الخالص إلى الأستاذ المشرفه فواز واضح
كما لا ننسى تقديم شكري إلى كل من مدني بيد المساعدة وساهم معي في تذليل ما
واجهني من الصعوبات، وأخص بالذكر كل من الأساتذة :
ريغي هشام ، مشري فريد، لطرش جمال، كما لا ننسى أن نخص بالذكر الأستاذ حيور
عبد الوهاب من بنك الجزائر لولاية ميلة.

كما نتوجه بالشكر إلى أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية الذين
انتفعنا بما قدموه لنا من منافعهم العلمية طوال فترة دراستنا في المركز الجامعي
عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة -

وكل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل

الصفحة	المحتويات
-	البسملة
-	الدعاء
-	الشكر والتقدير
-	إهداء
I_III	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
	المقدمة العامة
أ_ب	أولاً: إشكالية الدراسة
ب_ج	ثانياً: فرضيات الدراسة
ج	ثالثاً: أهمية الدراسة
ج	رابعاً: أهداف الدراسة
ج	خامساً: مبررات اختيار الموضوع
ج	سادساً: صعوبات الدراسة
د	سابعاً: المنهج المستخدم في الدراسة
د	ثامناً: حدود الدراسة
د_و	تاسعاً: الدراسات السابقة
و	عاشراً: هيكل الدراسة
	الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي
-	تمهيد
8-2	المبحث الأول: ماهية البنك المركزي
3-2	المطلب الأول: نشأة البنك المركزي
5-3	المطلب الثاني: تعريف وخصائص البنك المركزي
8-5	المطلب الثالث: أهداف البنك المركزي ومتطلبات نجاحه
22-9	المبحث الثاني: أساسيات البنك المركزي
13-9	المطلب الأول: هيكل وميزانية البنك المركزي

17-14	المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي
22-17	المطلب الثالث: أدوات البنك المركزي
26-23	المبحث الثالث: استقلالية البنك المركزي
23	المطلب الأول: تعريف استقلالية البنك المركزي
25-24	المطلب الثاني: أهمية استقلالية البنك المركزي
26-25	المطلب الثالث: معايير استقلالية البنك المركزي
27	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف
	تمهيد
40-28	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف
32-28	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه
36-32	المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف ونظرياته
40-36	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
45-41	المبحث الثاني: بنية واليات سوق الصرف
42-41	المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف وأنواعه
43-42	المطلب الثاني: عمليات سوق الصرف
45-43	المطلب الثالث: المتعاملون في سوق الصرف
51-46	المبحث الثالث: البنك المركزي وأسعار الصرف
47-46	المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف
49-47	المطلب الثاني: سياسة الرقابة على الصرف
51-49	المطلب الثالث: البنك المركزي وسعر الصرف
52	خلاصة الفصل

	الفصل الثالث: دور البنك المركزي في استقرار أسعار الصرف -دراسة حالة بنك الجزائر - (2000-2016)
	تمهيد
80-54	المبحث الأول: البنك المركزي والسياسة النقدية
57-54	المطلب الأول: تعريف بنك الجزائر وهيكله التنظيمي
62-58	المطلب الثاني: الإصلاحات النقدية في الجزائر
80-62	المطلب الثالث: السياسة النقدية وسعر الصرف في الجزائر
93-82	المبحث الثاني: دراسة وصفية تحليلية لدور البنك المركزي في استقرار أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)
87-82	المطلب الأول: علاقة السياسة النقدية بالتوسع النقدي وأسعر الصرف في الجزائر
90-87	المطلب الثاني: معدلات الفائدة الاسمية والحقيقية في الجزائر
92-90	المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالتضخم (استقرار الأسعار) في الجزائر
93	خلاصة الفصل
97-94	الخاتمة العامة
96	نتائج الدراسة
96	الاقتراحات
97	أفاق الدراسة
104-98	قائمة المراجع
-	الملخص باللغة العربية
-	الملخص باللغة الانجليزية
-	الملخص باللغة الفرنسية



فهرس

الجداول والأشكال

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
1	استعرض وتحليل ميزانية بنك الجزائر	13
2	مدى استقلالية البنوك المركزية في اكبر ثمانى دول من خلال معايير محددة	26
3	المصفوفة التقاطعية لأسعار صرف العملات	32
4	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر (1990-2014)	67-68
5	معدل الاحتياطي الإلجبارى فى الجزائر (1994-2015)	70
6	الانزلاق التدريجى للدينار الجزائرى (1987-1991)	72
7	تطور رصيد ميزان المدفوعات بالدولار الأمريكى (2000-2015)	78
8	تطور احتياطات الصرف مقابل الدولار الأمريكى (2000-2015)	80
9	تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (2000-2016)	82
10	تطور الكتلة النقدية M1 خلال الفترة (2000-2015)	83
11	تطور سعر الصرف الاسمى للدينار مقابل الدولار (2000-2016)	85
12	تطور معدلات الفائدة فى الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	87-88
13	تطور معدلات التضخم فى الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	91

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	اثر عمليات السوق المفتوحة على العرض النقد وتحقيق التوازن	18
2	التغير في منح الائتمان نتيجة التغير في سعر التضخم	20
3	أنواع سعر الصرف	33
4	اثر الإفراط بالإصدار النقدي على رفع سعر الصرف الأجنبي	38
5	اثر التغير في سعر الفائدة على سعر الصرف	39
6	التضخم عامل مؤثر في سعر الصرف	40
7	عمليات سوق الصرف	45
8	تطور رصيد ميزان المدفوعات بالدولار الأمريكي (2000-2015)	79
9	تطور احتياطات الصرف مقابل الدولار الأمريكي (2000-2015)	80
10	تطور الكتلة النقدية M1،M2 خلال الفترة (2000-2016)	83
11	تطور سعر الصرف خلال الفترة (2000 - 2016)	85
12	تطور معدل الفائدة الاسمي ومعدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي	88
13	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000 - 2015)	91



مقدمة

عامة

تمهيد

لقد عرف الاقتصاد الحديث بأنه اقتصاد السوق الذي يرتكز أساسا على حرية المبادرة والمنافسة وعلى الملكية الخاصة للمؤسسة، حيث يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في تنمية وازدهار الدول ولكي يكون تسيير هذا القطاع فعالا، فلا بد من الارتكاز على نظام بنكي سليم، فإذا كان الجهاز المصرفي يعد أهم القطاعات الحديثة نظرا لدوره الرئيسي في مجال الاقتصاد، فإن البنك المركزي يمثل المحور الأساسي لهذا الجهاز.

وقد حظيت البنوك المركزية باهتمام متزايد من قبل صانعي السياسة ومتخذي القرار في مختلف بلدان العالم بسبب دورها المتميز في تحقيق التوازن الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الأساس الذي تسعى له جميع السياسات الاقتصادية للبلدان المختلفة، ويؤدي البنك المركزي هذه المهمة من خلال تطبيقه لسياسة نقدية ملائمة لمعالجة الأزمات والاختلالات لأي دولة إذ تنعكس آثار هذه السياسة على النشاط الاقتصادي بأكمله وصولا إلى تحقيق الاستقرار النقدي من جهة والمساهمة في إرساء مقومات النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

وتعود فكرة عمليات الصرف لعدم وجود عملة واحدة تستعملها دول العالم، الأمر الذي ألزم تواجد مجموعة من العملات يتم تحديد سعرها إما إداريا عن طريق السلطات المختصة أو حسب قاعدة العرض والطلب وهو ما يعرف بسعر الصرف وذلك بحسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد.

يعتبر سعر الصرف همزة وصل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاديات الأخرى، فهو يمثل القيمة الحقيقية للعملة المحلية ومدى تنافسية منتجات الدولة في الأسواق الخارجية من خلال صادراتها ووارداتها وقد شرعت الجزائر منذ سنوات 1990 على غرار نظيراتها من الدول النامية في تغيير النهج الاقتصادي، وهذا من خلال لجوئها إلى مؤسسات بريتون وودز بغرض إبرام أول اتفاق للتعديل الهيكلي اتفاق تتعهد بموجبه الجزائر بمواصلة الإصلاحات الهيكلية وبالتالي انتقال الاقتصاد الجزائري من المخطط إلى اقتصاد السوق.

وعلى هذا الأساس لجأ بنك الجزائر إلى تقليل المخاطر الناشئة عن السوق النقدية وهذا من خلال إجراء تعديلات هامة على سعر الصرف وتنظيم آليات التمويل وفق قواعد تأخذ بعين الاعتبار تكاليف الخسائر المحتملة الناتجة عن تخفيض قيمة العملة.

إشكالية الدراسة:

إن الجزائر من بين العديد من الدول التي تسعى إلى النهوض بالاقتصاد الوطني وتكييفه بمختلف الظروف و التحولات الاقتصادية الناشئة في الأسواق المحلية والأجنبية، لذا فهي تركز في بادئ الأمر على المحافظة على سعر صرف عملتها من خلال مختلف الطرق والسياسات التي يتبعها بنك الجزائر من أجل المحافظة على استقرار سعر صرف عملتها مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى.

وهذا ومن خلال ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

كيف يتحكم البنك المركزي في استقرار سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2016 ؟

وللإجابة على السؤال الرئيسي نقوم بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يستخدم البنك المركزي الاحتياطي القانوني في التأثير على استقرار أسعار الصرف في الجزائر ؟
- هل يستخدم البنك المركزي معدل إعادة الخصم في التأثير على استقرار أسعار الصرف في الجزائر ؟
- هل يستخدم البنك المركزي معدلات الفائدة في التأثير على استقرار أسعار الصرف في الجزائر خلال ؟
- هل يستخدم البنك المركزي معدل التضخم في التأثير على استقرار أسعار الصرف في الجزائر خلال ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم اقتراح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

يتحكم البنك المركزي في استقرار أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2000-2016) عن طريق تخفيض قيمة العملة.

الفرضيات الفرعية:

ومن الفرضية الرئيسية يمكننا صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- يستخدم البنك المركزي الاحتياطي القانوني في التأثير على استقرار أسعار الصرف خلال الفترة (2000-2016).
- يستخدم البنك المركزي معدل إعادة الخصم في التأثير على استقرار أسعار الصرف خلال الفترة (2000-2016).
- يستخدم البنك المركزي معدلات الفائدة في التأثير على استقرار أسعار الصرف خلال الفترة (2000-2016).

- يستخدم البنك المركزي معدل التضخم في التأثير على استقرار أسعار الصرف خلال الفترة (2000-2016).

ثالثا: أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الفعال الذي يلعبه سعر الصرف على العديد من اقتصاديات الدول، من خلال التدخلات التي يقوم بها البنك المركزي من أجل المحافظة على استقراره.

رابعا: أهداف الدراسة

يكن الهدف من هذه الدراسة فيما يلي:

- تسليط الضوء على البنك المركزي في اقتصاديات الدول خاصة النامية لما لها من أهمية بالغة في النظام النقدي والمصرفي.

- دور سعر الصرف في تحقيق النمو على مستوى الاقتصاد الوطني ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيه على المدى الطويل.

- إبراز الدور الكبير الذي يقوم به بنك الجزائر لتخفيف من التقلبات المستمرة في سعر صرف الدينار و العمل على تحقيق استقراره.

خامسا: مبررات اختيار الموضوع

- الميل الشخصي والرغبة في معالجة الموضوع.

- كون الموضوع يدخل ضمن الاختصاص (إدارة مالية).

- محاولة تبيان كيفية تحكم البنك المركزي في استقرار أسعار صرف العملة الوطنية.

سادسا: صعوبات الدراسة

من المعروف لدى العامة انه لا يوجد عمل دون أن تواجهه العديد من الصعوبات ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا هذا:

-عدم توفر الإحصائيات في شكل سلسلة زمنية واحدة وهذا مما أدى بنا اللجوء إلى أكثر من موقع لإتمام السلسلة الزمنية.

- ضيق الوقت.

سابعاً: المنهج المستخدم

من أجل الإلمام بجميع جوانب موضوع الدراسة ومن أجل الوصول إلى إجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدنا على العديد من المناهج وتمثل أساساً في:

المنهج الوصفي: اعتمدنا على هذا المنهج كون أغلبية أجزاء هذه الدراسة عبارة عن جوانب نظرية .

المنهج التاريخي: وقد استعملنا هذا المنهج في سرد مختلف التطورات الحاصلة في أسعار الصرف وأهم التعديلات الهيكلية التي قام بها بنك الجزائر وهذا خلال الفترة الممتدة من 2000-2016.

المنهج التحليلي: بالنسبة إلى هذا المنهج فقد خصص للجانب التطبيقي من البحث، وذلك من أجل تحليل المعطيات الإحصائية المتعلقة بكل من أسعار الصرف والوضعية النقدية لبنك الجزائر .

ثامناً: حدود الدراسة

من الناحية الزمنية التي تغطيها الدراسة التحليلية فقد تم حصرها خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2016 وقد اخترنا هذه الفترة لقيام الجزائر بالعديد من الإصلاحات الهيكلية هذا خاصة بعد إلغاء قانون النقد والقرض 10/90 بموجب الأمر الرئاسي 11/03 والذي جاء بالعديد من التعديلات خاصة فيما يتعلق باستقرار أسعار الصرف. أما من الناحية المكانية فقد أجرينا دراستنا على بنك الجزائر .

تاسعاً: الدراسات السابقة

-**الدراسة الأولى:** والتي قام بها خليفة عزي وجاءت تحت عنوان **سعر الصرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات، (1985-2008)-دراسة مقارنة-**، وجاءت هذه الدراسة لنيل شهادة الماجستير حيث أنجزت سنة 2012 جامعة المسيلة. وتهدف هذه الدراسة إلى إزالة الغموض الذي يكتنف الدينار ومدى تأثيره على ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تسليط الضوء على خطوات انتقال سعر الصرف من نظام التثبيت إلى نظام التعويم. ومن النتائج التي توصل إليها:

- يعتبر التحول من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم أمراً في غاية التعقيد، سواء أكان هذا التحول منظماً أم غير منظم. كما أن له عدة شروط يجب أن تتوفر في الدولة العازمة على التحول، منها: كفاية احتياطات الصرف، وكذا وضع قواعد لتدخل البنك المركزي في سوق الصرف، وأن يكون هذا الأخير يتسم بالعمق وعلى درجة كافية من السيولة والكفاءة لاكتشاف وتحديد سعر الصرف ووضع معدل مستهدف للتضخم، واختيار التوقيت المناسب لتحرير حساب رأس المال.

-نجحت الجزائر في تحقيق تحول تدريجي من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم المدار، حيث امتدت عملية التحول حوالي عشرة سنوات (1987-1996) مروراً من الانزلاق التدريجي، التخفيض الصريح، إلى جلسات التثبيت إلى نظام التعويم المدار.

-رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل الانتقال من نظام التثبيت إلى التعويم المدار ومحاولة تحسين رصيد ميزان المدفوعات، إلا أن ذلك لم يكن له أثر على الصادرات خارج المحروقات وكذا ميزان الخدمات وميزان رأس المال. والنتائج الايجابية التي شهدتها ميزان المدفوعات الجزائري في السنوات الأخيرة تعود في الحقيقة لارتفاع أسعار النفط وليس الإجراءات والإصلاحات.

- **الدراسة الثانية:** وهي الدراسة التي قام بها اكسن لونيس، وقد جاءت تحت عنوان: **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009**، وجاءت هذه الرسالة استكمالاً لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، وقد أنجزت سنة 2010 بجامعة الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتتبع تطور العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر خلال فترة الدراسة، وقد توصل الباحث إلى أن السياسة النقدية تعمل على ضبط العرض النقدي والتحكم فيه لجعل كمية النقود المعروضة تتناسب مع كمية الإنتاج الحقيقي وذلك باستعمال الأدوات غير المباشرة. -تظهر أهمية وفائدة هذه الدراسة من خلال اعتبارها مرجع مهم خاصة فيما يتعلق بمتغير السياسة النقدية بالإضافة إلى إتاحة التطلع إلى العديد من المصادر. -تختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي قمنا بها من عدة جوانب سواء من حيث المتغيرات الدراسة بالإضافة إلى فترة الدراسة والهدف من الدراسة.

-**الدراسة الثالثة:** قام بها بربري محمد أمين، جاءت تحت عنوان **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر** - جاءت هذه الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه حيث أنجزه سنة 2011 ، بجامعة الجزائر3، وتهدف إلى تشخيص وتقييم مراحل تطور نظام صرف الدينار الجزائري وتغيرات بيئته الاقتصادية، ومن جهة أخرى القيام باختبار مدى مساهمة الدينار الجزائري في التأثير على النظام الاقتصادي. ومن النتائج المتوصل إليها:

-يمكن للبنوك المركزية التأثير على أسعار الصرف بالتدخل المباشر في أسواق الصرف، ويتم التدخل من خلال قنوات متنوعة والتي يمكن تقسيمها إلى نوعيين: القنوات المباشرة والتي تركز على حجم وكثافة عمليات التدخل، والقنوات غير المباشرة التي تعتمد على أهمية استجابة الأسواق وكيفية تغير التوقعات والمراكز النسبية للقطاع الخاص.

-إن التوجه الحديث لأنظمة الصرف إلى التعويم هو ناتج عن النضج المالي وعمق الأسواق والهيكل التكنولوجية والمؤسسية، وأثبتت الدراسات الميدانية أن هذا النظام يتلائم مع النمو الاقتصادي والتضخم المتدني، ومن جهة أخرى نجد أن البلدان النامية تتفصّل هذه الشروط ولكن ثمة نوع من هذه الترتيبات يبدو أنه طريق واعد يمكن أن تسلكه في أثناء رحلتها نحو التعويم والمسمى " التعويم المدار أو الموجه".

-استطاعت السلطة النقدية الجزائرية بفضل تبنيها خطوات تدريجية لتعديل نظام صرف الدينار الجزائري بأن تقربه من قيمته الحقيقية وتقليص ذلك الفارق الموجود بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف

الحقيقي، مع المساهمة في تقليص آثار التضخم المستورد، بالإضافة إلى مساهمته لتوجيهات النظام النقدي الدولي الذي يدعو إلى التعويم.

عاشرا: هيكل الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين نظريين وآخر تطبيقي وقد لخصت هذه الفصول كما يلي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان الإطار النظري للبنك المركزي.

حيث تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية البنك المركزي وهذا من خلال نشأته، مفهومه، خصائصه إضافة إلى أهدافه ومتطلبات نجاحه، أما في المبحث الثاني فقد تناولنا فيه أساسيات البنك المركزي وهذا من خلال التعرف على هيكل وميزانية البنك المركزي، أهم وظائفه، بالإضافة إلى مختلف الأدوات التي يتعامل بها، فيما تطرقنا في مبحثه الأخير إلى استقلالية البنك المركزي من خلال المفهوم، الأهمية، بالإضافة إلى معايير استقلاليته.

الفصل الثاني: بعنوان الإطار النظري لسعر الصرف.

حيث تضمن هذا الفصل أيضا ثلاث مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه مفهوم وأنواع سعر الصرف، وظائفه ونظرياته، بالإضافة إلى أهم العوامل المؤثرة فيه، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى بنية واليات سوق الصرف من خلال مفهومه وأنواعه بالإضافة إلى عمليات سوق الصرف وأهم المتعاملين فيه، أما في المبحث الثالث فقد خصص إلى العلاقة التي تجمع بين البنك المركزي وأسعار الصرف وهذا من خلال اعتماده على أنظمة صرف معينة بالإضافة إلى فرض سياسة للرقابة على الصرف الأجنبي.

الفصل الثالث: خصص لدراسة حالة بنك الجزائر.

قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، حيث تضمن المبحث الأول ماهية بنك الجزائر، والإصلاحات النقدية التي قام بها بالإضافة إلى تطورات السياسة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد تضمن دراسة وصفية تحليلية لدور البنك المركزي في استقرار أسعار الصرف خلال الفترة (2000-2016).

A decorative graphic of a scroll with a grey border and rounded corners. The scroll is partially unrolled, with the top and bottom edges showing a grey inner layer. The text is centered on the white surface of the scroll.

الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي

تمهيد:

يلعب الجهاز المصرفي أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي وقد ازدادت هذه الأهمية في الوقت الحاضر نتيجة لتأثرها بالتحويلات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي. إن التوازن في النشاط الاقتصادي يتوقف على التوازن في التدفقات الحقيقية والنقدية، وأي اختلال في هذه التدفقات يؤدي إلى حدوث أزمات مالية مما يترتب عنها ظهور أزمات على مستوى الاقتصاد الوطني ككل ولتفادي هذه الاختلالات وجب وجود سلطة تحكم الكتلة النقدية، وجهة مترسدة للجهاز المصرفي، حيث تتمثل هذه الأخيرة في البنك المركزي والذي يقع في قمة الهرم المصرفي.

ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى نشوء البنوك المركزية لتوحيد جهة إصدار النقود والتحكم بها من خلال قيام البنك المركزي بسياسة نقدية تتسجم مع السياسة الاقتصادية العامة لبلاد وتهدف إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.

لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ماهية البنك المركزي.
- أساسيات البنك المركزي.
- استقلالية البنك المركزي.

المبحث الأول: ماهية البنك المركزي

يعد البنك المركزي المؤسسة التي تقف على قمة الجهاز المصرفي في البلاد، كما تختلف البنوك المركزية عن البنوك الأخرى من حيث أهدافها حيث لا تسعى إلى تحقيق الأرباح بقدر ما تهدف إلى تقديم النقد اللازم لمختلف البنوك ومنحها القروض وتلقي ودائعها.

المطلب الأول: نشأة البنك المركزي

لقد جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة بعض الشيء عن نشأة البنوك التجارية التي ظهرت في الدول الأوروبية قبل القرن السابع عشر، ففي بادئ الأمر كانت البنوك التجارية تقوم بإصدار النقود وتقبل الودائع وتقدم القروض، وفي ضوء بساطة وتواضع النشاط الاقتصادي والمالي في تلك الفترة، لم تكن هنالك حاجة لوجود هيئة إشرافية تتولى رسم سياسة عامة أو تضع القواعد التنظيمية لعمل البنوك، ولكن إفراط بعض هذه البنوك وتوسعها في إصدار النقود أدى إلى حدوث أزمات مالية انعكست سلباً على الاقتصاد، الأمر الذي استدعى وجود مؤسسة تعنى بتنظيم النشاط المصرفي وتنظيم عملية إصدار النقود للتحكم بعرض النقد، وقد أوكلت هذه المهمة في بادئ الأمر إلى أحد البنوك القائمة، ومع تزايد النشاط الاقتصادي وتزايد احتياجات الحكومات للتمويل، وتزايد حركة السلع والأموال عبر الحدود، أصبحت المعاملات المصرفية أكثر تعقيداً، ظهرت الحاجة إلى وجود هيئة من خارج البنوك لتتولى عملية الإشراف على عمل تلك البنوك وتنظيم العمل المصرفي، بالإضافة إلى تنظيم عملية إصدار النقد، فكانت نشأة البنوك المركزية، ومن هنا فإن إنشاء البنوك المركزية إنما جاء للتحكم في عرض النقود وتنظيم إصدارها¹، وعلى هذا الأساس يسمى هذا المصرف بنك الإصدار أو البنك الوطني ونجم عن تركيز الإصدار في يد بنك واحد، إن أصبحت مسألة تنظيم إصدار العملة وضمان تحويلها إلى ذهب أو فضة أو الاثنين معا أهم وظائفه الأساسية، وبمرور الوقت كنتيجة لتطور العمل المصرفي توسعت وظائفه وأغراضه لتتناول تنظيم الإصدار والإشراف على الائتمان على حد سواء.²

وعادة ما ينشأ البنك المركزي كبنك تجاري هام تمنحه الدولة سلطة الإصدار، كما حدث في السويد عام 1668 وبنك انجيلترا 1694 وبنك فرنسا 1800 وقد قامت هذه البنوك منذ نشأتها بإصدار البنكنوت وتولي الأعمال المصرفية للدولة جنباً إلى جنب مع الأعمال المصرفية العادية.

وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت البنوك المركزية مباشرة وظيفتها الأساسية في الرقابة على الائتمان من حيث كميته ونوعيته ومعدله.

¹ - أمية طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية العالمية، 2005، ص 1، 2.

² - محمد الفاتح محمود بشير المغاري، نقود وبنوك، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 105.

وبعد الحرب العالمية الثانية، ونظراً لضخامة حجم رؤوس الأموال اللازمة لإعادة بناء الإقتصاديات المدمرة، تطورت أهداف ومهام البنوك المركزية من دور بسيط يتمثل، كما أسلفنا، في عملية إصدار النقود وتنظيم أعمال البنوك التجارية، إلى دور تنموي دعمتها الأدبيات الاقتصادية آنذاك وخاصة تلك الصادرة عن المؤسسات الدولية كالبنك والصندوق الدوليين، فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر السبعينات، راجت فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهيمنت على معظم الدول فكرة التخطيط الاقتصادي لتحقيق التنمية، وقد فرض هذا الواقع وخصوصاً في الدول النامية على البنوك المركزية أن تتجاوز في سياستها النقدية هدف الاستقرار النقدي إلى هدف المساهمة في دعم النمو الاقتصادي، ولتحقيق ذلك كان من الطبيعي أن تتوسع البنوك المركزية في تمويل عجوزات الموازنات العامة للحكومات، وأن تلجأ إلى التأثير على السياسات الائتمانية للبنوك من خلال الإجراءات الانتقائية لتوجيه الائتمان نحو القطاعات التي ترغب الدولة بتنميتها وخاصة قطاعات الإنتاج السلمي كالصناعة والزراعة.

وبعد السير في هذا الاتجاه لأكثر من ثلاثة عقود، أثبتت التجربة العملية خطأ هذا النهج، حيث أدى التوسع النقدي المبالغ فيه إلى ارتفاع معدلات التضخم، والذي أدى بدوره إلى تزايد ظروف عدم اليقين ومن ثم الإضرار بالنمو الاقتصادي، ومن ناحية ثانية أدت الإجراءات الانتقائية للسياسة النقدية إلى إساءة استخدام الموارد وإضعاف الإنتاجية، الأمر الذي انعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي، وخلاصة القول، أن هذا النهج فشل في تحقيق هدف زيادة معدل النمو الاقتصادي، بينما ساهم في زيادة معدلات التضخم وقاد في نهاية المطاف إلى أزمات مالية عميقة في كثير من دول العالم النامية وخاصة دول أميركا اللاتينية، ولا يخفى على حضراتكم، أن دولنا العربية لم تكن في منأى عن مثل هذه النتائج السلبية.

وقد أملى ذلك تغييراً ملحوظاً في دور البنوك المركزية منذ أوائل الثمانينات، حيث أصبح دور البنك المركزي يتمركز من جديد حول إرساء سياسة نقدية سليمة ذات فاعلية عالية في تحقيق الاستقرار النقدي بالدرجة الأولى، وضمن هذا الإطار، انصرفت البنوك المركزية في بعض الدول المتقدمة التي فصلت وظيفة الإشراف والتنظيم عن بنوكها المركزية، إلى التركيز على استهداف معدل التضخم كهدف رئيس لسياستها النقدية وذلك في ضوء تحرير أسواق رأس المال في العالم، أما البنوك المركزية التي تتولى مهام التنظيم والرقابة على البنوك، فتعتبر مسؤولة عن توفير البيئة المصرفية المناسبة وعن ضمان سلامة الأوضاع المصرفية إلى جانب رسم وتنفيذ السياسة النقدية.

وبالنتيجة، فقد أصبحت السياسة النقدية، ورغم مرورها بالعديد من التحولات، تركز على الاستقرار النقدي ونقص هذا الاستقرار الداخلي (استقرار المستوى العام للأسعار) والاستقرار الخارجي (استقرار سعر الصرف)، هذا فضلاً عن توفير المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي.¹

المطلب الثاني: مفهوم البنك المركزي وخصائصه.

يحتل البنك المركزي موقع أساسي في النظام النقدي والمصرفي لأنه يتولى مهمة تنظيم الجانب النقدي والمصرفي والتوجيه والرقابة والإشراف عليه، إضافة إلى مساهمة الذاتية في عمل هذا النظام، نظراً لأهمية هذا الجانب في اقتصاديات كافة الدول في الوقت الحاضر.

¹ - رشيد العصار ورياض الحلي، النقود والبنوك، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص105.

أولاً: مفهوم البنك المركزي.

قبل التطرق إلى مفهوم البنك المركزي لابد أولاً من تعريف البنك بصفة عامة:

1- تعريف البنك:

يمكن تعريف البنك من وجهة نظر الكلاسيكية: يمكن القول إن البنك هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتتميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما.¹

2- تعريف البنك المركزي:

بالرغم من إطلاق مختلف التسميات على البنك المركزي، على أنه عموماً يعد شخصية معنوية وتقنية وواحد من المصالح العامة التي تتوصل الدولة بواسطتها إلى الهيمنة على اتجاهات الحياة الاقتصادية في البلاد، ويعد من المؤسسات العامة استناداً على العناصر الأساسية لها وهي الاستقلال القانوني والاستقلال المالي والاستقلال الإداري، مع بقاء قدر من الارتباط العضوي بينه وبين الدولة (باعتبارها الشخص القانوني العام الممثلة للشعب).²

يعرف البنك المركزي بأنه المصرف الذي يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي، ولديه القدرة على تحويل الأصول الحقيقية والأصول النقدية إلى أصول حقيقية، وهو المحتكر الأول والأخير لعملية إصدار النقد في الدولة.³

كما يعرف على أنه: بنك البنوك أو بنك الدولة وشيخ المصارف، وهو مملوك للقطاع العام و ليس للقطاع الخاص أي دور فيه، والبنك المركزي يمثل العمود الفقري للقطاع المصرفي في أي دولة، ويعد مسؤولاً عي عملية إصدار وتنظيم العملة ويحتفظ بالاحتياطي من العملات الأجنبية ويقوم بإدارتها كما أن له دور بارز في عملية التنمية الاقتصادية.⁴

ومن مجمل هذه التعاريف نستخلص التعريف الشامل للمصرف المركزي حيث يتمثل هذا الأخير في:

¹ - محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، ط1، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2006، ص13.

² - بان صلاح أوصالح، دور البنك المركزي في مالية الدولة، كلية القانون، جامعة بغداد، ص 4.

³ - رشيد العصار ورياض الحلبي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

⁴ - سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص 103.

"مؤسسة نقدية تقع في قمة الجهاز المصرفي حيث تتولى عملية الإصدار النقدي وتدير شؤون النقد والائتمان، بما يحقق المصلحة العامة للاقتصاد، وتوكل إليه العديد من المهام كالرقابة على الائتمان وتسير الشؤون النقدية للحكومة، بما يضمن تحقيق الأهداف المسطرة".

ثانياً: خصائص البنك المركزي

للبنك المركزي جملة من الخصائص تميزه عن غيره من البنوك، من بين هذه الخصائص نذكر ما يلي:¹

- البنك المركزي لا يتعامل مع الجمهور، ولا يقبل الودائع منه، كما لا يمنحه تسهيلات ائتمانية.
- يتعامل فقط مع المصارف التجارية والمصارف المتخصصة، والدولة والمؤسسات العامة ويعمل بنكا للبنوك التجارية وبنكا للحكومة، ويقدم لها القروض عند الحاجة ويعد الميلاد الأخير لها عند حاجتها للسيولة.
- يختص وحده بسلطة إصدار النقد القانوني ويعمل على المحافظة على استقرار قيمة العملة.
- يعمل وكيلا ماليا للدولة دون غيره من البنوك.
- يشرف على الجهاز المصرفي، ويوجهه بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.
- البنك المركزي هو هيئة وحيدة النظام النقدي والمصرفي، ولا تنافسه أي مؤسسة أو أي هيئة أخرى على القيام بوظائفه أو أدواره.
- البنوك المركزية هي أغلبها مملوكة للدولة وقد تكون في بعض الدول على شكل شركة مساهمة تمتلك فيها الدولة الجزء الأكبر من أسهمها ضمانا للسيطرة عليها والتحكم فيها، فالبنك الفيدرالي الأمريكي مملوك للبنوك الاثنتين عشر المكونة للنظام الاحتياطي الفدرالي، والبنك الوطني السويسري مملوك بنسبة 62% للمقاطعات في حين أن البنوك المركزية لاستراليا، بلجيكا، الشيلي، المكسيك، تركيا، واليابان هي على شكل شركات مساهمة تمتلك فيها الدولة على الأقل 50% من الأسهم.
- هو مؤسسة غير ربحية، أي لا يهدف إلى تحقيق ربح من خلال أنشطته وعملياته.

¹ - محمد شايب، تأثير النقود لالكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة فرحات عباس-سطيف، ص5.

المطلب الثالث: أهداف البنك المركزي ومتطلبات نجاحه

يمكن القول إن البنك المركزي هنا يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، ولكي تتحقق هذه الأهداف لابد أن نحدد مجموعة من العوامل والشروط لنجاحها.

أولاً: أهداف البنك المركزي

حدد قانون البنك المركزي الأهداف التي يسعى البنك المركزي لتحقيقها بما يلي:¹

-تنظيم إصدار النقد والصكوك.

-ضمان قابلية التحويل واستقرار سعر الصرف.

-تشجيع النمو الاقتصادي في الدولة وفق سياسة العمل للدولة.

- العمل على الاستقرار النقدي.

-العمل كبنك للحكومة.

كما تتشابه أهداف الرئيسية للمصارف المركزية في جميع أنحاء العالم وكذلك فهي تتشابه في مسؤولياتها ووظائفها العامة إلا أن الإطار العام الذي تؤدي فيه هذه المصارف مسؤوليتها يختلف من بلد لآخر نوعاً ما لأنه يتأثر بعوامل مختلفة منها:²

• مرحلة النمو الاقتصادي للبلد.

• حجم الموارد المالية المتاحة .

• مدى اتساع وتطور سوق النقد وسوق المال.

• طبيعة العلاقات المالية الدولية للبلد في صورة عامة .

• ترتيب الهيكل الائتماني السائد في البلد .

• نوع النظام النقدي الذي يعمل المصرف المركزي في ضله.

وقد اختلف الاقتصاديون في تقرير ما هي أهم وظيفة يقوم بها المصرف المركزي ومهما تكن هذه الوظيفة فإنها في الوقت الحاضر تعتبر من أبرز أهداف المصرف المركزي هي:

➤ تحقيق الاستقرار النقدي.

➤ العمل على تحقيق مستوى عالي من الاستخدام للعمالة.

¹ -محمد منير هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، ط3، 2010، ص 79 .

² -زياد رمضان محفوظ جوده، الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط3، 2006، ص ص 173، 174.

➤ العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي.

ثانياً: متطلبات نجاح البنك المركزي

إن نجاح البنوك المركزية في تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، إنما تحدده مجموعة من العوامل والشروط الذاتية والمؤسسية تتعلق بهذه البنوك المركزية وتطورها ونوعية مواردها البشرية، وغير ذلك من العوامل الخاصة بهذه البنوك، كما يتطلب نجاح البنوك المركزية توافر مجموعة من الشروط الموضوعية يمكن إدراجها على النحو التالي:

1- الاستقلالية: تعني الاستقلالية حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية دون الخضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية، ولكن لا تعني الاستقلالية -بأي حال من الأحوال- الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة، وانفراد البنك في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث يتم الاتفاق على هذه الأهداف بين البنك والحكومة.

وعلى ذلك، فإن البنك المركزي يبحث عن الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطة وفي انتهاج الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف، مع ضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الانسجام والتناغم بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

2- المصداقية: المصداقية ركيزة أساسية تساعد في تحقيق السياسة النقدية لأهدافها، ويقصد بالمصداقية التزام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية دون تهاون، ولا تثبت المصداقية عبر الزمن حيث تتأكد المصداقية بأن يكرر البنك المركزي اتخاذ الإجراءات نفسها إذا ما واجه ظروفًا مماثلة مرة أخرى ولا يتراجع عن تلك الإجراءات إلا بتحقيق الهدف.

ومما لا شك فيه، إن اكتساب البنك المركزي للمصداقية يجعل الفعاليات التي تتأثر بقراراته -الجهاز المصرفي مثلاً- تسير بالاتجاه المطلوب بشكل أسرع، كما أن استقلالية البنك المركزي تعتبر ركيزة هامة لتنفيذ سياسة نقدية أكثر فعالية وتسرع في تحقيق الأهداف، الأمر الذي يعزز من مصداقيته.

3- الشفافية: تعني شفافية السياسة النقدية اطلاع الجمهور -وبشكل واضح وفي أوقات منتظمة- على توجهات وإجراءات السياسة النقدية، حيث إن الجمهور وإدراكهم لأهداف وإجراءات هذه السياسة وأدواتها وتمكينهم من الحصول على المعلومات المطلوبة في هذا الخصوص، سيعمل على زيادة فعاليتها وتمكين الجمهور -الوحدات الاقتصادية، في ضوء ذلك- من بناء قرارات سليمة، فضلاً عن خلق مزيد من الالتزام من قبل البنك المركزي للوفاء بهذه الأهداف.

4- المسألة: كلما تمكن البنك بمزيد من الاستقلالية كلما ازدادت الحاجة إلى مسألته على سياسته والنتائج التي تتمخض عنها، وذلك استناداً إلى مسؤوليته تجاه تحقيق الأهداف التي ينص عليها قانونه أما الجهات

التي يكون فيها البنك مسؤول أمامها فهي متعددة ومنها: البرلمان، بصفته ممثلاً للشعب، ووسائل الإعلام والأسواق المالية، وذلك وفق الآلية أو الأسلوب الذي ينص عليه القانون.¹

¹ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1، عمان، 2010، ص ص 56، 57.

المبحث الثاني: أساسيات البنك المركزي

باعتبار أن البنك المركزي يمثل قمة الهرم المصرفي فهو يقوم بعدة وظائف منها عملية الإصدار والتي تعتبر أهم وظيفة يقوم بها بالإضافة إلى وظائف أخرى، واعتماده على عدة أدوات كسياسة إعادة الخصم وكذا قيامه تحليل ميزانيته.

المطلب الأول: هيكل وميزانية البنك المركزي

يشتمل البنك المركزي على هيكل تنظيمي الذي يحتوي علي مجموعة من الجان، وكذا هيكل الميزانية التي سيستعرض فيها تحليل الميزانية.

أولاً: الهيكل التنظيمي

إن اللذين كتبوا قانون الاحتياطي الفدرالي أرادوا أن ينشروا قوة عبر خطوط إقليمية بين القطاع الخاص الحكومة و بين العاملين في المصارف و رجال الأعمال و الجمهور، إن هذا الانتشار الأول للقوة قد نتج عنه التطور نظام الاحتياطي الفدرالي ليشمل الكيانات الآتية:¹

أ_ بنوك الاحتياطي الفدرالي.

ب _ البنوك الأعضاء .

ج_ مجلس حكام نظام الاحتياطي .

د_ لجنة سوق المفتوحة الفدرالية .

أ. بنوك الاحتياطي الفدرالي:

إن كل مقاطعة من المقاطعات اثنا عشر لها بنك الاحتياطي فدرالي رئيس والذي ربما يكون له فروعاً في المدن الأخرى في المقاطعة، إن اكبر ثلاث بنوك فدرالي حسب معيار الأرصدة هي في مدن نيويورك شيكاغو وسان فرانسيسكو، وهذه البنوك ثلاثة مجتمعة تحتفظ بأكثر من 50% من الأرصدة لنظام الاحتياطي الفدرالي، إن البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك لديه حوالي 25% من الأرصدة هو البنك الأكثر الأهمية ضمن مجموعة البنوك الاحتياطي الفدرالي. إن كل واحد من بنوك الاحتياطي الفدرالي هو مؤسسة شبه عامة جزئياً قطاع الخاص جزئياً قطاع حكومي مملوكة من قبل البنوك لتجارية الخاصة في المقاطعة والتي هي الأعضاء في النظام الاحتياطي الفدرالي، وهذه البنوك الأعضاء قد اشترت في بنك الاحتياط الفدرالي كل في مقاطعته كما إن للحصص المدفوعة من قبل ذلك محدودة بالقانون لتكون

¹ محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 167، 173.

6% إن البنوك أعضاء تنتخب ست مدراء لكل بنك مقاطعة وثلاث مدراء الآخرين يتم تعيينهم من قبل الحكام. هؤلاء التسعة بعضهم مع بعض الآخر ليعينون رئيس البنك. هذا التعين خاضع مصادقة مجلس الحكام.

إن بنوك الائتي عشر للاحتياطي الفدرالي تقوم أو تؤدي الوظائف الآتية:

- 1- تصفية الشيكات.
- 2- إصدار عملة جديدة.
- 3- سحب العملات المتضررة من التداول.
- 4- إدارة ومنح القروض المخصصة للبنوك في مقاطعتهم.
- 5- تقييم الاندماجات المقترحة وتطبيقاتها للبنوك من أجل توسيع نشاطاتها.
- 6- تعمل بوصفها طبقة عازلة بين مجتمع الأعمال ونظام الاحتياطي الفدرالي.
- 7- فحص شركات البنوك في ما يتعلق بما تحتفظ به وكذلك البنوك التي أجزيت من قبل الولايات وأصبحت أعضاء.
- 8- جمع بيانات حول حالات الأعمال المحلية.
- 9- استعمال ماديها من كادر أو نخبة من الاقتصاديين المهنيين للقيام ببحوث تتعلق بإجراء السياسية النقدية.

ب_ البنوك الأعضاء.

إن كل البنوك القومية البنوك التجارية التي أجزيت من قبل دائرة العلمية مطلوب منها أن تكون أعضاء في نظام الاحتياطي الفدرالي، إن البنوك التجارية التي أجزيت من قبل الولايات غير مطلوب منها أن تكون أعضاء في نظام الاحتياطي الفدرالي ولكن بإمكانهم أن يختاروا الارتباط بذلك النظام، حالياً هناك 37 من البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية أعضاء في نظام الاحتياطي الفدرالي حيث تناقصت النسبة من قيمتها 49% في عام 1947.

إن هذا التناقص في عضوية الاحتياطي الفدرالي كانت تمثل اهتماماً رئيساً لمجلس الأحكام إن واحد من الأسباب هو أن هذا التناقص يقلل سيطرة الاحتياطي الفدرالي على عرض النقود، مما يجعل من الصعوبة علي نظام الاحتياطي الفدرالي أن يجري أو ينفذ سياسة نقدية.

ج . مجلس حكام النظام الاحتياطي الفدرالي:

علي رأس نظام الاحتياطي الفدرالي سبعة أعضاء في مجلس الحكام يكون مقرهم الرئيس في واشنطن المقاطعة وكل حاكم من هؤلاء يتم تعيينه من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ويصادف على التعيين من قبل مجلس الشيوخ، ومن اجل تقييد سيطرة الرئيس على النظام الاحتياطي الفدرالي وعزله عن الضغوط السياسية الأخرى، فإن الحكام يمكنهم أن يخدموا مدة مئة الزمن غير قابلة للتجديد وهي 14 سنة زائدة جزء من فترة أخرى، إن الحكام معظمهم اقتصاديون محترفون مطلوب أن يأتوا من مختلف مقاطعات الاحتياطي الفدرالي لمنع مصلحة أو مصالح مقاطعة واحدة أن تكون أكثر تمثيلا من غيرها في البلد. ويتم اختيار رئيس المجلس من بين الحكام السبعة ويخدم لمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد.

د . لجنة السوق الفدرالية المفتوحة:

إن هذه اللجنة تجتمع ثمانية مرات في السنة عادة تقريبا كل شهر ونصف، وتصنع قرارات تتعلق بسلوك أو إجراءات عمليات السوق المفتوحة التي تؤثر في عرض النقود ومعدلات سعر الفائدة، تتألف هذه اللجنة من سبعة أعضاء من مجلس الحكام ورئيس بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك.

ثانيا: ميزانية البنك

1- هيكل الميزانية: تسمى مطلوبات (التزامات) البنك المركزي - كالعملة الورقية والاحتياطيات البنكية المطلوبة أو التعاقدية والاحتياطيات البنكية الحرة بـ "النقد الاحتياطي" أو "النقد الأساس" وتستطيع البنوك المركزية أن تتحكم في أسعار الفائدة قصيرة الأجل أو في سعر الصرف أو أن تؤثر عليها - سعر العملة داخليا وخارجيا - وذلك باستغلال احتكارهم بتزويد البنوك التجارية من احتياطيات العملة المحلية إلى الحد الذي تكون فيه تلك البنوك وزبائنهم بحاجة إلى هذه الاحتياطيات، وإذا كانت ميزانية البنك تتمحور على أساس المطلوبات - يعرض النقد الاحتياطي فقط لتلبية الطلب - يكو البنك المركزي في موقف قوي حيث بإمكانه تحديد الشروط اللازمة لتحديد الطلب، وعلى النقيض من ذلك إذا كانت ميزانيته تتمحور على أساس الأصول (الموجودات) فسيكون هناك عادة فائض في المعروض من السيولة النقدية في السوق ويصبح دور البنك المركزي كمزود محتكر للسيولة اضعف.¹

2- تحليل ميزانية البنك المركزي

إن عمليات البنك المركزي شبيهة بعمليات البنوك التجارية باستثناء عملاء البنك المركزي هم الحكومة و البنوك التجارية، وتنقسم ميزانية البنك المركزي إلى جانبين الموجودات والمطلوبات، فجانبا الموجودات

¹ - سايمون غراي و نك تالبوت، العمليات النقدية، مركز دراسات المصارف المركزية، بنك إنجلترا المركزي، 2006.

يمثل استخدام أموال البنك وتتكون من جميع حقوق البنك المركزي على الحكومة والبنك التجاري بالإضافة إلى الموجودات الثابتة، أما جانب المطلوبات يمثل موارد البنك حيث تتألف من حقوق الدائنين على البنك المركزي وهي تمثل مصادر أموال البنك.

ويمكن تلخيص موجودات ومطلوبات البنك المركزي كالتالي:

أ- **جانب الموجودات:** وهي تمثل استثمارات موارد البنك المركزي وتتألف من:

✓ **الموجودات الأجنبية:** تلف من الذهب الذي يحتفظ بها البنك المركزي لدعم العملة الوطنية وحقوق السحب الخاصة والنقد الأجنبي والودائع لدى المصارف الأجنبية والاستثمارات الأجنبية في سندات وأذونات الخزينة الأجنبية.

✓ **الديون على الحكومة:** وتشمل قيام البنك المركزي بشراء سندات وأذونات الخزينة وأوراق حكومية وسلف .

✓ **الديون على البنوك المرخصة:** وتمثل تسهيلات إعادة الخصم والسلف المباشرة والتسهيلات للبنوك المتعثرة.

✓ **الديون على المؤسسات المالية الأخرى:** وتشمل الديون المقدمة للبنوك المتخصصة كبنك الإنماء الصناعي ومؤسسة الإقراض الزراعي.

✓ **الموجودات الأخرى:** تشمل كل الموجودات التي لم تدرج في النقاط السابقة.

ب- **جانب المطلوبات:** ويشتمل جانب المطلوبات على ما يلي:

✓ **النقد المصدر:** وتشتمل على الأوراق النقدية المصدرة والمسكوكات المساعدة خارج الجهاز المصرفي.

✓ **ودائع البنوك المرخصة:** وتشمل ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي، وتتضمن الاحتياطي الإلزامي والفائض وودائع بالعملات الأجنبية بالإضافة إلى شهادة الإيداع الصادرة من قبل البنك المركزي.

الودائع الحكومية: وتتمثل بالودائع الحكومية لدى البنك المركزي بصفته الوكيل المالي للحكومة ومسك حسابات الحكومة وقبول ودائعها.

✓ **المطلوبات الأجنبية:** وتشمل حقوق الأجانب عند البنك المركزي وتتضمن ودائع هيئات ومؤسسات دولية وودائع الاحتياطي المخصص من حقوق السحب الخاصة واستخدام موارد صندوق النقد الدولي.

✓ **حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات:** وتتألف من الموارد الذاتية للبنك المركزي وتشمل على رأس مال المدفوع والاحتياطيات، مما يعني أن البنك المركزي شأنه مثل بقية البنوك المركزية لا يعتمد على

موارده الخاصة في استثماراته وإنما يعتمد على بصورة أكبر، وتعتبر ميزانية البنك المركزي متوازنة من الناحية المحاسبية أي أن جانب الموجودات يساوي جانب المطلوبات.¹

جدول رقم 1: استعراض و تحليل ميزانية البنك المركزي²

الأصول/الموجودات/الجانب الأيمن	الخصوم/المطلوبات/الجانب الأيسر
1-شهادات الذهب أو السبائك الذهبية وحقوق السحب الخاصة و العملات والنقدية القابلة للتحويل أوراق مالية بالصندوق.	1-العملة المصدرة في التداول.
2-ودائع البنك المركزي لدى المؤسسات النقدية الأجنبية	2-الاحتياطيات المصرفية"ودائع البنوك التجارية وأرصدها لدى البنك المركزي" الاحتياطيات الفائضة.
3-سندات وأذونات خزانة وأوراق مالية حكومية أجنبية.	3-الاحتياطيات المصرفية"ودائع البنوك التجارية و أرسدها لدى البنك المركزي" الاحتياطي الإلزامي.
4-سندات وأذونات خزانة وأوراق مالية حكومية محلية.	4-ودائع الحكومة والقطاع العام.
5-قروض ممنوحة للحكومة.	5-ودائع المؤسسات النقدية الأجنبية.
6-قروض للبنوك التجارية.	6-نقود وشيكات تحت التحصيل أوراق دفع.
7-قروض للمؤسسات و الهيئات العامة.	7-رأس المال والاحتياطيات .
8-نقود وشيكات قيد التحصيل أوراق القبض.	8-خصوم أخرى.
9-أصول أخرى.	

المصدر:حسين سمير عشيّش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان 2010 ص 224.

¹-هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص190-192.

²-حسين سمير عشيّش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص224.

المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي

رغم تعدد واختلاف النظم الاقتصادية و المالية التي تحكم البنوك المركزية إلا أنها في أي نظام مصرفي تقوم بوظائف عديدة، لكن يمكن تلخيصها وإجمالها فيما يلي:

أولاً: بنك الإصدار

كان يطلق على البنك المركزي حتى القرن العشرين بنك الإصدار، حيث تفضل الدولة الحديثة منح سلطة الإصدار إلى مؤسسة نقدية واحدة هي البنك المركزي عن أن تقوم نفسها بمزاولة هذه السلطة أو منحها لعدد من المؤسسات النقدية و ذلك للأسباب التالية:

1. توحيد جهة الإصدار يؤدي إلى توحيد أوراق البنكنوت. وبالتالي تسهيل التعامل وزيادة الثقة في النقود الورقية، المصدرة من جهة غير الحكومة.
 2. توحيد جهة الإصدار يؤدي إلى قدرة هذه الجهة في التحكم في الائتمان، وذلك عن طريق التحكم في حجم النقود المصدرة.
 3. توحيد جهة الإصدار في مؤسسة نقدية واحدة يساعد الحكومة على المشاركة في الإرباح المتولدة عن نشاط الإصدار وكذلك الحصول على قروض بطريقة سهلة.¹
- نظم الإصدار:** هي العمليات التي يعتمد عليها البنك المركزي لتنظيم عملية إصدار النقود المتداولة في السوق، حيث تتمثل في:

أ- **نظام الغطاء الذهبي الكامل:** وفقاً لهذا النظام يتوجب على البنك المركزي في حالة إصداره لأوراق النقد المتداولة يجب توفره على غطاء ذهبي كامل، أي أن هذا النظام يقيد حرية البنك المركزي في إصدار النقود الورقية بحجم الذهب الموجود في خزانته ويكون احتياطي الذهب المقابل للنقود المصدرة يعادل 100 % من قيمتها. وهذا التقييد حتى في حالة الرواج الاقتصادي وارتفاع النشاط الاقتصادي، وزيادة الطلب على النقود فإن المصرف المركزي لا يستطيع إصدار النقود ما لم يتوفر لديه رصيد ذهبي كاف أمام الجمود الذي تتميز به هذه الطريقة فقد ابتعدت معظم الدول عنها وتخلت عنها بالكامل، عندما تخلت هذه الدول عن قاعدة الذهب وتحولت إلى طرق أخرى للإصدار أكثر مرونة.²

ب- **نظام الإصدار الجزئي:** يعد هذا النظام أكثر مرونة من نظام الغطاء الذهبي الكامل في زيادة العرض النقدي وقد سار "بنك إنجلترا" على هذا النظام منذ إصدار قانون بيل عام 1844، ويقوم هذا النظام على

¹ - حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، ط1، دار النشر والتوزيع، عمان 2011، ص ص 132، 133.

² - أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، ط1، دار زهران، عمان، 2010، ص ص 312، 313.

تحويل الجهة المصدرة للنقد وهي البنك المركزي إصدار النقود الورقية إلى حد معين من الإصدار بالأوراق المالية كالسندات الحكومية، أو العملات الأجنبية وغير ذلك وما زاد عن هذا الحد المعين يتم إصداره بغطاء ذهبي يقابله، كما أن نظام الإصدار الجزئي هذا قد يكون نسبياً وذلك بأن يتم تحديد نسب معينة للغطاء حسب كل نوع من أنواع الأغطية هذه كما تحدد نسب معينة للغطاء بالذهب، وللغطاء بالعملات الأجنبية، و بالسندات الحكومية.¹

ج- نظام غطاء الذهب النسبي: طبقاً لهذا النظام فالقانون ينص على ضرورة وجود الذهب كعنصر من عناصر الغطاء لكن يعطيه أهمية أقل من تلك الأهمية التي تحتلها في النظام السابق فيسمح القانون لمصرف الإصدار بتغطية أوراق النقد المصدرة بذهب يمثل نسبة معينة من قيمتها، ويغطي المتبقي من الأوراق النقدية بموجودات محددة، كما يتميز هذا النظام بدرجة عالية من المرونة حيث أنه يؤدي إلى تلبية احتياجات النشاط الاقتصادي إلى حد كبير وفي نفس الوقت يضع حدوداً لعدم الإشراف بدرجة كبيرة في إصدار النقد وبالتالي يؤدي إلى ثقة الجمهور في النقود.²

د- نظام الحد الأقصى للإصدار: يضع المشرع بموجب هذه القاعدة حداً أعلى يمكن للمصرف المركزي إصداره من النقود الورقية، ولا يكون هناك أي ارتباط بين كمية النقود الورقية المصدرة وكمية الذهب ويراعي المصرف المركزي الحد الأعلى للإصدار الذي حدده المشرع ولا يجوز للمصرف المركزي أن يتجاوزه، وتتميز هذه الطريقة بأنها أكثر مرونة من الطرق السابقة.³

هـ- نظام الإصدار الحر: يسمح بموجب هذا النظام للمصرف المركزي بإصدار النقود حسب ما يقدره المصرف من احتياجات النشاط الاقتصادي لأي كمية من النقود، وتخضع الكميات المصدرة لقرارات البنك المركزي ولا يرتبط ذلك برصيد ذهبي أو بأي اعتبارات غير مستوى النشاط الاقتصادي وحاجة الاقتصاد القومي إلى النقود، ويمثل هذا النظام الاتجاه الحديث في نظم الإصدار في البلاد المختلفة لأنه يحقق أقصى درجات المرونة، ويمكن المصرف من تأدية دوره و ممارسة مسؤولياته في توجيه النشاط الاقتصادي.⁴

¹ -فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتاب الحديث، عمان الأردن، 2006، ص 301، 300.

² -وكرياء الدوري ويسرى السمرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013، ص 38.

³ -احمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 314، 315.

⁴ - زكرياء الدوري و يسرى السمرائي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

ثانياً: بنك الحكومة

يقوم البنك المركزي في معظم البلدان بمهمة بنك الحكومة ومستشارها المالي، وقد تولت البنوك المركزية هذه المهمة تاريخياً بمجرد حصولها على امتياز إصدار العملة، وأصبحت الحكومات تحتفظ بحساباتها لدى بنوكها المركزية و تقوم الأخيرة بتنظيم المدفوعات الحكومية.¹

يقوم البنك المركزي بإقراض الحكومة قروض قصيرة الأجل كلما ادعت الحكومة إلى ذلك.

ثالثاً: البنك المركزي بنك البنوك

إن البنك المركزي يتعامل مع البنوك عامة، والتجارية خاصة، كما تتعامل الأخيرة مع الأفراد و المشروعات، دون أن يخلق أي منافسة بينهما ويرجع ذلك إلى أن البنوك التجارية تقوم بإيداع ودائعها لدى البنك المركزي.

وعليه تتمثل الخدمات التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية فيما يلي:

1_ تحتفظ البنوك التجارية بودائعها وأرصدها لدى بنك المركزي: وقد تقوم البنوك التجارية بإيداع أرصدها من تلقاء نفسها، أو بقوة القانون، وكان أن الأصل أن البنوك التجارية تقوم بإيداع أرصدها الفائضة عن الحاجة في البنك المركزي من تلقاء نفسها، وكانت هذه الأرصدة تمثل نسبة عالية تصل في بعض الأحيان إلى 50% من مجموع خصومها، وبذلك كانت تحتفظ بنصف مواردها تقريباً في حالة خاملة، والهدف من ذلك هو ضمان تحقيق سيولة البنوك التجارية، وحمايتها من الخطر نقص السيولة في الظروف الطارئة، كما أن هذه النسبة تمثل أداة من أدوات الرقابة على الائتمان على البنوك التجارية.

2_ البنك المركزي هو المقرض الأخير للبنوك التجارية: إذا يقوم البنك المركزي بمنح الائتمان و القروض للبنوك التجارية إذا ما احتاجت لذلك، فإذا قامت ظروف تؤثر في السمعة المالية لهذه البنوك، أو قدرتها على الاستجابة لطلبات السحب، أو واجهتها أزمة سيولة فالبنك المركزي يتدخل ويوفر لها السيولة اللازمة.

3_ إعادة خصم الأوراق التجارية: يقوم البنك التجاري بإعادة خصم الأوراق التجارية و أدونات الخزنة إذا اقتضى الأمر ذلك من البنوك التجارية، فيكون البنك المركزي مستعداً لإعادة خصم هذه الأوراق إذا طلب منه البنك التجاري ذلك، فالبنك التجاري يسعى من وراء عمليات الخصم تحقيق الربح، بالرغم من كونها تقلل من درجة سيولته، لان سيولة الأوراق التجارية أقل من سيولة النقود القانونية.

¹ -ناظم نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013، ص 174.

4. المقاصة: يقوم البنك المركزي بمقاصة الحسابات بين البنوك التجارية بواسطة غرفة المقاصة*، الذي يشرف عليها البنك المركزي ويتم فيها تسوية الحسابات بين البنوك التجارية بعضها وبعض، وذلك عن طريق الترحيل من حساب لأخر من حسابات البنوك التجارية لدى البنك المركزي.¹

رابعاً: وظيفة الرقابة على الائتمان

إن الوظيفة الأخرى للبنوك المركزية وذات الأهمية في النشاط الاقتصادي تتمثل في الرقابة على الائتمان المصرفي، أي الرقابة على نشاط البنوك التجارية نظراً لما تساهم به تلك البنوك في جزء معين من العرض الكلي للنقد المتداول، حيد تقوم المصارف التجارية بتهيئة الأموال وتوجيهها في مجالات الاستثمار وما لذلك من اثر في المساهمة في عملية البناء والأعمار.

ونظراً لما تلعبه هذه البنوك من تأثير في النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في عرض النقد، لذا فقد تم إخضاعها لمراقبة البنك المركزي، بحيث أصبحت احدي المهمات الأساسية للبنوك المركزية هي الرقابة على نشاط البنوك التجارية، لذا يسمى البنك المركزي ببنك البنوك.

ولكي يكون البنك المركزي قادراً على القيام بمهمة الرقابة على حجم وسياسة الائتمان التي تمارسها البنوك التجارية، فإن ذلك يتوقف على العوامل التالية:

1. الصلاحيات الممنوحة للبنك المركزي ومدى سيطرته على النشاط البنوك التجارية.
2. درجة الاعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي باعتباره المقرض الأخير لتلك البنوك.
3. نوع العمليات الاقراضية التي تقوم بها البنوك التجارية.²

المطلب الثالث: أدوات البنك المركزي

يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية والمسؤول المباشر على رسم وتنفيذ السياسة النقدية ليتحكم في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي مجموعة من الأدوات وتتمثل في:

أولاً: الأدوات الكمية

وتسمى أيضاً بالأدوات الغير مباشرة وتتمثل فيما يلي:

¹ - سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص 266-270.

² - محمد حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007، ص 207.

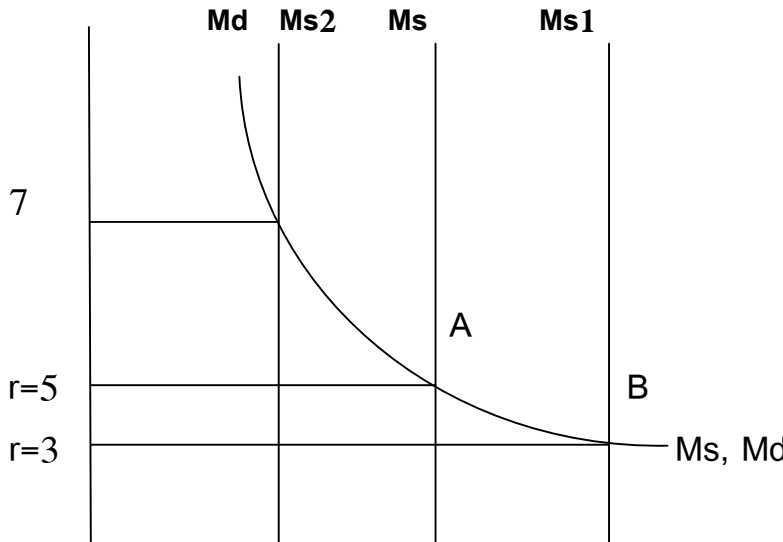
*هي السوق التي بواسطتها يستطيع البنك المركزي بيع وشراء السندات الحكومية فإذا كان هدفه هو زيادة كمية النقود في السوق فإنه يعتمد على الشراء، أما إذا كان هدفه العكس فإنه يعتمد على عمليات البيع وذلك من خلال إتباع أساليب مشجعة ولكن هذا يتطلب سوق مالي نشط .

2- سياسة السوق المفتوحة *

يمكن للسلطة النقدية أن تؤثر على حركة وأداء النشاط الاقتصادي وفقا لمقتضيات الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، وهذا بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والمالي والتقليل من حدة التقلبات والاختلالات الاقتصادية، فإذا أرادت السلطة النقدية إتباع سياسة توسعية فإنها تقوم بالتوسع في حجم الكتلة النقدية والتمويل المصرفي المتاح وبالتالي زيادة قدرة المصارف على منح القروض وتمويل الاستثمارات وذلك عن طريق شراء البنك المركزي الأوراق المالية الحكومية أو أية أوراق أخرى في السوق المفتوحة، أما في حالة انتهاج السياسة النقدية سياسة انكماشية فان عملية بيع البنك المركزي للأوراق الحكومية أو أية أوراق أخرى تعمل على خفض الاحتياطيات المصرفية وبالتالي انخفاض حجم الكتلة النقدية وارتفاع معدلات العائد على رأس المال، الأمر الذي يؤدي بالمصارف إلى خفض حجم القروض الممنوحة للاستثمارات كنتيجة إلى انخفاض حجم الاحتياطيات لمصرفية لدى البنوك.

تهدف سياسة السوق المفتوحة للتأثير في سيولة البنوك التجارية والبنك المركزي أي على مستوى السوق النقدي ككل، غير أن آلية السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي لا تحصل دوما بسهولة لان التوسع والانكماش في عمليات الائتمان لا تحكمها المتغيرات النقدية فقط بل تدخل اعتبارات أخرى مثل العامل النفسي والمتمثل في رغبات المستثمرين، وكذلك مدى تطور السندات الحكومية، وأذونات الخزينة¹. والشكل التالي يوضح عمليات السوق المفتوحة في عرض النقد والتوازن في سوق النقد:

الشكل رقم 1: اثر عمليات السوق المفتوحة على عرض النقد وتحقيق التوازن



المصدر: سندس حميد موسى، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، 2009، ص 98.

¹ - أسماء حرشوش، فعالية السياسة النقدية وأثرها على استقرار الطلب على النقد، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2014 - 2015، ص 23.

حيث: Ms يمثل عرض النقود

Md يمثل الطلب على النقود

i يمثل سعر الفائدة

حسب الشكل عند النقطة A يتحقق التوازن ما بين Md و Ms عند مستوى سعر الفائدة $i=5$. وعلى سبيل المثال عند رغبة البنك المركزي بزيادة العرض النقد من Ms إلى $Ms1$ فانه سيعمل على شراء الأوراق المالية وبالتالي ارتفاع أسعارها وانخفاض أسعار الفائدة وهذا بحكم العلاقة العكسية بينهما، الأمر الذي يجعل الأفراد يحاولون تخفيض مالديهم من أرصدة نقدية وهذا عن طريق زيادة الطلب على السندات وبالتالي ارتفاع أسعارها وتخفض أسعار الفائدة إلى مستوى $i=3$ الذي يحقق التوازن في السوق النقدية. وأما في حالة انتهاج سياسة انكماشية، فالبنك المركزي سيقوم من خلال دخوله للسوق المفتوحة ببيع الأوراق المالية لامتنصاص الأرصدة النقدية، مما ينتج عنه انخفاض عرض النقد إلى $Ms2$ وحدث فائض في الطلب النقدي وإقبال الأفراد على بيع السندات أو الاقتراض لإعادة الأرصدة النقدية إلى المستوى المطلوب، ونتيجة لذلك يرتفع سعر الفائدة الذي يعني زيادة كلفة الاحتفاظ بالنقود وتستعيد السوق النقدية توازنها عند سعر فائدة المرتفع $i=7$ ¹.

سياسة معدل إعادة الخصم*

تحديد سعر الخصم لدى البنك المركزي والتغير في السعر يؤثر على حجم الائتمان، فإذا أراد البنك المركزي تقليل حجم الائتمان، فانه يرفع معدل الخصم وهذا الارتفاع يؤثر سلباً على قدرة المصارف على منح القروض، وفي نفس الوقت هذا الارتفاع يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة لوجود علاقة طردية بين السعرين، وهذا ما يؤدي بالبنوك التجارية إلى الامتناع عن اللجوء إلى البنك المركزي من أجل الحصول على السيولة التي يحتاج إليها عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية التي في حوزتها وبالتالي تقل السيولة المتداولة لديها، أما إذا أراد البنك المركزي زيادة كمية الائتمان فانه يخفض معدل الخصم وهذا يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة في السوق النقدي، مما يشجع الأفراد و المشروعات على الاقتراض، بالإضافة إلى إقبال لبنوك التجارية على خصم الأوراق التجارية التي في حوزتها.² حيث تقوم فعالية هذه السياسة على عدة عوامل أهمها:

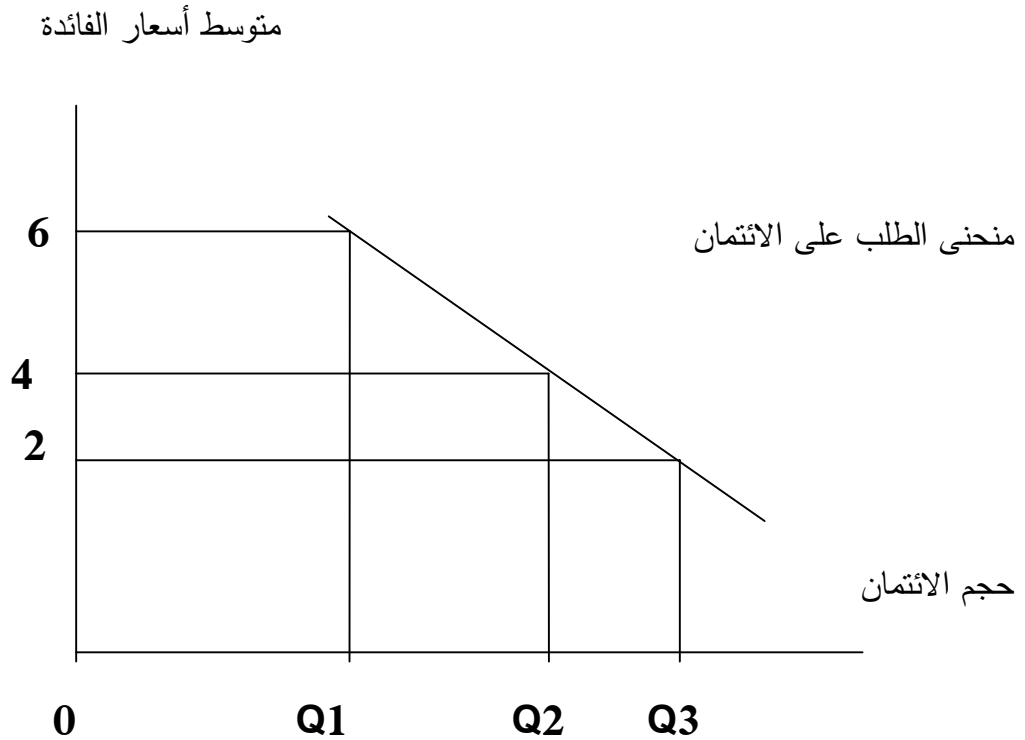
¹ - سندس حميد موسى، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، 2009، ص98.

² - منير إسماعيل أبو شاور وأمجد عبد المهدي مساعدة، النقود والبنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 229.

* معدل الخصم هو عبارة عن الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية وأذونات الحكومة للبنوك التجارية والكمبيالات، أو نظير القروض التي يقدمها مباشرة للبنوك التجارية.

- مدى اتساع السوق النقدية عموما وسوق الخصم على وجه الخصوص، حيث تتطلب هذه الأداة توفر سوق نقدية متطورة للتعامل في أدوات الدين قصير الأجل، التي يقبل البنك المركزي الإقراض بضمانها عن طريق إعادة خصمها.
- مدى اعتماد لبنوك التجارية على البنك المركزي كمصدر لمواردها النقدية فعندما يكون لدى البنوك التجارية السيولة الكافية تستطيع الاعتماد على التمويل الذاتي، وبالتالي تقل رغبتها في إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وبالتالي يقل اللجوء إلى البنك المركزي كمصدر أول وأخير للإقراض، تبعا لهذا كله تقل فعالية هذه السياسة وقد تصل إلى الفشل والعجز في تحقيق أهداف السياسة النقدية.
- درجة مرونة الطلب على الائتمان بالنسبة إلى سعر الفائدة، حيث يتطلب نجاح هذه السياسة قوة هذه المرونة ولا تتحقق دائما في كل الظروف، فارتفاع أسعار الفائدة مثلا في فترات التضخم لا يتبع دائما انخفاض الطلب على القروض والعكس.¹

الشكل رقم 2: التغير في منح الائتمان نتيجة التغير في سعر الخصم



المصدر: سندس حميد موسى، مرجع سبق ذكره، ص 101.

¹ - بقبق ليلي أسهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2014-2015، ص 17.

من خلال الشكل لنفترض أن الاقتصاد في حالة تضخم نقدي الأمر الذي يجعل البنك المركزي إلى رفع كلفة الائتمان للتقليل من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، للأفراد لدى تعمل البنوك على رفع سعر الفائدة من 4% إلى 6%، وهذا بسبب ارتفاع سعر البنك مثلاً بمقدار 3%، سينخفض الائتمان المصرفي إلى Q1 بعدما كان Q2 ويحدث العكس في حالة انتهاج سياسة نقدية توسعية وهذا برفع سعر البنك مثلاً بنسبة مما يؤدي إلى زيادة مقدرة البنوك على منح الائتمان إذ يرتفع إلى Q3.¹

3- سياسة الاحتياطي القانوني (الإجباري، الإلزامي)*

عند قيام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الإجباري على الحسابات الجارية تغير قدرة البنوك التجارية على استغلال هذه الحسابات في تحقيق الإيرادات السهلة، كما أن رفع نسبة الاحتياطي على الاستثمارات يؤدي هو الآخر إلى زيادة التكلفة على البنوك لضياح فرصة تحقيق أرباح كان من الممكن تحقيقها، ويؤدي ذلك في مجموعه إلى التأثير في حجم التكاليف لدى البنوك بصفة عامة واضطرابها إلى رفع سعر الفائدة المدينة على القروض الممنوحة للمستثمرين أو خفض سعر الفائدة الدائنة على الودائع المحتفظ بها، ويؤثر ذلك كله على حجم المتغيرات الكلية في الدولة كالأستثمار والادخار، والعكس في حالة تخفيض البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني.²

✓ تعتبر هذه السياسة من السياسات التي تمارس تأثيراً مباشراً وفعالاً على سيولة البنوك التجارية، هذا التأثير يتقرر بإرادة البنك المركزي طبقاً للسياسة النقدية التي تسعى لتطبيقها.

✓ كما تعتبر هذه السياسة أكثر فعالية من السياسات الأخرى في أوقات التضخم، حيث أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لعمليات البنك المركزي في المهلة المحددة لها لرفع الاحتياطي النقدي من أجل امتصاص الفائض من المعروض النقدي، إلا عن طريق خفض القروض والاستثمارات وخفض حجم الودائع، أما في حالة الكساد فإن تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي لا تكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض لانتشار حالة الكساد، لذلك يجب أن تصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى لتشجيع زيادة الطلب على القروض، إذا فعاليتها ترتبط بمدى فعالية ومرونة الجهاز النقدي واستجابة الجهاز الإنتاجي لتلك التغيرات المعتمدة من طرف السلطة النقدية وبالتالي فهي أداة فعالة جداً وأقل تكلفة في التحكم في عرض النقود مقارنة بالأداتين السابقتين.³

¹ سندس حميد موسى، مرجع سبق ذكره، ص 101 .

² - حسين كامل الفهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2006، ص 17.

* وهي السياسة التي يتبعها البنك المركزي وذلك بإلزام كل بنك تجاري الاحتفاظ بجزء من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي وهذه السياسة تعتبر وسيلة تؤثر في قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.

³ - اكسن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص 56 .

ثانيا: الأدوات النوعية (الكيفية)

إلى جانب الأدوات الكمية يقوم البنك المركزي باستخدام الوسائل الكيفية تتمثل في:

1_ سياسة تأطير القروض: هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطويع القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا تتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى، واعتماد هذا الأسلوب ينبغي من سعي السلطة النقدية التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات التي تعتبر أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.¹

2_ السياسة الانتقائية للقروض: تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها، وعادة ما تكون هذه القروض في شكل سقف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى آخر والتي تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.²

3_ الحد الأقصى لسعر الفائدة: عندما يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحد من مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان والتحكم في حجم السيولة في الاقتصاد، وذلك لان قيام البنوك التجارية بمنح فوائد على الودائع الجارية، ورفع أسعار الفائدة على الودائع الآجلة وتقديم امتيازات أخرى كإمكانية السحب منها قبل فترات آجالها يساهم في زيادة الودائع لديها وارتفاع أسعار الفائدة في السوق وبالتالي زيادة أرباحها وزيادة مقدرتها على منح الائتمان، ولذلك يتدخل البنك المركزي بهدف التحكم في حجم السيولة في الاقتصاد من خلال وضع حد أقصى لأسعار الفائدة على الودائع الجارية لا يمكن للبنوك التجارية تجاوزها.³

¹-ابريز محمد، السلطة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية-دراسة حالة الجزائر- مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008، ص 51.

² -أكسن لونس، مرجع سبق ذكره، ص 58.

³ - أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 65.

المبحث الثالث: استقلالية البنك المركزي

بالنظر للدور الكبير الذي يمارسه البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، فإن استقلالية البنك المركزي تعد من أهم وأكثر المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما المالية والمصرفية منها.

المطلب الأول: مفهوم استقلالية البنك المركزي

يتمثل مفهوم استقلالية البنك المركزي في منح البنك المركزي الاستقلالية الكاملة في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية، ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ سياسته النقدية من ناحية أخرى، وهذا هو المفهوم الأكثر ارتباطا بممارسة البنوك المركزية لعملها في الوقت الحالي.¹

فلكي تكون البنوك فعالة فإنها يجب أن تتمتع بالاستقلالية في أربع نواحي:²

1- الاستقلال الإشرافي: يكون حاسم في انقضاء القواعد وإدارة الأزمات بوضع قوانين تحمي المشرفين أثناء مزاولتهم لمسؤوليتهم حتى لا يمكن مقاضاتهم شخصيا عما يقومون من إجراءات، وهو ما قد يصيب عملية الإشراف بالشلل كما أن دفع مرتبات ملائمة يساعد البنوك المركزية على جذب الموظفين الاكتفاء والاحتفاظ بهم ويحبط قبول الرشوة، هذا ما يزيد من منح المشرفين السلطة الكاملة لمنح وسحب التراخيص ووضع كل القواعد الملائمة لها.

2- الاستقلال المؤسسي: يتضمن ترتيبات واضحة لتعيين وفصل كبار الموظفين، وتحديد هيكل التنظيم والإدارة في البنك المركزي، وادوار ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة وشفافية في عملية اتخاذ القرار.

3- استقلال الموازنة: مطلوب حتى لدى البنك المركزي حرية تقرير وتعيين الموظفين وتدريبهم وما يحتاجه لدفع مكافآتهم.

ومنه فالاستقلالية البنك المركزي تعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية وبالتالي منح السلطة النقدية الامتياز عن السلطة السياسية، فالسلطة النقدية المستقلة تعمل على منح الإحصاءات والتقارير المالية والنقدية للجمهور بمنطق الشفافية من أجل انضباط النظام في رسم السياسة وفي تطبيقها.

¹ -عباش قويدر وإبراهيم عبد الله، استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية-بين النظرية والتطبيق، ملتقى المنظومة الجزائرية والتحوطات الاقتصادية-واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004.

² -بحوصي مجذوب، استقلالية البنك المركزي بين القانون 10/90 والأمر 11/30 المركز الجامعي، البريد الالكتروني:

www.jadoub2000yahoo.fr.

المطلب الثاني: أهمية استقلالية البنك المركزي.

ترجع أهمية استقلالية البنك المركزي إلى أن استقرار المستوى العام للأسعار يمثل الهدف الأساسي لها.

وترجع أهمية هذا الأخير إلى تحديد مدي التزام البنك المركزي بتحقيق استقرار الأسعار حتى في ظل قيود اقل على منح تسهيلات الائتمانية للحكومة، ويتفق ذلك على ما يراه البعض بأن القيود القانونية على منح لتسهيلات الائتمانية للحكومة تصبح غير فاعلة إذا لم يتبع البنك المركزي باستقلاله الفعلي من الناحية العلمية.

ويدعم هذا الموقف ما صرح به محافظ البنك المركزي الهندي قائلا انه : قد لا تتمتع البنوك المركزية باستقلالية الكبيرة من الحكومة، ومع ذلك تستطيع أن تتجح في تحقيق استقرار الأسعار، إذا ما كانت تلك البنوك ملتزمة بتحقيق هذا الهدف بمفردها، لداك فاستقرار الأسعار أضحى هدفا تطمح الدول إلى تحقيقه في الأمد الطويل.

وبناء على ذلك فان كفاءة البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية تقاس بمدي نجاحه في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والتي يعبر عنها بتسجيل معدلات منخفضة للتضخم، وهو ما يتوافق مع عدد كبير من البنوك المركزية في العالم نحو تبني استهداف التضخم كمحور للسياسة النقدية، ولا ينبغي أن يفهمان استقلالية البنك المركزي تضمن تحقيق الاستقرار النقدي وبالتالي استقرار الأسعار.

إن معظم حكومات الدول النامية تلعب دورا هاما في التأثير على الجهاز المصرفي، خاصة في ما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة وصياغة السياسة الائتمانية والنقدية والإقراض المتزايد من بنوكها المركزية بهدف تمويل الإنفاق العام ومواجهة عجز الموازنة العامة، وهو ما يؤثر على الموارد المتاحة للأجهزة المصرفية ويرفع من معدلات التضخم التي يقابلها ارتفاع أسعار الفائدة.

أدت تلك النتائج إلى المطالبة بضرورة منح البنوك المركزية درجة اكبر من الاستقلالية، تكفل وجود سياسة نقدية فاعلة في مجال التحكم في المعروض النقدي لتحقيق درة عالية من النمو الاقتصادي، لذلك يتعين عليها. حكومات الدول النامية. دعم استقلالية بنوكها المركزية وذلك من خلال:

_ إسهام البنوك المركزية في تحقيق عملية التنمية بمفهوم وأسلوب متطورين.

_ تحرير الأسواق المالية وعولمتها في ظل الدور المتزايد للمؤسسات الاقتصادية.

تجدر الإشارة هنا، انه يجب أن لا تفهم أن استقلالية البنك المركزي تضمن نهائيا تحقيق الاستقرار النقدي، والذي يكون سببا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال سعيها إلى المحافظة على استقرار

الأسعار، ذلك أن التضخم في حقيقة الأمر ظاهرة نقدية اقتصادية كلية متعددة الأسباب خاصة في الدول النامية لأن تحديد مسار التضخم فيها يكون من خلال عدة عوامل هيكلية، مالية ونقدية.¹

المطلب الثالث: معايير استقلالية البنك المركزي

- يمكن لنا أن نوجز أهم المعايير التي تقاس بها مدى استقلالية البنك المركزي من عدمه وهي:²
- سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومدى التدخل الحكومي في ذلك والهيئة الفاصلة بين الطرفين في حال الاختلاف بشأن هذه السياسة.
 - مدى التزام البنك المركزي في تمويل العجز في الميزانية.
 - مدى التزام البنك بشراء أدوات الدين الحكومية المباشرة.
 - مدى التزام البنك بمنح التسهيلات الائتمانية للحكومة ومؤسساتها.
 - سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجالس إدارتها ومؤسساتها ومدة ولايتهم ومعدل استقرارهم في وظائفهم.
 - سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي.
 - مدى تمثيل الحكومة في المجالس وما إذا كان التمثيل للحضور والاستماع أم يمتد إلى حق التصويت والمشاركة والاعتراض عن اتخاذ القرارات.
 - مدى أهمية هدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف أساسي.
 - مدى مساهلة البنك المركزي أمام الهيئات الأخرى.

¹ -عجلان صباح، استقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بكرة، 2008، ص65.

² -عياش قويدر وإبراهيم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 58، 59.

جدول رقم 2: مدى استقلالية البنوك المركزية في أكبر ثمان دول من خلال معايير محددة

الدول	المهام	المهام و الأهداف	صلاحية قاطعة وكاملة في الم جال النقدي	وسائل السياسة النقدية	استقلالية الميزانية
الولايات المتحدة الأمريكية	متعددة	مقسمة	نعم	نعم	نعم
ألمانيا	واحد	نعم	نعم	نعم	نعم
اليابان	متعددة	مقسمة	مقسمة	مقسمة	ل
المملكة المتحدة	لا	لا	لا	مقسمة	لا
بلجيكا	لا	لا	لا	مقسمة	لا
إيطاليا	لا	لا	لا	نعم	نعم
هولندا	واحد	مقسمة	نعم	لا	لا
فرنسا	لا	لا	لا	مقسمة	نعم

المصدر: عياش قويدر وإبراهيمي عبد الله، المرجع السابق، ص 59.

خلاصة الفصل:

لقد حاولت من خلال هذا الفصل الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بالبنك المركزي الذي هو عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تشرف على عمل الجهاز المصرفي وإدارة الكتلة النقدية وفقا لما يتسم به من خصائص ومميزات منحته الوحدة، الاستقلالية، ضمان الدولة و العمل تحت إشرافها بهدف توجيه السياسة النقدية عن أدائه لجملة من الوظائف لعل أبرزها الإصدار النقدي الذي يمنحه سلطة خلق وتدمير النقود القانونية كما يعمل لصالح الدولة عن طريق إدارتها لحساباتها المصرفية، و إدارته لبنوكها المختلفة بين الخاصة والعامة عن طريق الرقابة على الائتمان وتحقيق الموازنة في الميزانية.



الفصل الثاني:

الإطار النظري

لسعر الصرف



تمهيد:

لكل دولة من الدول عملتها النقدية الخاصة بها تتخذها مقياسا للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية المعروضة فيها، تعد من وجهة نظر المقيمين فيها: وهي كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء أي سلعة أو بيعها، ويشمل ذلك العملات الأجنبية الأخرى أيضا.

حيث تعد أسعار الصرف الأجنبي في غاية الأهمية في العلاقات الاقتصادية الدولية المتعددة الأطراف، من أجل ذلك اهتمت جميع الدول خاصة المتقدمة منها بهذه الأداة وأولتها العناية الفائقة وجاءت في شأنها مفاهيم عديدة وصيغ متنوعة تتماشى واستعمالاتها، هذا إلى جانب اهتمامها بالعمليات التي تتم في مختلف أسواق الصرف التي تحدد فيها أسعار صرف العملات.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ماهية سعر الصرف.

- ماهية سوق الصرف.

- البنك المركزي وأسعار الصرف.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من القضايا الاقتصادية المعاصرة الحديثة الذي يسعى إلى الربط بين الأسواق المحلية والأسواق الأجنبية، بهدف تخصيص الموارد وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد هذا ما يبرز أهميته في عالمنا المعاصر، في كيفية تحديده ومعرفة متغيراته المستقبلية، وقد اختلفت الآراء والنظريات المفسرة له واهم العوامل التي تؤثر فيه.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وأنواعه

سنحاول عرض المفاهيم الأولية المتعلقة بسعر الصرف أي تعريفه والتعرف على الأنواع المختلفة له.

أولاً: تعريف سعر الصرف

يمكن تعريف سعر الصرف بأنه:

- ✓ إن سعر صرف أية عملة إنما يعني قيمة الوحدة من هذه العملة مقومة بوحدات العملة الأجنبية (أو جزء منها)، أو يعني بتعبير آخر نسبة مبادلة العملة الوطنية بأية عملة أجنبية.¹
- ✓ كما يمكن أن نعرفه بأنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.²

- ✓ هو عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.³
- وانطلاقاً من مجمل التعاريف السابقة الذكر يمكن إجمالها في تعريف شامل وفق مايلي:

" يقصد بسعر صرف العملة عدد الوحدات من عملة معينة وطنية الواجب الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى أجنبية، أو هو نسبة أو سعر مبادلة عملة بعملة أخرى، وبهذا الغرض تعتبر إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها أو هي النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم.

ثانياً: أنواع سعر الصرف

ينقسم سعر الصرف إلى عدة أنواع منها:

1_ سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، والمقصود بهذا التعريف

¹ - pricill، الموسوعة الاقتصادية الميسرة، دار الكتاب الحديث، 2010، ص 346.

² - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 96.

³ - سوزي عدلي ناشد، مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 126.

هو سعر الصرف الاسمي، أي سعر العملة الجاري، والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين.

عندما نستعمل التعريف الأول فإننا نعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية (التعريف المستعمل) ونرمز له بـ E ، فمثلا في حالة الدولار والدينار الأردني يرمز لعدد وحدات الدولار مقابل الدينار بـ $\$/dj$ (دولارات للدينار الواحد) ويشمل تحويل الدولارات للدينار بالتقسيم على E والعكس بالضرب في E حيث E هو $1/E$.

يتغير سعر الصرف الاسمي يوميا وهذه التغيرات تسمى تدهورا أو تحسنا. التحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية أما التدهور فهو انخفاض سعر العملة المحلية. باستعمال التعريف الأول، فإن التحسن يعني انخفاض سعر الصرف والتدهور يعني ارتفاع سعر الصرف الاسمي (E) .¹

2_ سعر الصرف الحقيقي:

تحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر أيضا من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي - مؤشر سعر الصرف الحقيقي - الذي يمكن اعتباره مؤشر مرجح تجاريا، يجمع بين كل من التقلبات سعر الصرف الاسمي وتفاضل معدلات التضخم التي تقاس بواسطة مقارنة تكلفة وحدة العمل في الإنتاج الصناعي بعد إدخال التسويات اللازمة.

إن مؤشر تقلبات سعر الصرف الحقيقي بين مستوي القدرة التنافسية الأسعار سلع الدولة، فارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض القدرة التنافسية لأسعار، وبالعكس أي أن انخفاض هذا المؤشر يدل على ارتفاع القدرة التنافسية لأسعار الدولة وبالتالي زيادة أرباحها، أو إيراداتها.²

3_ سعر الصرف الفعلي:

هو عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، وبما أن المعاملات تخضع لضرائب أو لتدابير أخرى مختلفة، فمن الواضح انه لا يوجد سعر صرف واحد وإنما هناك سعر صرف فعلي للصادرات وآخر للواردات.

3-1 سعر الصرف الفعلي للصادرات: هو عدد الوحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولارا واحدا، أخذا بعين الاعتبار رسوم التصدير والإعانات المالية رسوم إضافية وأسعار الصرف الخاصة والإعانات المتعلقة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات وغير ذلك من التدابير المالية و الضريبية التي تؤثر في سعر الصادرات.

¹ - عيسى محمد الغزالي، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، 2003، ص 1.

² - مروان عطوان، الأسواق النقدية و المالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 08.

3-2 سعر الصرف الفعلي للواردات: هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولارا واحدا من الواردات، مع الأخذ بعين الاعتبار التعريفات الجمركية و الرسوم الإضافية والفائدة على الودائع، الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات.¹

4- سعر الصرف الفوري وسعر الصرف الآجل:

يقصد بالسعر الفوري (الآني) للصرف عملية بيع وشراء السلع والأوراق المالية والصرف الأجنبي والأسهم وتسليمها فورا، والصفقة الفورية هي عبارة عن عملة مباحة أو مشترة بسعر معين في هذه اللحظة ولكن التسليم يكون نافدا بعد يومي عمل في غالبية الأحوال، لذا باستطاعتنا القول أن سعر الصرف الآني هو سعر الصرف في السوق بناء على حجم الطلب والعرض.²

في حين سعر الصرف الأجل هو عملية بيع وشراء العملات الأجنبية على أن يتم الاستلام في موعد لاحق في المستقبل، ويتم الدفع على أساس معدل للصرف يتحدد في الحاضر ويتخذ التاجر موضع التسليم الأجل عند شراء عملة لا يتصف سعرها بالثبات وذلك لتقليل الريبة والمخاطر التي تحيط بأعمالهم التجارية، ومن أكثر المعاملات شيوعا تلك التي تتم بين البنوك وتكون مدتها ثلاث أشهر أو ستة أشهر.³

5- سعر الصرف التوازني:

هو تعريف لسعر الصرف متسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلفة، إن الصدمات الاسمية النقدية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، بالإضافة إلى الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني، ولهذا فانه من الضروري تحديد هذا المستوى ومن ثمة تفسير مجراه، ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغيير سعر الصرف ومنه تكون مؤشرات لسعر الصرف التوازني.⁴

6- أسعار الصرف التقاطعية:

يتم في إطار السوق النقدية تنفيذ العمليات الدولية وتبادل العملات الأجنبية، وقد عرفت هذه التعاملات تطورا كبيرا وهذا نتيجة للخسائر والتقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات، حيث اتخذت هذه التعاملات عدة صيغ وشكلت فيما بعد أسواق سميت بالأسواق الآنية والآجلة بالإضافة إلى المستقبلية.

¹ - محمد علة، اثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص ص 59، 60.

² - بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 149.

³ - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجلد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 127.

⁴ - محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014.

وترتبط هذه التعاملات والتحويلات بسعرين أولها، سعر البيع والآخر سعر الشراء لكل عملة مقابل عملات أخرى، كما ترتبط أسعار صرف العملات مع بعضها وفق مفهوم المثلث التوازني للبيع وشراء عملة مقابل عملة أخرى وتتقني بعائد العملة الأصلية من أجل تحقيق أعلى الأرباح.¹

مثال:

الجدول رقم 03: المصفوفة التقاطعية لأسعار صرف العملات.

العملة المباعة	ارو	دولار	دينار
ارو	1	0.7253	0.0095
دولار	2.2481	1	0.0912
دينار	107.1253	83.362	1

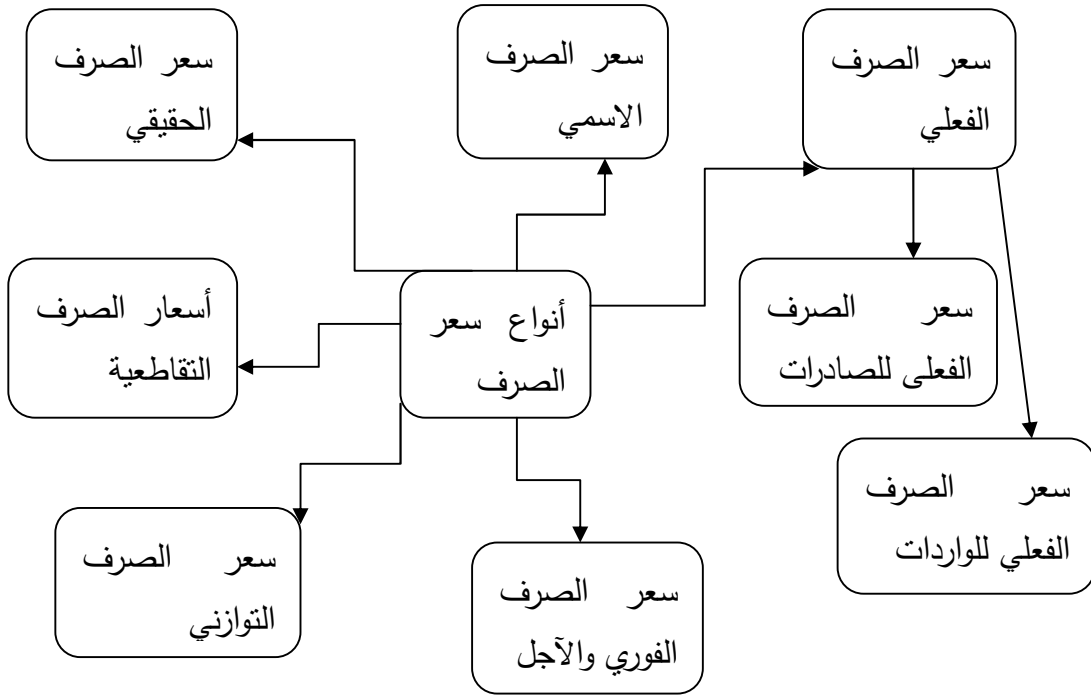
المصدر: من إعداد الطالبتين.

إذا افترضنا أننا نتعامل بثلاث عملات وهي: الدينار الجزائري، الدولار و الاورو وبالتالي فان كل عملة سيكون لديها سعران صرف مع العملات الأخرى، ومنه سيكون لدينا 6 أسعار صرف وهذا المجموع يخضع لقاعدة ن(ن-1).

من المصفوفة أعلاه يمكننا قراءة أن 1 دينار يباع ب 0.0912 دولار و يباع ب 0.095 ارو، نبقى في نفس المصفوفة فإن 1 دولار يباع بمقلوب القيمة 0.0912 ب 83.362 دينار و 0.7253 ارو.

¹ - منهوم بلقاسم، اثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2013، ص 15.

الشكل 03: أنواع سعر الصرف



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على ما سبق

المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف ونظرياته:

سوف نتناول في هذا المطلب أهم وظائف سعر الصرف، وأهم النظريات المفسرة له.

أولاً: وظائف سعر الصرف

هناك عدة وظائف أبرزها الآتي:¹

1_ الوظيفة القياسية: يقصد بها مقارنة أسعار السلع المحلية بأسعار السلع المتشابهة في الدول الأخرى بعد معرفة أسعار الصرف المتبادلة.

2_ الوظيفة التطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير بعض القطاعات الاقتصادية، و الدولة تقوم بمنح أسعار الصرف ملائمة لهذه القطاعات عند الاستيراد والتصدير، مثل منح الصناعات الغذائية تلك الأسعار.

¹ _ رائد مكاحلية والمهري بن عرفة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التضخم، دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة 1990_2016، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة 2016_2017، ص ص3،4.

3_ الوظيفة التوزيعية: عند حدوث انخفاض في سعر عملة قيادية، فإن الدولة الشريك لصاحبة تلك العملة سوف تستفيد، وغي حالة ارتفاع أسعار صرف العملة القيادية فإن الدولة الشريكة سوف تدفع المزيد من هذه العملة ثمنا لاستيراداتها.

من خلال ما سبق يتضح لنا أنه يوجد العديد من الأنواع لسعر الصرف، والتي تختلف طريقة تحديدها حسب كل نوع، وحسب ما تعكسه، بالإضافة إلى أن سعر الصرف له عدة وظائف قياسية وتطويرية وتوزيعية تسمح بالوصول إلى الأهداف التي تريد الدولة تحقيقها.

ثانياً: النظريات المفسرة لسعر الصرف

هناك العديد من النظريات التي تهدف إلى تفسير كيفية تحديد أسعار الصرف، وسوف نحاول إيجاد نظرية تفسر بدقة سعر الصرف.

1- نظرية تعادل القوة الشرائية:

تعود فكرة هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كسال **Gustav Cassel**، حيث حاول أن يبحث على أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة للآخرى بخلاف قاعدة الذهب، وتوصل إلى " نظرية تعادل القوة الشرائية " والتي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه الأخيرة، وفقاً لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل (الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي)، وتتم صياغة هذه النظرية وفق أشكال مختلفة أهمها: الصيغة المطلقة والصيغة النسبية، الصيغة النقدية.

1- 1 الصيغة المطلقة: يتحدد سعر الصرف بحساب النسبة بين مؤشرات الأسعار في كل بلد، ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العملتين.

فرضاً أن : رمز سعر الصرف هو : E

مؤشر الأسعار المحلية هو : P

ومنه نستنتج المعادلة التالية ¹: $E = P/P^*$ ← $E \cdot P = P^*$

1_ 2 الصيغة النسبية: انطلاقاً من الصعوبات التي تواجهها الصيغة المطلقة، بنيت الصيغة النسبية على الفرضيات التالية:

✓ الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل.

✓ حرية انتقال العملات بين الدول.

¹ - دوحة سلمى، أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها - دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص ص 32، 31.

✓ إزالة العوائق التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعمليتين.

وتقرر هذه الصيغة أن التغير في سعر الصرف التوازني بين دولتين يتحدد بنسبة الفرق بين مستويات الأسعار في الدولتين، ومنه نحصل على المعادلة التالية: $\ln \mathcal{E} = \ln P_t - \ln P_t^*$

ومنه نحصل على التغير النسبي في سعر الصرف و كذلك الفرق بين التغيرات النسبية للأسعار المحلية والأجنبية لذلك نحصل على: $D\mathcal{E}_t = DP_t - DP_t^*$

حيث أن: D هو المعامل التفاضلي.

3_1 الصيغة النقدية: لقد انطلق النقديون من مبدأ التفرقة بين السلع المتاجر بها دوليا والسلع غير القابلة للمتاجرة في تفسيرهم لتعادل القوة الشرائية، فكان انطلاقا من مفهوم سعر الصرف الحقيقي والذي

$$\text{يعرف ب: } TCR = e_t P_t^* / P_t = P_{tT} / P_{tN}$$

حيث أن: P_{tT} ، P_{tN} هي الأسعار المحلية للسلع القابلة للتجارة وغير القابلة للتجارة على التوالي، وتشير t إلى الزمن.

قيمة سعر الصرف $e_t = TCR P_t^* / P_t$ ، فإن قيمة e_t تتحدد فقط من نسبة مستويات الأسعار المحلية إلى الأسعار الأجنبية وذلك إذا كان TCR ثابتا.¹

2_ نظريات أخرى:

2_1 نظرية تعادل معدلات الفائدة:

تعد من المحددات الأساسية لسعر الصرف فهي تسعى للكشف عن الصلة الموجودة بين السوق النقدي الوطني و سوق الصرف، حيث يجب أن تشير أيضا إلى أهمية الأسواق الآجلة التي تتوافق مع نظرية تعادل القدرة الشرائية، وهذا حسب كروجر حيث يفرض أن معدل التضخم يساوي الصفر.

في الواقع أن تباين معدلات الفائدة بين دولتين يساوي نسبة التحسن أو التدهور المنتظر للعملة الصعبة مقارنة بالعملة المحلية، وبذلك خلال الربع الأخير من سنة 1960 وبداية 1961 فعندما انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني، قامت إنجلترا في جويلية 1961 باتخاذ إجراءات عدة من بينها الرفع في سعر الخصم من 5% إلى 7% فنتج عن ذلك تحسن في قيمة الجنيه.²

¹ - عبد الرزاق بن الزاوي و إيمان نعمون، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة محمد خيضر - بسكرة، العدد 10، 2012، ص 86.

² - بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.

2_2 نظرية الكمية (كمية النقود):

يعتبر ريكاردو أول من أشار إلى هذه النظرية ويتلخص محتواها إلى أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية، وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الصادرات.¹

2-3 نظرية كفاءة الأسواق:

والمقصود هنا بكفاءة السوق المالية مدى العلاقة بين أسعار الأوراق المالية وخاصة الأسهم و بين المعلومات المتاحة والمتوفرة لدى جمهور المتعاملين، سواء كانت هذه المعلومات تاريخية أو عامة أو خاصة، أي قدرة السوق على عكس أية معلومات جديدة عن الأوراق المالية المتداولة على سعر هذه الأوراق، بمعنى آخر قدرة السوق على تقييم الورقة المالية بقيمتها الحقيقية، وإن تصل جميع المعلومات إلى المستثمرين داخل وخارج السوق في الوقت نفسه وبنفس النوعية والكمية وبتكلفة منخفضة، وهذه العلاقة يجب أن تؤدي إلى تحقيق العادل للورقة المالية محل التداول، والسوق الكفاء هو الذي يجعل تخصيص و توجيه الموارد المالية المتاحة إلى المجالات الأكثر ربحية.²

2-4 نظرية ميزان المدفوعات:

تعتمد هذه النظرية على النتيجة النهائية في ميزان المدفوعات لدولة ما توجد في تحديد الصرف وملخصها هو أن سعر الصرف جزء من نظرية الأسعار، ومن ثم فإن الصرف يتحدد في ضوء قاعدة العرض والطلب و يدعى ذلك "بسعر الصرف التوازني".

وإذ تتلخص هذه النظرية في أن وضع ميزان المدفوعات يعد العامل الحاسم في تحديد سعر صرف العملة الوطنية، كما يتحدد سعر الصرف كما يتحدد كل سعر آخر وفقاً لقوى العرض والطلب على العملة المحلية و الطلب الخارجي عليها، كما يعتبر ميزان المدفوعات عامل مستقل أما سعر الصرف هو عامل تابع (هو العامل الذي يتأثر ولا يؤثر في ميزان المدفوعات) .

غير أنه يؤخذ على هذه النظرية أن ميزان المدفوعات هو الذي يحدد مستوى أسعار صرف العملة مسألة لا تخلو من المبالغة وذلك لوجود تأثير متبادل بين الاثنين، والسؤال هنا يطرح نفسه هو يجب أن يكون ميزان المدفوعات متوازناً وهو يمارس التأثير في أسعار العملة، أما إذا كان التصور هو أن التوازن في ميزان المدفوعات يمكن أن يمارس في تأثيره في أسعار الصرف من خلال العمليات الاقتصادية فإن

¹ - بلشرش عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص ص 53، 54.

² - دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية والنقدية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012، ص ص 70، 71.

ذلك يستدعي استبعاد معظم فقرات رأس المال القصير الأجل، وباعتبار هذه الفقرة موازنة تقوم بها الدولة لتجنب الاختلال في ميزان المدفوعات، حيث انه من الصعوبة التوصل إلى تحديد وضع ميزان المدفوعات الذي يحدد سعر الصرف أم هو التوازن الحسابي أم التوازن الاقتصادي؟¹

2_5 نظرية مستوى الإنتاجية:

يرى أصحاب هذه النظرية انه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة، يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة، باعتبار إن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية، فكلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني كلما كانت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، قصد الاستثمار ومنه الطلب على العملة المحلية وبالتالي تحسين صرف العملة، ويحدث العكس في حالة انخفاض الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة.

وتشير هذه النظرية إلى ضرورة تقييم العملة المحلية، بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة وإلا انعدم أو اختل التوازن الاقتصادي المنشود، ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية، فينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية لانخفاض الإنتاج وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة هذا إلى جانب زيادة طلب المواطنين على السلع الأجنبية.²

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يمكن تقسيم المطلب إلى عوامل تؤثر في سعر الصرف الاقتصادية، وعوامل تؤثر في سعر الصرف غير اقتصادية.

أولاً: العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

إن من يتتبع الأحداث الاقتصادية المختلفة يجد أنها العامل الرئيسي الذي يؤثر على حركة سعر الصرف وتقلباته منه:³

1- كمية النقود: لقد أخذ الاقتصادي الأمريكي ملتون فيردمان M. Friedman على عاتقه إعادة الحياة إلى نظرية كمية النقود ولكن بصورتها الجديدة في مقالته الشهيرة " عرض النقد وتغيرات الأسعار والنتائج "

¹ -سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار يازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 25، 26.

² -سماعلي فوزي، اقتصاد معدلات الصرف، البريد الإلكتروني، Few-Emerging à yahoo.fr ص32.

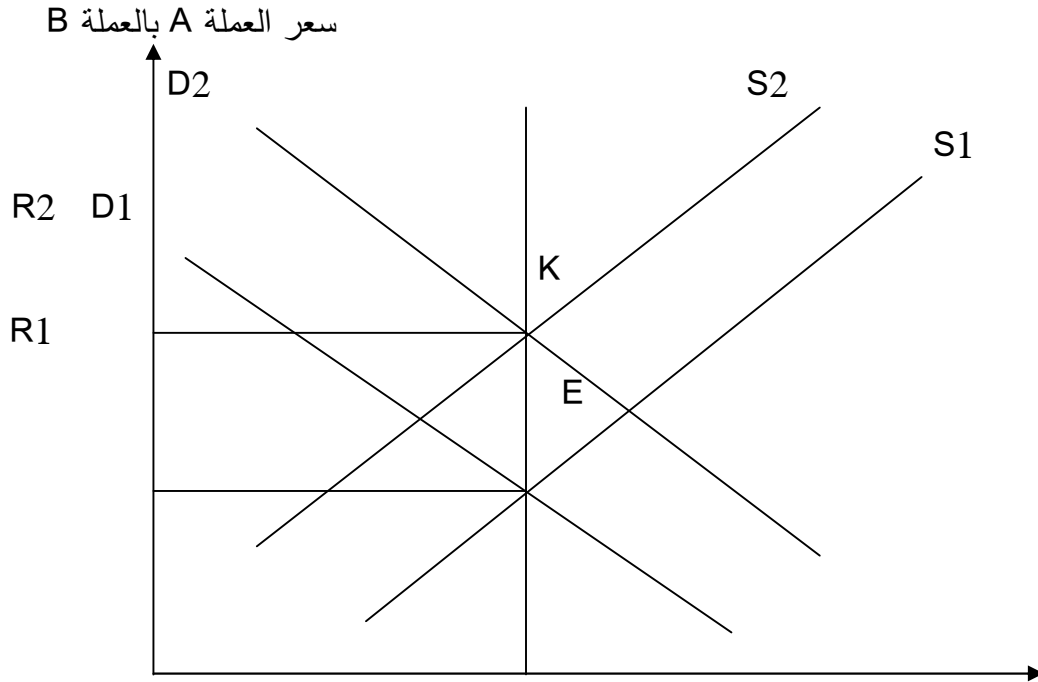
³ -عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011، ص 161، 164.

إذ يرى فيردمان أن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات في كمية النقود، لوحدة واحدة من الناتج (Stock of Money per Unit of output) وحركات الأسعار أيضًا، وقد أشار إلى أن ما يفسر صحة العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من الناتج وتغيرات الأسعار هو وجود عاملين هما:

- تغيرات الإنتاج والتي تعد متغيرًا مستقلًا ففي حالة ثبات كمية النقود وتضاعف حجم الإنتاج فإن الأسعار سوف تميل إلى الانخفاض بمقدار النصف تقريبًا.

- تغيرات كمية النقود التي ترغب الأفراد الاحتفاظ بها نسبة إلى دخولهم.

الشكل رقم 04: أثر الإفراط بالإصدار النقدي على رفع سعر الصرف الأجنبي

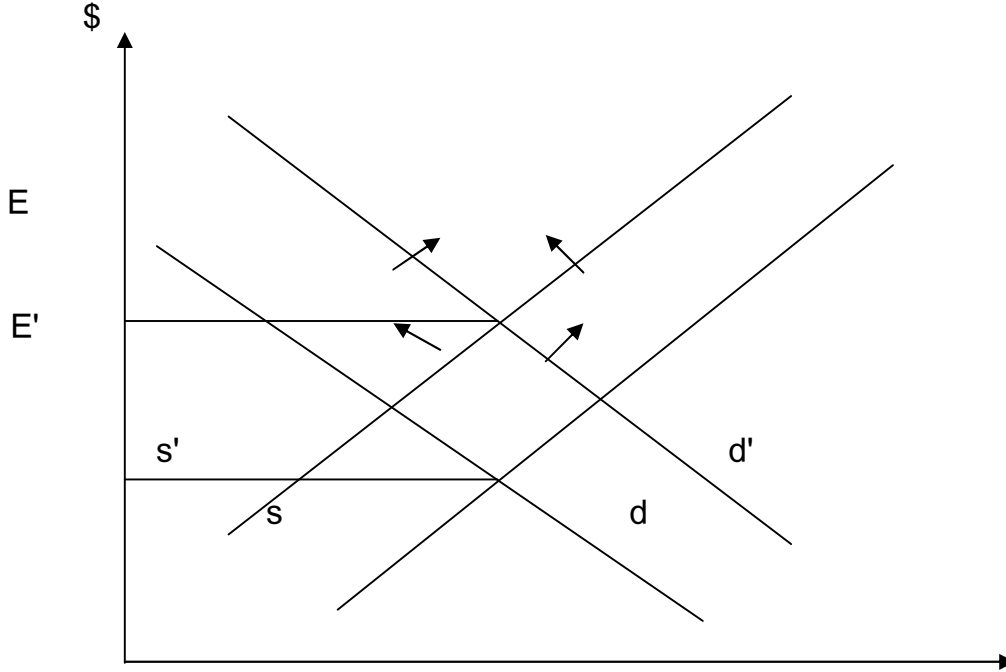


المصدر: عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى،

دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 162.

2- معدل الفائدة: لنفرض أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية انخفض عن معدلاتها في ألمانيا، ينتقل منحنى الطلب على المارك في الولايات المتحدة الأمريكية 'd d' وينتقل منحنى عرض المارك في ألمانيا إلى s.

الشكل رقم 05: أثر التغير في سعر الفائدة على سعر الصرف



المصدر: بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 122.

ومنحنى العرض والطلب هي زيادة سعر صرف العملة مثلاً A مقابل B من E إلى E' و E، ومن الجدير بالذكر أن هناك حالتين افتراضيتين متطرفتين لسلوك سعر الفائدة والثالثة واقعية وهي:¹
الحالة الأولى: في الاقتصاديات المغلقة تماماً، وفيها يحسب سعر الفائدة الاسمي بحاصل جمع سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم المتوقع، ويتوقف سعر الفائدة الحقيقي على ظروف السيولة.
الحالة الثانية: هي حالة الاقتصاد المفتوح تماماً، ففي حالة التوازن ستساوي أسعار الفائدة الاسمية الداخلية أسعار الفائدة العالمية مضافاً إليها المعدل المتوقع لانخفاض سعر صرف العملة المحلية وعلاوة المخاطر.

الحالة الثالثة: وهي الحالة الأكثر واقعية، هي وضع الاقتصاد الذي يكون بين الحالتين السابقتين إذ تؤثر عوامل الاقتصاد المفتوح والمغلق على تحركات أسعار الفائدة الداخلية وعليه فإن سعر الفائدة الاسمي الداخلي يتوقف على:²

- مستوى السيولة في الاقتصاد.

- التضخم الداخلي المتوقع.

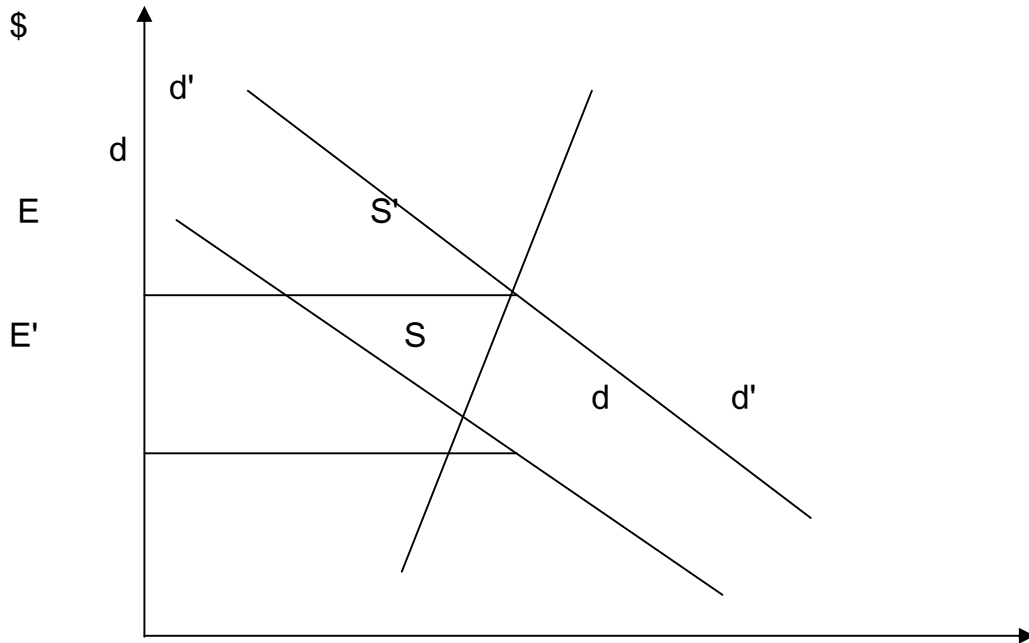
¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

² المرجع السابق، ص 67.

- المعدل المتوقع للتغير في سعر الصرف مع أية علاوة للمخاطر.

3- التضخم: لنفرض أن معدل التضخم في ألمانيا ينمو بوتيرة أسرع من وتيرة نموه في الولايات المتحدة الأمريكية، هذه التطورات تؤدي إلى تحرك منحنى الطلب على المارك في الولايات المتحدة الأمريكية إلى d d' ويتحرك منحنى عرض المارك في ألمانيا إلى s s' وينخفض سعر الصرف إزاء هذه التطورات إلى المستوى E' .

الشكل رقم 06: التضخم عامل مؤثر في سعر الصرف



المصدر: بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مجد المؤسسة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 123.

حيث أن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الاستيراد والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي، مما يدفع بسعر الصرف إلى الارتفاع ومنه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلباته.

ثانياً: العوامل الغير اقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

1- الاضطرابات والحروب: حيث تلعب الاضطرابات والحروب دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة، حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية وبالتالي فان وضعاً اقتصادياً للبلد سيكون في وضع حرج نسبياً، وتفقد البلد الثقة في عملتها نتيجة ارتفاع معدلات التضخم.

2- الإشاعات والأخبار: وهي تعد من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها، إذ أنها تعمل على رفع أو تخفيض سعر صرف العملة لمدة قصيرة، ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال اثر الإشاعة أو الخبر، حيث أن سرعة تأثير سعر الصرف بتلك الإشاعة يعتمد على تجاوب قوى السوق تبعاً لاستجابة المتعاملين فيه.

3- خبرة المتعاملين وأوضاعهم: يقوم المتعاملين في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبرتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحدي إذا كان من الضروري تعديلها أو إيقافها على ما هي عليه، وعليه فان أسعار الصرف تتأثر بهؤلاء المتعاملين وخبرتهم.¹

¹ - زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص

المبحث الثاني: بنية وآليات سوق الصرف

يحتاج المتعاملون الاقتصاديون إلى العملات الأجنبية من أجل تسوية معاملاتهم المختلفة، مما يتطلب توفر مراكز نقدية قادرة على توفير هذه الخدمة، وهذه المراكز تعرف باسم أسواق الصرف وسنتناول في هذا المبحث مختلف المفاهيم المتعلقة بسوق الصرف بالإضافة إلى مختلف وظائفه والأطراف المتعاملة فيه، ثم مخاطر أسعار الصرف وتقنيات تغطيتها.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سوق الصرف وأنواعه

يعمل سوق الصرف على توفير العملات المختلفة التي يطلبها المتعاملون الاقتصاديين في أي وقت وفي أي مكان، وتختلف الأسواق باختلاف أسعار المطبقة في أسعار الصرف.

أولاً: مفاهيم حول سوق الصرف

وهنا يتم تناول تعريف سوق الصرف وخصائصه :

1_ تعريف سوق الصرف

✓ يعرف سوق الصرف بأنه " المكان الذي تباع فيه وتشتري العملات الوطنية للدول المختلفة أحدهما بالأخرى، أي هو المكان الذي تباع و تشتري منه العملات الأجنبية والمكان الذي تتم فيه مبادلة الصرف الأجنبي بيعاً وشراءً.¹

✓ كما يعرف على أنه "هو السوق الذي تتبادل فيها عملات مختلف الدول وتحدد فيه استعار الصرف الأجنبي، وتبادل العملات الأجنبية في البنوك و المؤسسات".²

من خلال ما سبق نستنتج أن: " هو الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي".

2_ خصائص سوق الصرف

تتميز الأسواق الأجنبية بالخصائص التالية:³

- تعتبر سوق العملات الأجنبية أقدم وأكبر وأوسع سوق مالية في العالم.
- بالرغم من السيولة الضخمة والاتساع الجغرافي فان سوق العملات الأجنبية لديها القدرة على أن تخضع الأسواق المالية العالمية الحديثة لسلطتها.
- رغم الانتشار المتزايد للمشاركين في أسواق العملات الأجنبية في كل أنحاء العالم إلا أن اغلب الصفقات تتم في طوكيو ولندن ونيويورك.

¹ - دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 29 .

² عبد الكريم جابر العيسوي، التمويل الدولي، ط2 ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2015، ص 273.

³ - علة محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 70، 71.

- تتميز سوق العملات الأجنبية بالسيولة الشديدة فالصفقات كبيرة وتتفد بكثرة.
- تجرى الصفقات في السوق الأجنبي في كل ساعات النهار والليل وتشتمل في أغلب الأحوال مؤسسات في مناطق اختصاص وطنية مختلفة.

ثانياً: أنواع سوق الصرف

تتنوع أسواق الصرف الأجنبي بتنوع الأسعار المطبقة في عملية الصرف فنجد:

1- سوق الصرف العاجل (الآني): هو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء العملات على أن تتم تلك العملات بحد أقصى لا يتعدى يومين من تاريخ الاتفاق على العملية، وهو ما يعرف بسوق الصرف الحاضر، وهو سعر الصرف الذي تتم به تلك المعاملات بسعر الصرف الحاضر.¹

2- سوق الصرف الأجل: هو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء العملات على أن يتم التسليم في استحقاقات محددة مسبقاً (البيع والشراء لأجل) واستحقاق العقود الآجلة يتم عادة لفترات تكون عادة نمطية وهي لمدة شهر وشهرين، ثلاث أشهر وستة أشهر وسنة.²

سوق الصرف الأجل يلجأ إليها ثلاث أصناف رئيسية لتفادي التذبذبات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف العاجل مهم المتعاملون في الأسواق الخارجية من سلع وخدمات وذلك من أجل التغطية، مدراء المحافظ المالية الذين يمارسون عمليات المراجعة المغطاة على سعر الفائدة ومعدل خال من مخاطر الصرف الأجنبي، المدراء والمحافظ المالية الذين يقبلون تحمل مخاطر المضاربة عن طريق اتخاذ مواقف مكشوفة بالعمليات الأجنبية ويحدد السعر الأجل لعمليتين بدلالة علاقته بالسعر العاجل لتلك العمليتين من خلال إضافة علاوة إلى سعر الصرف العاجل أو طرح (خصم) من هذا الأخير

ومنه فان: $\text{السعر الأجل} = \text{السعر العاجل} + \text{العلاوة}$.

$\text{السعر الأجل} = \text{السعر العاجل} - \text{الخصم}$.

المطلب الثاني: عمليات سوق الصرف

تتمثل أهم عمليات سوق الصرف فيما يلي:

1- المضاربة: تقوم المضاربة في سوق الصرف على أساس التخمينات المستقبلية لأسعار العملات، حيث أن المضارب لا يهتم أن يقع في الخطر أم لا بل فانه يقبل عليه أحياناً عمداً، فهو يسعى فقط إلى الاستفادة من إمكانية حدوث تغيرات في سعر الصرف العاجل لأحد العملات.³

¹ - محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، 2010، ص 267.

² - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2011، ص 35.

³ - بغداد زيان، تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات الخارجية الجزائرية، رسالة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2012_2013، ص 33.

أي هي عملية شراء وبيع العملات بقصد الاستفادة من فروق بين السعر الأجل يوم التعاقد والسعر الآني يوم الاستحقاق.¹

2- تسوية المدفوعات الدولية: من بين أهم الوظائف التي يؤديها سوق الصرف الأجنبي أنه يسمح بنقل القوة الشرائية من دولة إلى أخرى وتسهيل تسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن المعاملات التجارية المنظورة وغير المنظورة والرأسمالية الطويلة والقصيرة الآجلة لتسوية الحقوق الدائنة والمدينة في الوقت نفسه ويتم ذلك من خلال اللجوء إلى الوسائل المستخدمة في هذا الميدان وهي الحوالات التلغرافية و الحوالات المصرفية والكمبيالات وأيا كانت الوسيلة المستخدمة لتحقيق أغراض سوق الصرف فان الدولة تقيم مقاصة بين مختلف العملات.

3_ التحكيم (المراجعة): تهدف عملية المراجعة في الأسواق الصرف على استغلال الانحرافات في أسعار عملة من العملات على مستوى الأسواق في زمن معين، حيث يحاول الشخص الذي يلجأ إلى التحكيم بخلاف المضارب لاستخراج ربح يستفيد منه من الفارق الموجود في أسعار الصرف حتى يتحقق التوازن بين أسعار الصرف في الأسواق، وبالتالي يشتري في الأسواق التي تكون فيها تكلفة الشراء ضعيفة وبييعها في سوق أخرى يكون فيها السعر مرتفع.²

4- تحديد أسعار صرف العملات المختلفة: يتم تحديد أسعار الصرف للعملات الأجنبية من خلال تلاقي قوى العرض والطلب والتي تكون هي نقطة التوازن.

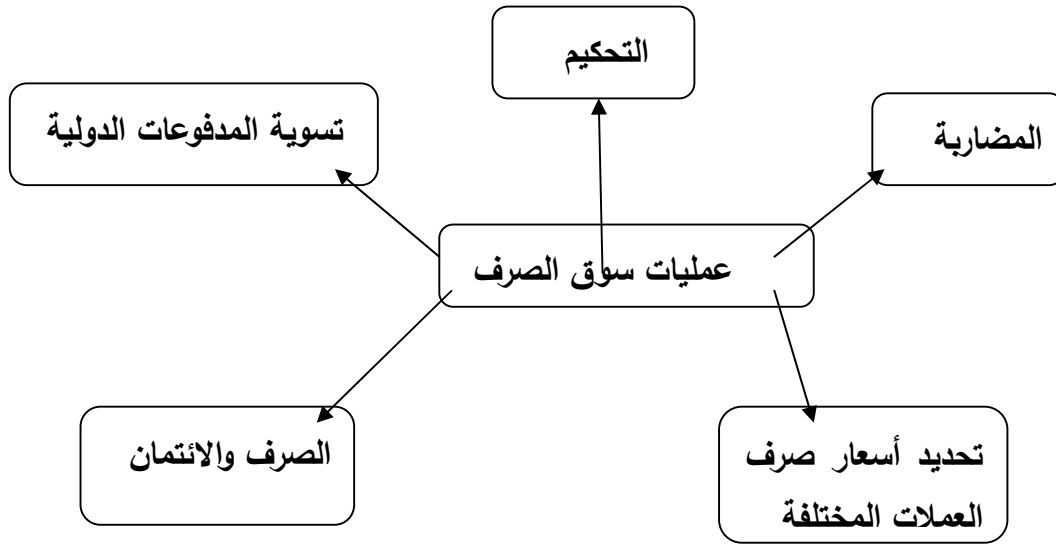
5- الصرف والائتمان: أن سوق الصرف يقوم بتوفير وسيلة الائتمان في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال البنوك التي تتعامل بذلك فهي تقدم قروضها للمصدر والمستورد إلى أن تتم عملية البيع والشراء فضلا عن تمويلها لتحركات رأس المال الطويل الأجل والقصير.³

¹ - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 37،38 .

² - سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963- 2006)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008 - 2009، ص 50 .

³ - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

الشكل 07: عمليات سوق الصرف



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثالث: المتعاملون في سوق الصرف

تتمثل هذه الأطراف في:

1- البنوك المركزية: من المعروف إن من وظائف البنك المركزي الرئيسية إدارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية وتدخل البنوك المركزية مشترية أو بائعة للعملات الأجنبية، لتوجيه سياستها النقدية وللحفاظ على سعر صرف عادل لعملتها المحلية، وبالتالي فهي تدخل بائعة للعملات الأجنبية عندما يكون هناك طلب متزايد على العملة الأجنبية كما تدخل مشترية للعملة الأجنبية عندما يكون هناك طلبا متزايدا على شراء العملة الوطنية.¹

2- البنوك التجارية والمؤسسات المالية: تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص.²

3- الزبائن: لا يتدخلون مباشرة في سوق صرف، بل يكون تدخلهم بواسطة البنوك أو وسطاء الصرف، يتمثلون أساسا في المؤسسات الصناعية والتجارية، البنوك الصغيرة، مؤسسات الاستثمار المالي والأفراد، بالنسبة لتجمعات المؤسسات الصناعية أو التجارية الكبرى والتي لها نشاط كبير في التعاملات في الصرف تخصص لها غرف صرف خاصة لدى فرعها المالي، من أجل التدخل مباشرة في سوق الصرف، لكن ابتداء من التسعينيات بعض هذه التجمعات أصبحوا متعاملين مهمين في سوق الصرف، وكذا مؤسسات الاستثمار مثل: صناديق المعاشات، ومؤسسات التأمين... الخ، إلى جانب الأفراد الذين يملكون

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 36، 37 .

² - <http://www.onefd.edu.dz> تاريخ الاطلاع: 2018/02/20.

ثروة كبيرة من العملات الصعبة لان مسيري هذه الأخيرة يقومون بتوظيفها خارجيا من اجل تنويع المخاطر التي يتعرضون لها وكذا تعظيم مرودية استثماراتهم.¹

4-الوسطاء: يعتبر هؤلاء الوسطاء محترفين مستقلين يلعبون دورا مهما في أسواق الصرف سواء لدورهم في الوساطة أو كمقدمي معلومات هذا من جهة، وبفضل الحجم الكبير لاتصالاتهم يمكنهم جمع أوامر الشراء أو البيع لعدد كبير من البنوك من جهة أخرى، فهم يعلمون زبائنهم بأحسن الأسعار التي يمكنهم الشراء أو البيع بها لمختلف العملات الصعبة المتداولة، ففعاليتهم تقدر بمدى سرعتهم في إجراء العمليات ومصادقيتهم وهما الصفتان الضروريتان لأداء هذه المهنة.²

5 - الشركات: وهي التي تحتاج إلى تحويل بعض المقبوضات والمدفوعات من عملة إلى أخرى.

6- المؤسسات المالية غير المصرفية: مثل شركات التأمين.³

7- السماسرة: تدخلهم ليس إجباري ولكن يسهل عملية تكامل الأوامر.⁴

أي يلعبون دورا أساسيا في سوق الصرف كوسطاء ماليين إذ يجمعون أوامر الشراء وبيع العملات لمختلف العملات، فلهم دورهم في تسهيل عملية تكامل الأوامر، إذ من المستحيل على كل بنك أن يكون على علاقة مستقرة مع البنوك الأخرى، فالسرعة والثقة هما قاعدتا هذه اللعبة الصعبة ويسمحون بتأمين المنقولات بسرعة وبمعلومات مؤكدة .

8- المضاربون: يتميز المضاربون بالخبرة في ممارسة العمليات ذات صلة بالعملة والبنوك، ولهم معرفة وتجربة حول أحوال وظروف سوق الصرف ويمكن أن نميز بين مضارب المرتبط بالزبون، ويتمثل دوره في تقديم المعلومات المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف لصالح زبائنه ومضارب مرتبط بالسوق تتمثل مهمتهم في مراقبة ومتابعة العمليات والتقارير من أجل تقدير اتجاهات تحركات أحوال السوق.⁵

¹ -شوقي طارق، اثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 14.

² المرجع نفسه، ص 14.

³ - موردخاي كريانين، تعريب محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي " مدخل للسياسات، دار المريح للنشر والتوزيع، الرياض، 2007، ص 267.

⁴ - بخرار يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية - بن عكنون- الجزائر، 2008، ص 127.

⁵ - السعيد عناني، أثار تقلبات سعر الصرف وتدبيره المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2005 - 2006، ص 06 .

المبحث الثالث: البنك المركزي وأسعار الصرف

يتعين على البنوك المركزية التدخل في سوق النقد لتوفير العملات والمحافظة على استقرارها من خلال الاعتماد على أنظمة الصرف وسياسة الرقابة على الصرف وتقييم أداء السياسة النقدية في ظل نظم الصرف.

المطلب الأول: أنظمة أسعار الصرف

عرف سعر الصرف العديد من التطورات فخضع إلى العديد من الأنظمة تمثلت في:

1-نظام الصرف الثابت: ويعني سعر الصرف الثابت أن تقوم الدولة المعنية بتنشيط سعر صرف عملتها إزاء العملات الأخرى، وهذا يعني أن تتدخل الدولة من خلال مصرفها المركزي للحفاظ على هذا السعر الثابت من خلال البيع والشراء للعملات الأجنبية للحفاظ على معدل ثابت وضمن مجال ضيق للتباين في الأسعار، ويتوقف ذلك على ما يمتلكه البنك المركزي من أرصدة الاستقرار الرسمية الحكومية (OSB)، وفي خضم التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي لتنشيط سعر صرف عملتها فقد ينتشر التضخم من بلد إلى آخر.¹

ومن بين الأسباب التي تدفع الدول إلى تبني سياسة أو نظام الصرف الثابت:²

*تخفيض المخاطرة وعدم اليقين المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف والذي يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية مثل الاستثمار والإنتاج.

*تقلبات أسعار الصرف تؤثر على الصادرات والواردات بصفة نسبية.

*سعر الصرف الثابت يضع قيود على البنك المركزي مما يؤثر سلباً على مجريات الاقتصاد.

2-نظام الصرف المرن: حيث يترك لسعر الصرف حرية التغير بشكل مستمر عبر الزمن و بما يتفق وقوى السوق، ويقتصر تدخل السلطات في التأثير على سرعة التغير في سعر الصرف، وليس الحد من ذلك التغير.³

ولهذا النظام أنماط عديدة منها:⁴

¹ - عبد الله إبراهيم نور الدين، أثار تحديد سعر الصرف على الاستثمار في ليبيا ، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي-(مجلد37 العدد1)يناير-مارس 2016 ، ص217.

² -المرجع نفسه، ص ص 217، 218.

³ -نشأت مجيد حسن الوندائي، قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (1980-2002) باستخدام نموذج التعديل الجزئي، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد82، 2010، ص 114 .

⁴ -المرجع نفسه، ص ص114، 115.

التعويم الحر: يتحدد سعر الصرف وفق عوامل العرض والطلب، حيث أن التعويم الحر لا يحتاج إلى وجود احتياطات من النقد الأجنبي لدى السلطات المحلية، وأغلب البلدان لا تحبذ تطبيق نظام التعويم الحر بصفة مطلقة.

التعويم في إطار نطاق محدد: في هذا النمط يسمح لسعر الصرف الاسمي بالتقلب والتحرك في حدود نطاق محدد إما مقابل عملة محددة أو سلة من العملات.

سعر الصرف الزاحف: في هذا النوع يتم تعديل سعر الصرف بين فترة وأخرى على أساس ما يحدث من تغير في مؤشرات معينة كمعدلات التضخم أو وضع ميزان المدفوعات، أو حصول عجز في ميزان المدفوعات، حيث يتم تحديد حدود دنيا حدود عليا لتطبيق الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي، و البلدان التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة تحاول تطبيق هذا النمط.

3-نظام الرقابة على الصرف: ظهرت الرقابة على الصرف في نطاق واسع بعد الحرب العالمية الثانية، وبمقتضاه تتدخل السلطات النقدية للتأثير على القوى التي على أساسها يتحدد سعر الصرف أي تتدخل في ظروف العرض والطلب، وحتى يكون ذلك ممكناً فإن الدولة لا تسمح للمقيمين فيها بحرية بيع وشراء النقد الأجنبي بلا قيود، بل تلزم كل من يحصل على عملات أجنبية من الخارج ببيعها لسلطات الرسمية مقابل العملة الوطنية، و على كل من يرغب في الحصول على العملات الأجنبية لتسوية أي نوع من المدفوعات مع الخارج أن يطلب من هذه السلطة الترخيص له بذلك ثم يشتري منها.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن في ظل الرقابة على الصرف أن يكون هناك تعدد في أسعار الصرف، فإذا ما رغبت الدولة مثلاً في تشجيع بعض أنواع الواردات التي تعتبر أساسية فإنها تقوم في هذه الحالة ببيع العملات الأجنبية اللازمة للحصول على هذه الواردات إلى المستوردين المحليين بثمن منخفض بالعملة الوطنية.¹

4-نظام استقرار أسعار الصرف: شهدت فترة الثلاثينيات عدم استقرار أسعار صرف العملات المختلفة، فتقلب الأسعار وما ترتب عنه من تحركات لرؤوس الأموال بين مختلف المراكز المالية بحثاً عن الأرباح المتاحة واشتداد حركة المضاربة، كل هذا أثر سلباً على حجم التجارة الدولية ونموها لذلك كان من أهم أهداف صندوق النقد الدولي تجنب حدوث تقلبات صرف العملات لمختلف الدول وبالتالي إرساء نظام صرف ثابت، ولتحقيق هذا المسعى وإضفاء الاستقرار على نظام الصرف ثم اقتباس بعض خصائص نظام معيار الذهب من خلال تحديد أسعار ثابتة لجميع عملات الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي الذي كان بدوره مرتبط بالذهب بسعر ثابت، حيث كان على هذه الدول إخطار الصندوق بأسعار صرف

¹ - شقيري نوري ومحمد عبد الرزاق التحيطي وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص ص 166، 167.

عملاتها بالنسبة للدولار، بمعنى تحديد سعر التعادل لكل عملة مقابل الدولار الذي يعتبر عملة قابلة للصرف بالذهب ولكي تستقر أسعار التعادل بصفة مستمرة نصت الاتفاقية على أن يسمح بتقلب سعر صرف أي عملة صعوداً أو نزولاً بما يزيد عن 1% عن سعر التعادل ويتم التحكم في سعر الصرف بتدخل البنك المركزي لكل دولة بشراء أو بيع كميات من عملته لتحافظ على استقرارها.¹

المطلب الثاني: سياسة الرقابة على الصرف

يعمل البنك المركزي على فرض رقابة صارمة على أسعار الصرف من خلال العديد من الوسائل.

1- مفهوم الرقابة على الصرف:

ويقصد بها وضع قيود تتضمن التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية، حيث حرية تحويل العملة إلى عملات أجنبية أخرى تكون غير مكفولة بصفة مطلقة، كما أن حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة النقدية، وعادة ما تشدد إجراءات الرقابة في البلدان ذات العملة الضعيفة، إذ تشرع القوانين وتوضع التعليمات التي تنص على عدم جواز التعامل بالعملة الأجنبية في دال البلاد إلا لمن له تراخيص بذلك من البنك المركزي.

وتتميز سياسة الرقابة على سعر الصرف بما يلي:

* عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات أخرى، إلا في ظل القواعد المنضمة التي تضعها الدولة.

* إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي إلى قواعد معينة.

* ينبرج عن هذه السياسة وجود في الغالب أكثر من سعر صرف وبالتالي أكثر من سوق الصرف الأجنبي.²

2- وسائل الرقابة على الصرف:

يمكن التمييز بين نوعين من وسائل الرقابة على الصرف:

1- وسائل الرقابة المباشرة: هي وسائل يستخدمها البنك المركزي وهي تقيد من كميات و استخدامات الصرف الأجنبي، وتتمثل في:³

أ- **التدخل المباشر:** يقصد به قيام الحكومة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي لتنشيط سعر الصرف عند مستوى أعلى أو أقل من سعر الصرف السائد في سوق الصرف الأجنبي.

¹ -السعيد عناني، مرجع سبق ذكره، ص18.

² -محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، عدد40، 2005، ص242.

³ -موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص 46.

ب-تقييد الصرف الأجنبي: يتم تجميع العملات الأجنبية المكتسبة لدى البنك المركزي للدولة الذي يقوم بتخصيصها طبقاً لقواعد معينة تحددها الحكومة، ومن أهم الوسائل المتبعة لتقييد الصرف الأجنبي:

*التخصيص طبقاً للأولويات: تخصيص كل كميات الصرف الأجنبي المتاحة لدى البنك المركزي لتمويل الواردات الضرورية.

*أسعار الصرف المتعددة: يقوم البنك المركزي بتحديد أسعار صرف منخفضة لشراء العملات اللازمة لدفع قيمة الواردات الضرورية وتجديد أسعار صرف مرتفعة إلى جانب الصادرات.

*الحسابات المجمدة: تقوم الدولة بتقييد المدفوعات على الواردات التي تستحق للدائنين الأجانب في شكل حسابات مجمدة لدى البنك المركزي.

ج-اتفاقيات المقاصة: تعني الاتفاق بين دولتين على أن تفتح كل منهما حساباً للدولة الأخرى بينكما المركزي وبعملتها المحلية، حيث تتم تسوية المدفوعات عن الصادرات والواردات التي تتم فيما بينها على أن يتم الاتفاق على أسعار صرف معينة وتعرف هذه الاتفاقيات بالاتفاقيات الثنائية.

د-اتفاقيات الدفع: هي صورة من صور الاتفاقيات الثنائية لكنها تشمل إلى جانب المعاملات بالسلع معاملات الخدمات مثل: رسم الشحن، خدمة الديون....الخ.

2-وسائل الرقابة الغير مباشرة:

وهنا يمكن التمييز بين مجموعة من الوسائل غير المباشرة منها:¹

أ-القيود الكمية: وتشمل تقييد وحضر الواردات، حصص الاستيراد، سياسات الشراء التي تتبعها مؤسسات التجارة الحكومية، وتهدف كل هذه القيود إلى الحد من الواردات وتقليل المنفق عليها بالعملات الأجنبية للحد من عجز ميزان المدفوعات، عن طريق زيادة الضرائب أو الرسوم الجمركية.

ب-تقديم إعانات للتصدير: هدفها تنشيط التصدير وزيادة القيمة الكلية للصادرات، وسيتحدد المدى الذي تستطيع فيه الدولة تقديم إعانات للصادرات بمقدار ما تحدده الحكومة من أرصدة تخصص لهذا الغرض.

ج-رفع أسعار الفائدة: يمكن أن تؤثر تغيرات أسعار الفائدة على سعر الصرف الأجنبي في دولة ما عن طريق تأثيرها على تحركات رؤوس الأموال من وإلى الدولة، فالرفع من أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة في تدفقات رأس المال إلى الدولة وبالتالي زيادة الطلب على العملة الوطنية وارتفاع قيمتها الخارجية.

¹ -شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص180، 181.

المطلب الثالث: البنك المركزي وسعر الصرف:

يؤثر البنك المركزي على أسعار الصرف وهذا من خلال:

أولاً: تدخل البنك المركزي في سوق الصرف وتأثيره على أسعار الصرف

يتمثل تدخل البنك المركزي في سوق الصرف في:¹

1-التعقيم الغير مباشر:

إن بيع البنك المركزي للعملة المحلية وشراء الأصول الأجنبية يؤدي إلى الزيادة في القاعدة النقدية، هذا النوع من التدخل الذي يؤثر على القاعدة النقدية يسمى التدخل غير المعقم (الحدث الذي يحدث في القاعدة النقدية يسمى غير معقم.

إذا أراد البنك المركزي تخفيض قيمة العملة المحلية فانه ينبغي إن يبيع عملته في سوق أسعار الصرف ويشتري أصول أجنبية، وهذا صحيح بالنسبة للتدخل الغير معقم.

2-التعقيم المباشر:

يتمثل في قيام البنك المركزي ببيع وشراء العملة الأجنبية دون التأثير على القاعدة النقدية عن طريق عمليات تعويضه بشراء وبيع السندات الحكومية، وبالتالي هذا التدخل لا يؤثر على العرض النقدي ومن ثم لا يؤثر على معدلات الفائدة والأسعار بطريقة مباشرة.

ثانياً: تخفيض قيمة العملة

يمكن القول أن تخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير سعر الصرف الأجنبي للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية الأخرى. وتتمثل أهم أسباب تخفيض قيمة العملة والتي تقصد إلى تحقيق أغراض متنوعة من بينها، علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات، الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج، قد يكون التخفيض بهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيض عبء مديونيتها، حماية الصناعة الناشئة.²

ثالثاً: نظام التعويم العملات

يقصد بتعويم سعر صرف، هو تحديد سعر معين لعملتها مقابل بقية العملات أو مقابل الذهب أو أي من الأموال الاحتياطية للدول، بل تترك الأمر لقوى السوق الحرة لتتولى تحديد سعر العملة وفقاً لظروف

¹ - عماد غزالي ومحمد بولصنام، السياسة النقدية في ظل نظم الصرف المختلفة-تجارب بعض الدول النامية-، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة المدية.

² - نجاح عبدلي ونور الهدى فضل الدين، دور البنوك المركزية في الحد من تقلبات أسعار الصرف، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ما ستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسه، 2016، ص47.

الطلب والعرض العالمي عليها، ولقد برهنت الدراسات على أنه لنجاح سياسة تعويم سعر الصرف وانتقائه ما يمكن أن ينتج عنه مخاطر يجب إتباع عدت إجراءات أهمها:

- اتبعت سياسة نقدية ومادية معتدلة.
- انفصال المصالح القومية لمختلف الدول.
- الحيلة والحذر عند تطبيق السياسات اللازمة لتحقيق التوازن في أسواق الصرف سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل.

وينقسم نظام التعويم للعملات إلى:

1_ التعويم النظيف للعملة:

بمعنى أن تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حر يتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، وفي الوقت ذاته تقوم بإنشاء ما يعرف باسم أموال موازنة الصرف، عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطيات النقدية التي يتسنى بمقتضاها للسلطة النقدية أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشترياً بقصد حماية العملة الخارجية من التأثيرات العارضة أو المؤقتة التي تسببها عمليات المضاربة غير الموازية، وتمثل أموال موازنة الصرف وطرق استخدامها قواعد اللعبة في ظل نظام أسعار الصرف الحرة.

2_ التعويم غير نظيف للعملة (التعويم المدار):

يتمثل في تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشترياً بقصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة، فقد تدخل السلطات النقدية كبائعة لعملتها الوطنية بهدف زيادة المعروض منها، أو تخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب العالمي عليها، كما قد تدخل كمشتري لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها، أو رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهروب إلى الخارج حتى ولو كان ميزان مدفوعاتها قد حقق فائضاً.¹

¹ - المرجع السابق، ص ص، 49، 50.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا الإحاطة بالجوانب سعر الصرف العملة المحلية، والتي تعتبر عنصر هام في اقتصاديات الدول هذا من خلال تقديم مفهوم سعر الصرف، الذي يعتبر ببساطة "أنه سعر عملة ما مقوم بعملة أخرى"، والتعرف على مختلف أنواعه بالإضافة إلى تصنيفات أنظمة سعر الصرف، والنظريات المفسرة له.

باعتبار أن سعر الصرف أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية، وبتحديد سعره من خلال تفاعل قوى العرض والطلب عليه داخل سوق تسمى سوق الصرف، وهذه الأخيرة بأنواعها وآليات عملها، والمشاركين فيها، لها فعالية تزداد مع زيادة حركة رؤوس الأموال، الصادرات والواردات.

لا تخلو أي عملية تتعلق بمبادلة العملات من مخاطر تقلبات أسعار الصرف، من أجل التسيير الأمثل لهذه المخاطر يتم الاعتماد على مجموعة من التقنيات، منها ما هو داخلي لأن المتعامل هنا يحاول التحكم في هذه المخاطر وإدارتها بإمكانيات داخلية، ومنها ما هو خارجي إذا استدعى الأمر اللجوء إلى الأسواق الخارجية أو الاستعانة بأطراف خارجية.

الفصل الثالث:

دور البنك المركزي في

استقرار أسعار الصرف

- دراسة حالة الجزائر -

(2000-2016)

تمهيد

يلعب البنك المركزي دورا حاسما في توجيه دواليب الاقتصاد الوطني من الناحية النقدية والمالية هذا من خلال ما يقوم به من مهام وصلاحيات، حيث يتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف البنينة في إطار نظام تعويم قيمة العملة الوطنية إما لحساب زبائنه أو لحسابه الخاص ويلعب دورا أساسيا في الدفاع عن القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخليا وخارجيا وذلك بالعمل على استقرار الأسعار الداخلية استقرار أسعار الصرف خارجيا، كما يعمل على متابعة الالتزامات المالية للدولة ويتدخل في إدارة الاحتياطيات من العملة الأجنبية القابلة للتحويل إضافة للذهب، كما يعمل على توفير العملات الأجنبية للحكومة، وفي هذا الفصل سوف يتم الاعتماد على متغيرات السياسة النقدية.

وهذا ما سنتطرق في هذا الفصل من خلال:

-البنك المركزي والسياسة النقدية.

-دراسة تحليلية لدور البنك المركزي في استقرار أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

المبحث الأول: البنك المركزي والسياسة النقدية

من خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق إلى بنك الجزائر والذي يعتبر أول مؤسسة نقدية أنشأت بعد الاستقلال واهم الإصلاحات التي قام بها خاصة بعد إلغاء قانون النقد والقرض 90-10 بواسطة الأمر الرئاسي (03-11) بالإضافة إلى التعرض إلى تطورات السياسة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر.

المطلب الأول: ماهية بنك الجزائر وهيكله التنظيمي

خلال هذا المطلب سنقوم بالتعرف على بنك الجزائر واهم الإصلاحات التي قام بها.

أولاً: ماهية بنك الجزائر.

1- تعريف بنك الجزائر

- تأسس بنك الجزائر بأمر قانوني رقم 144/62 الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1962، وقد بدأ نشاطه في أول يناير 1963 ليعوض بنك الجزائر السابق المنشأ من طرف فرنسا بالجزائر عام 1851.¹
- وقامت السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية في 10 أبريل 1964 تحت اسم الدينار الجزائري والتي كانت قيمتها آنذاك مساوية لقيمة الفرنك الفرنسي.
- بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بكامل شخصيتها المعنوية والاستقلال المالي " ويدعى البنك المركزي بعلاقته مع الغير بـ " بنك الجزائر"، وتمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر كلية.²
- يقع مقر البنك في مدينة الجزائر وله الحق في أن يفتح فروعاً أو وكالات في لندن إن رأى ضرورة لذلك.³

2- نشأة بنك الجزائر

نشأ بنك الجزائر عادة الاستقلال وتطور بتطور النظام البنكي، فقد نشأة بنك الجزائر بموجب قانون (62-144) المصوت عليه من طرف المجلس التأسيسي يوم 13 ديسمبر 1962، والمتضمنة إنشاء بنك الجزائر و تحديد قانونه الأساسي، وقد شرع في نشاطه يوم 2 جانفي 1963، ومن الناحية القانونية يعتبر بنك الجزائر مؤسسة عامة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد أسندت له كل المهام التي تتكفل بها البنوك المركزية، فهو مسؤول عن الإصدار النقدي، وعن معدل الخصم، كما أن الهدف من إنشائه هو الإشراف على البنوك وأيضاً على السياسة النقدية و كذا مراقبة وتوجيه الائتمان،

¹ - المادة 09 من الأمر القانوني رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003.

² - المادة رقم 10 من الأمر القانوني رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 .

³ - المادة رقم 11 من الأمر القانوني رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 .

وهو كذلك بمثابة بنك الحكومة نظرا لما يقدمه من تسبيقات للخرينة العمومية وما يقدمه من سندات مضمونة من طرفها.¹

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر

يتكون هيكل بنك الجزائر من:

1. المحافظ و نوابه:

حسب الأمر رقم (03-11) المتعلقة بالنقد والقرض، وحسب المواد رقم (13_14_15_16_17) من هذا الأمر يقوم بإدارة بنك الجزائر مجلس إدارة يتزأسه المحافظ، ومن بين أعضائه ثلاث نواب محافظ، يعين جميعهم بموجب مرسوم رئاسي، كما تم إقالته كل منهم بموجب مرسوم رئاسي أيضا .

لا يمكن للمحافظ ونوابه ممارسة أي نشاط أو مهنة أو تولي أي منصب خلال فترة ولايتهم، ما عدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية الدولة ذات الطابع المالي أو النقدي أو الاقتصادي، حيث تتنافى وظائف المحافظ و نوابه مع التمثيل الانتخابي أي مهمة حكومية أو وظيفية عمومية، كما لا يمكنهم اقتراض أي مبلغ من أي مؤسسة جزائرية أو أجنبية، ويرفض أي تعهد صادر عنهم في محفظة بنك الجزائر، ولا أي بنك عامل في الجزائر.

كما لا يجوز للمحافظ ونوابه خلال سنتين بعد انتهاء فترة ولايتهم أن يديروا أو يعملوا في مؤسسة خاضعة لسلطة أو مراقبة بنك الجزائر ن أو شركة تسيطر عليها هذه المؤسسة، كما لا يجوز لهم أيضا أن يعملوا كوكلاء أو مستشارين في شركات كهذه .

يتولى المحافظ إدارة شؤون بنك الجزائر، حيث يتخذ جميع الإجراءات التنفيذية، ويقوم بجميع الأعمال في إطار ما ينص عليه القانون.²

2_ المديرات العامة:

إن هيكل وتنظيم بنك الجزائر تغيرت جذريا، وأخذت بعدا آخر يتماشى في أن واحد مع التحولات الاقتصادية الوطنية والدولية، وقد تم صدور قانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد والقرض، وحالي أن هيكل بنك الجزائر و بالإضافة إلى منصب المحافظ ونوابه الثلاثة ومجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض، هناك أيضا 11 مديرية عامة، والتي تتفرع بدورها إلى مديريات مركزية وعددها 34 مديرية مركزية، وهذه الأخيرة

¹ - القانون 144/62 المتضمن إنشاء بنك الجزائر وتحديد قانونه الأساسي، المؤرخ في 13 ديسمبر 1962، الجريدة الرسمية العدد 10، الصادر في 28 ديسمبر 1962.

² - المادة رقم من 13 إلى 17 من الأمر 03-11 من قانون النقد والقرض.

بدورها تنفرع إلى نيا بات مزيات وعددها 79 نيابة مديرية، وستكتفي بذكر المزيات العامة، وهي كما يلي:

- **المديرية العامة للقرض و التشريع البنكي:** من وظائفها القيام بعملية إعادة تمويل البنوك، والسهر على تسيير السواقين المالي و النقدي، وكذلك التشريع البنكي ومنح الرخص لإنشاء البنوك، بالإضافة إلى التسيير البنوك التجارية.

- **المديرية العامة للمفتشة العامة:** وتقوم هذه المديرية في أن واحد بمراقبة وكالات بنك الجزائر، ومراقبة البنوك التجارية والمؤسسات المالية.

- **المديرية العامة للشبكة:** ومهمتها المساعدة في تسيير وكالات بنك الجزائر.

- **المديرية العامة للإدارة والوسائل:** وتقوم بتسيير واستغلال وسائل الإعلام الآلي والمحاسبة والموازنة، بالإضافة إلى تسيير الوسائل العامة.

- **المديرية العامة للوسائل البشرية:** ويتمثل دورها في إدارة الموارد البشرية، و الوقاية والأمن، وكذلك التكوين.

- **المديرية العامة للدراسات:** ووظيفتها القيام بجمع الإحصائيات والعلاقات الخارجية، والسهر على المصالح البنكية مع الخارج، وكذلك على الأسواق و التمويلات الخارجية.

- **المديرية العامة للصرف:** ومن وظائفها مراقبة العمليات الخارجية، وكذلك ميزانية المدفوعات.

- **المديرية العامة للصندوق العام:** وتقوم بإصدار وإلغاء النقدية ومراقبتها.

- **المديرية العامة للطبعة:** وظيفتها طبع الأوراق النقدية والبرمجة والصيانة.

- **المديرية العامة للمدرسة العليا البنكية:** وتسهر هذه المديرية على التكوينات قصيرة وطويلة المدى، وكذلك طبع الوثائق البيداغوجية.

3 _مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض :

قبل تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2001، كان لمجلس النقد والقرض دورين، حيث كان يمثل مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية في نفس الوقت، وجاء هذا التعديل ليفصل بين هذين الدورين بإنشاء مجلس إدارة بالإضافة إلى مجلس النقد والقرض، وحسب المواد من 18 إلى 25 من الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض، فإن مجلس الإدارة بنك الجزائر يتكون من:

- المحافظ رئيسا.

- نواب المحافظ الثلاثة كأعضاء.
- ثلاثة موظفين ساميين يتم تعيينهم بموجب مرسوم رئاسي، نظرا لقدراتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية، ويتم تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلو محل الموظفين المذكورين سابقا عند الاقتضاء.¹
- وحسب المواد من المادة 58 إلى 62 من الأمر رقم (11-03) والمتعلق بالنقد والقرض، فإن مجلس النقد والقرض يتكون من الأعضاء الآتية ذكرهم:
- أعضاء مجلس الإدارة لبنك الجزائر .
- شخصان يختاران نظرا لقدراتهما الاقتصادية والنقدية، ويتم تعيينهما بموجب مرسوم رئاسي.
- ويستدعي المحافظ لمجلس الاجتماع ويرأس جلساته ويحدد جدول أعماله، ويكون حضور أربعة أعضاء من المجلس على الأقل ضروريا لعقد اجتماعه، كما إن القرارات تتخذ بالأغلبية البسيطة الأصوات، ويجتمع المجلس بناء على استدعاء من رئيسه كلما دعت الضرورة إلى ذلك، كما يجتمع إذا طلب ثلاثة أعضاء ذلك.²
- يرأس مجلس النقد والقرض محافظ بنك الجزائر الذي يستدعيه للاجتماع ويحدد جدول أعماله، كما تتم عملية التصويت على القرارات بنفس الطريقة التي يعمل بها مجلس الإدارة.

4. مراقبة بنك الجزائر:

حسب المادتين (26،27) من الأمر (11-03) والمتعلق بالنقد والقرض، تتولى مراقبة بنك الجزائر هيئة مكونة من مراقبتين، يتم تعيينها بموجب مرسوم رئاسي، كما تنتهي مهامهما بموجب مرسوم رئاسي أيضا، ويشترط في المراقبين أن يتمتع كل منهما بكفاءات، لا سيما في مجال المالية ومحاسبة البنوك المركزية، وتؤهلها للقيام بمهمتهما.³

¹ -المادة رقم 18 إلى 25 من الأمر رقم 11/03 من قانون النقد والقرض.

² -المادة رقم 58 إلى 62 من الأمر رقم 11/03 من قانون النقد والقرض.

³ -المادة رقم 26 إلى 27 من الأمر رقم 11/03 من قانون النقد والقرض.

المطلب الثاني: الإصلاحات النقدية في الجزائر.

لقد عرف بنك الجزائر العديد من الإصلاحات وهذا بانتقاله من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق.

أولاً: الإصلاحات النقدية في الجزائر في ظل الاقتصاد المخطط مركزيا

كان لا يزال النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 1966 نظاما مصرفيا ليبراليا يتكون من عدد من البنوك الأجنبية، وتمثل الاهتمام الأساسي في تلك المرحلة في البحث عن كيفية استمرار تمويل النشاط الاقتصادي أمام ندرة الموارد المالية من جهة، وتخلي البنوك الأجنبية عن دورها التمويلي من جهة أخرى، وفي ظل العجز الكبير الذي حققته المؤسسات العمومية ومن أجل خلق شروط تحقيق قطاع مالي مرتبط باختيارات السياسة المنتهجة في الجزائر بعد الاستقلال والمعتمدة أساسا على التسيير المخطط مركزيا قررت الجزائر إجراء عدة إصلاحات كان أولها إصلاح سنة 1971 الذي أخضع البنك المركزي لسلطة الوزارة المالية، إضافة إلى أن الآليات التقليدية للسياسة النقدية استعملت بشكل ضيق جدا، كما إن تكلفة القرض كانت تحدد إداريا لكن ابتداء من سنة 1978 تم التراجع عن المبادئ التي جاء بها إصلاح سنة 1971 ما استدعى السلطات إلى إعادة الكرة مرات عدة وإجراء إصلاحات جديدة في كل من سنتي 1986 و1988، وكل هذا في ظل نمط تسيير مخطط مركزيا أين تم تمويل برامج الاستثمارات بالاعتماد على القروض المصرفية عن طريق الإصدار النقدي الجديد ما أدى إلى رفع معدلات التضخم، وإحداث اختلال في الحساب الخارجي مع وجود اختلالات تتعلق بتدفق الائتمان والاستثمار، وعدم التوازن بين الكتلة النقدية الضخمة وعجز القطاعات الاقتصادية وضعف إنتاجها.

وعليه لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة في تلك الفترة وذلك راجع للتداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة، وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى، وبصفة عامة فقد أفرزت هذه المرحلة مجموعة من السلبيات تراكمت منذ الاستقلال وثمرت في الأخير على الجهاز المصرفي الذي لم يعد يؤدي الوظائف الملقاة على عاتقه، لذلك توجب على السلطات النقدية إجراء إصلاحات جذرية في إطار انتقال إلى اقتصاد السوق وصادر بذلك قانون النقد والقرض رقم 90-10 سنة 1990.¹

¹ -فتيحة ملياني، الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14، المجلد 01، 2016، ص158.

ثانيا: الإصلاحات النقدية في الجزائر في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق

1- قانون النقد والقرض 10-90:¹

وضع قانون (10-90) المتعلق بالقرض والنقد النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، سمح قانون (10-90) بتحول السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد، الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر، يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد، ويرأسه محافظ البنك الجزائري، قام بإصدار عدد من القوانين المتعلقة بالنقد وشروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية، وذلك تدعيما للنظام النقدي والمالي لمسايرة اقتصاد السوق.

ويعتبر القانون (10-90) المتعلق بالنقد والقرض، نصا تشريعيا يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، فيعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأحكام التي جاء بها قانون الإصلاح النقدي لسنة 1986 والقانون المعدل و المتمم لسنة 1988.

حمل هذا القانون في طياته أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها وآليات العمل التي يعتمدها، تعكس إلى حد كبير الصورة التي سيكون عليها هذا النظام في المستقبل.

ولكن هذا القانون قد الغي وأصبح غير معمول به حاليا في الجزائر وهذا بصدر الأمر الرئاسي (03-11) الصادر في 23 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

2- تطور الوضع النقدي بعد قانون النقد والقرض (10-90)

الأمر رقم 01/01

أول تعديل لقانون النقد والائتمان (10-90) كان الأمر رقم 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001، حيث تضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، إضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.²

¹ - بلعزوز بن علي و كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية-واقع وتحديات، جامعة الشلف، ص ص496،497.

² - سليمان ناصر وادم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02، جوان 2015، ص 15.

الأمر الرئاسي (11-03) الصادر في 26 أوت 2003.

لقد جاء هذا النص التشريعي في ظروف تميزت بضعف الجهاز البنكي الذي عرفه قانون النقد والقرض خاصة بعد الأزمات والفوضى المتعلقة بالإفلاس الذي عرفته بعض البنوك الخاصة والمتمثلة في بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري، والذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر، وهذا من خلال القيام بمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي وإخضاعه إلى القواعد والمعايير المصرفية العالمية والاستمرار في تعميق مسار الإصلاحات.

إن صدور الأمر (11-03) المؤرخ في 26 أوت 2003 و المتعلق بقانون النقد والقرض والذي يعتبر أمرا تشريعيا يعكس أهمية مكانة النظام البنكي، إذ انه جاء مدعما لأهم أفكار والمبادئ التي جاء بها قانون (10-90) المتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في 14 أفريل 1990 بالإضافة إلى إدخال تعديلات جزئية والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد و القرض فيما يخص الهيكل التنظيمي، ولقد أشارت المادة 18 من الأمر (11/03) كيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر والذي يتكون من:

- المحافظ رئيسا،
 - نواب المحافظ الثلاثة،
 - ثلاثة موظفين يعينون بموجب مرسوم رئاسي وهذا بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي و المالي.¹
- كما أشارت المادة 19 إلى مهام ووظائف مجلس الإدارة حيث يعتبر البنك هو السلطة التشريعية التي تقوم بإصدار القواعد والنصوص التنظيمية المطبقة، ومن أهم التعديلات أيضا ما جاءت به المادة 13 في الفصل الأول وهو عدم تحديدها للمدة الزمنية التي يقضيها المحافظ ونوابه وهذا بحكم وظيفتهم.²
- بالإضافة إلى ما نصت عليه المادة 62 فيما يخص توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية وهذا في الفقرة (ج) في تحديدها لسياسته النقدية ونطاق الإشراف عليها بالإضافة إلى متابعتها وتقييمها. وتحديد المجلس الأهداف النقدية واستخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في سوق النقد والتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى تفادي خطر الاختلال.

وكذا ما جاء في الفقرة (ل) (م) (ن) فيما يتعلق بأسعار الصرف من حيث تحديد أهداف السياسة سعر الصرف والتنظيم القانوني للصرف وسوق الصرف إضافة إلى تسيير احتياطي الصرف.³

¹ -المادة رقم 18 من الأمر 11/03 من قانون النقد والقرض.

² -المادة رقم 19 من الأمر 11/03 من قانون النقد والقرض.

³ -المادة رقم 62 من الأمر 11/03 من قانون النقد والقرض.

التعديل الذي جاء به قانون النقد والقرض 2010:

جاء هذا التعديل عند صدور الأمر رقم 04-10 مؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010 يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

تميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني للبنوك ومن تم للسياسة النقدية من خلال صدور الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، حيث تعزز هذه التدابير التشريعية الجديدة الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر ويقوي الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر، خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي، إضافة إلى مهمته المتعلقة بتحقيق الاستقرار في الأسعار. وعموما يمكن تلخيص أهم ما جاء في هذا التعديل كما يلي:

- إن المساهمات الأجنبية في البنوك لا يمكن أن يسمح بها إلا في إطار الشراكة علما أن المساهمة المحلية لا تقل عن 51% من رأس المال .
- تحوز الدولة على مساهمة خاصة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رأس المال الأجنبي.
- أي تنازل عن مساهمات أو حصص في البنوك أو المؤسسات المالية يجب أن يرخّص بها مسبقا من طرف محافظ بنك الجزائر وفي ظل الشروط المنصوص عليها من طرف مجلس النقد والقرض.
- تتمثل مهمة بنك الجزائر إلى جانب مهمته الأساسية في الحفاظ على استقرار الأسعار في تمثيل الوضعية المالية الخارجية للجزائر وإعداد ميزان المدفوعات.
- يعمل بنك الجزائر على التأكد من سلامة وسائل الدفع غير العملة الائتمانية .
- قيام بنك الجزائر بتنظيم وتسيير مركزية المخاطر للمؤسسات ومركزية المخاطر للعائلات ومركزية لعوارض الدفع .
- التزام البنوك والمؤسسات المالية وضمن الشروط المحددة من قبل مجلس النقد والقرض بوضع جهاز للرقابة داخلي وجهاز للرقابة المطابقة.¹

تعديل 2017:

قانون رقم 17-10 مؤرخ في 20 محرم عام 1439 الموافق لـ 11 أكتوبر سنة 2017 يتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

¹ -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50 الصادر في 1 سبتمبر 2010، الموافق لـ 22 رمضان 1431، ص 11.

يصدر القانون الآتي نصه:

المادة الأولى: تتم أحكام الأمر 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، بمادة 45 مكرر تحرير كما يأتي:

المادة 45 مكرر: بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة (5) سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.

- تمويل الدين العمومي الداخلي.

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تتفد هذه الآلية لمراقبة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، التي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى:

- توازن خزينة الدولة.

- توازن ميزان المدفوعات.

- تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر، عن طريق الهيكل التنظيمي.¹

المطلب الثالث: السياسة النقدية وسعر الصرف في الجزائر.

عرفت السياسة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر مجموعة من التطورات مست الاقتصاد الوطني.

أولاً: السياسة النقدية في الجزائر

1- مفهوم السياسة النقدية:

✓ هي عبارة عن مجموعة من الأدوات التي يستعملها الجهاز المصرفي أو السلطات النقدية من أجل التحكم في عرض النقود ومستوى أسعار الفائدة.²

✓ هي عملية استخدام مجموعة من الأدوات والسياسات الهادفة للتأثير على عرض النقود والأداء الاقتصادي بشكل عام.³

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57 الصادر في 12 أكتوبر 2017، الموافق لـ 21 محرم 1439، ص 04.

² - محمود الوادي وآخرون، أساس في علم الاقتصاد، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 307.

³ - إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 175.

وعلى وفق التعاريف السابقة، فإن السياسة النقدية أكثر انطباقا على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، إذ أنها عبارة عن الإجراءات والقرارات النقدية سواء كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات الغير نقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي.

2_ تطور الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية:¹

تم تحديد الإطار القانوني لعمليات بنك الجزائر بواسطة القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، ويتمثل ذلك تطورا تاريخيا مهما في هذا المجال، اتسمت التسعينات بإدخال إصلاحات عميقة لإطار ووسائل السياسة النقدية بعد أكثر من عشرية عن تطبيق هذا الإصلاح النقدي، تم تعديل إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر في 2003 بالأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، حيث تنص المادة 35 منه على مايلي: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، و يوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض ويسهر على تحسين تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف .

احتفظ الأمر رقم (03-11) المؤرخ في أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض بجزء كبير من الإحكام المتعلقة بوسائل السياسة النقدية المحتواة في القانون رقم (90-10)، مع تعزيز قواعد حسن الإدارة في مجال صياغة وإدارة السياسة النقدية. تحدد أهداف السياسة النقدية ووسائلها من طرف مجلس النقد والقرض بصفة سلطة نقدية، في حين أسندت مهمة تطبيق السياسة النقدية، على أساس إطار تنظيمي ملائم، إلى بنك الجزائر والذي عليه أن يسهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية، كهدف نهائي للسياسة النقدية.

تجدر الشارة إن هذا الإطار القانوني الجديد قد أعطى مرونة أكبر للسلطة النقدية، أي مجلس النقد والقرض، في مجال تطور الوسائل النقدية الملائمة، بالفعل يخول مجلس النقد والقرض، بموجب المادة 62 من الأمر المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003 بسلطات في ميادين تحديد السياسة النقدية وقواعد إدارتها ومتابعتها وتقييمها. يحدد مجلس الأهداف النقدية خصوصا في مجال المجاميع النقدية والقرضية، على أساس التنبؤات النقدية المعدة من قبل بنك الجزائر، ويحدد استخدام الأدوات النقدية كما يضع القواعد الاحترازية التي تطبق على العمليات في السوق النقدية.

¹ - حيور عبد الوهاب، السياسة النقدية في الجزائر، بنك الجزائر_ميلة، 2018.

إن ظهور فائض السيولة في السوق النقدية اعتبارا من بداية سنة 2002 قد أدى ببنك الجزائر إلى تعزيز على وجه الخصوص الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية، التي تبقى تضم أدوات إعادة التمويل والتي هي أدوات تسمى بضخ السيولة. لكن ولكون هذه الأخيرة أصبحت دون نشاط منذ أواخر سنة 2001 اضطر بنك الجزائر، ابتداء من شهر أفريل 2002، إلى اللجوء إلى استعمال أدوات جديدة للسياسة النقدية لامتناس فائض السيولة الذي أصبح هيكليا، وتتمثل هذه الأدوات الجديدة في أداة استرجاع السيولة لمدة سبعة أيام، وأداة الاسترجاع لمدة (3) أشهر وتسهيل الودائع المغلة للفائدة.

فضلا عن هذه الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية والتي تساهم في امتصاص معظم فائض السيولة، تتمثل أداة الثالثة النشطة للسياسة النقدية في الاحتياطات الإلجارية والتي أعيد تحديد إطارها العملياتي في سنة 2004، تعتبر الاحتياطات الإلجارية أداة مؤسساتية خاصة للسياسة النقدية لا تترجم بتدخلات بنك الجزائر ولكن بالتزام البنوك بتشكيل ودائع لدى بنك الجزائر لتغطية، على أساس معدل شهري (الفترة الممتدة من 15 من الشهر الجاري إلى 14 من الشهر الموالي) مستوى الاحتياطات الإلجارية التنظيمية.

أدت فعالية الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية في امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية وكذا الأداء الجيد للتضخم، بمجلس التنظيمي المتضمن وسائل إدارة السياسة النقدية.

تم تعزيز الإطار العملياتي للسياسة النقدية بواسطة تشكيلة إجراءات كاملة لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية وخارج السوق النقدية وتواصل هذا التعزيز في سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني للسياسة النقدية تعطي الأحكام التشريعية الجديدة لأوت 2010 (الأمر رقم 10-04) المعدل المتمم للأمر (11-03)، المتعلقة بالنقد والقرض ارساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، يبرز هذا الإصلاح الهام لأداء الجيد من حيث التحكم في التضخم، في حالة فائض هيكلي للسيولة في السوق النقدية والدروس المستخلصة من الأزمة المالية الدولية.

بالفعل، هدف التضخم الكامن في الإطار التنظيمي الجديد للسياسة النقدية الذي وضع في سنة 2010 أصبح أساسيا مقارنة بالأهداف الكمية النقدية والفرضية والتي يمكن اعتبارها أهدافا وسيطة، يتطلب ذلك وعليه، فضلا عن نموذج تحديد مستوى التوازن لسعر الصرف الفعلي الحقيقي المستعمل لمحاكاة هدف سعر الصرف الفعلي الاسمي الذي يساند ذلك المتعلق بالتضخم، قام بنك الجزائر بإعداد نموذج للتنبؤ بالتضخم، على المدى القصير، سعيا للمتابعة الصارمة لمسار التضخم في الجزائر.

بالفعل أدت أهمية تنبؤ التضخم ومراقبة بنك الجزائر منذ 2009 إلى تطوير أداة ملائمة تستجيب إلى انشغال تبني نظرة استشرافي، إن هذا النموذج (نموذج آحادي المتغير لسلاسل زمنية) الذي يأخذ بعين

الاعتبار الذاكرة الموفرة من قبل السلسلة الشهرية التاريخية لمؤشرات الأسعار عند الاستهلاك، كان يهدف في بداية التنبؤ بمعدل التضخم على المدى القصير، أي التنبؤ الشهري لتطورات على أفق سنة واحدة. موازاة مع ذلك، عمق بنك الجزائر تحليل محددات التضخم تدعيما لوضع نموذج تنبؤ التضخم على 24 شهر ابتداء في سنة 2012.

3- البرمجة المالية وإدارة السياسة النقدية:¹

في إطار البرمجة المالية، دقق بنك الجزائر تحديد الأهداف الكمية النقدية والفرضية المستهدفة، وذلك على أساس توقعات ميزان المدفوعات والمالية العامة وعمليات الخزينة العمومية وتستعمل التوقعات الخاصة بتطور المجاميع الحقيقية ومعدلات تضخمها لتقرير معامل السيولة، يجدد التذكير بأن الإطار التحليلي يركز في نفس الوقت على مكوناتها، إضافة وإذا كان البحث عن الإشارات المعبرة على اتجاه التضخم ساري من قبل فانه من الأجدر الإشارة أن سنة 2014 مثلت السنة الأولى التي يمارس فيها استهداف مرن للتضخم في ظرف يتميز بالصدمة الخارجية.

هذا ويبقى معدل الصرف متغيرا أساسيا في البرمجة النقدية و المالية في الجزائر في حين، تساهم سياسة إبقاء معدل الصرف الفعلي قرب مستواه التوازني، المقدر وفق أساسيات الاقتصاد، في مساندة هدف السياسة النقدية، بالتالي فان استهداف معدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي يندرج ضمن إطار السياسة النقدية من جهة أخرى، بعد سنتي 2011 و 2012 التي تميزت بالتوسع القوي في نفقات الميزانية، متبوعة بتعزيز في 2013، أدمجت البرمجة المالية سنة 2014، أثر الصدمة الخارجية على المالية العامة بالنسبة لسنة 2014، ألح مجلس النقد والقرض على التوجيه الاستشرافي للسياسة النقدية بالنظر إلى خطر الصدمة الخارجية وفي سياق استمرار خطر التضخم الداخلي، فبالرغم من الاتجاه نحو تراجع التضخم ابتداء من شهر فيفري 2013، بعد 19 شهرا من الاتجاه التصاعدي للتضخم دون انقطاع بين جويلية 2011 جانفي 2013 بقي تسير الفائض السيولة في السوق النقدية محل انشغال هام في إدارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر وباستفادة من المجهودات المتواصلة في مجال التنبؤات بالعوامل المستقبلية وتنبؤات السيولة المصرفية، عمق بنك الجزائر التحاليل المتعلقة بقنوات انتقال آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي أين يلعب كل من سعر الصرف وقناة القرض دورا هاما، من خلال التحكم الفعلي لهذا الفائض الفعلي للسيولة، يدقق بنك الجزائر بصفة متواصلة تنبؤ السيولة المركزية بالتحكم في ميكانيزمات تقيد التدفقات بالعملة الصعبة من خلال متابعة معطيات، عمليات التسديد المتعلق بها والمتابعة الصارمة لتدفقات التحصيل والدفع للخزينة العمومية.

¹ - المرجع السابق.

من جهة أخرى، وفي إطار الاحتياطات الإلزامية، قامت المصارف بزيادة مجوداتها في حساباتها لدى بنك الجزائر وذلك في السداسي الأول لسنة 2014، أي قبل الصدمة الخارجية التي تجسدت في السداسي الثاني. تشكلت أداة الاحتياطات الإلزامية وسيلة نشطة أخرى طوال سنة 2014، بعد أن تم تعديل معاملها نحو لارتفاع، في منتصف شهر ماي 2013، ليبلغ وهكذا فإن الاحتياطات الإلزامية، التي يتمثل وعائها في الودائع بالدينار، فقد تطورت بالتوازن مع وسائل عمل المصارف، حيث مثلت ما بين 7.31% و 7.37% من السيولة المصرفية لدى بنك الجزائر.

4- أدوات السياسة النقدية في الجزائر:

تتمثل أدوات السياسة النقدية في الجزائر في الأدوات الكمية أو ما يسمى بوسائل الرقابة الكمية حيث ينصب عمل هذه الأدوات إلى التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك بغض النظر عن مجالات استعماله، ويستطيع البنك المركزي أن يؤثر على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك وفي نسبة هذه السيولة إلى الودائع، باستخدام مجموعة هذه الوسائل وتتمثل في معدل إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة، وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني.

4-1 معدل إعادة الخصم:¹

تقوم البنوك التجارية بالافتراض من البنك المركزي الذي يقوم بدوره بفرض سعر فائدة معين يسمى بسعر إعادة الخصم، حيث يعتبر هذا الأخير من الطرق الأساسية التي يستطيع من خلالها البنك المركزي التأثير على سعر الفائدة (تكلفة الافتراض وعائد الوديعة) حيث حدد بنك الجزائر (البنك المركزي الجزائري سابقا) من خلال التعليم رقم 02-2016 المؤرخة في 24 مارس 2016، كليات تطبيق عمليات الخصم وإعادة الخصم للسندات العمومية والخاصة للبنوك والمؤسسات المالية و التسيقات والقروض للبنك.

حيث تنص المادة 3 من هذا القانون انه يمكن لبنك الجزائر أن يخصم لفائدة البنوك والمؤسسات المالية سندات عمومية صادرة أو مضمونة من قبل الدولة وتتمثل هذه السندات على وجه الخصوص في:

- سندات الخزينة قصيرة الأجل التي تساوي أو تقل مدتها عن سنة واحدة.

- سندات الخزينة متوسطة الأجل تتراوح مدتها بين سنتين (2) وخمس (5) سنوات.

أما بالنسبة لعمليات إعادة خصم السندات الخاصة فإن المادة 8 من نفس القانون تنص على انه يمكن لبنك الجزائر إعادة خصم ثلاثة فئات من السندات لفائدة البنوك والمؤسسات المالية وهي:

¹ - التقرير السنوي 2014، على الموقع الالكتروني: Bank of Algérie.

الفصل الثالث: دور البنك المركزي في استقرار أسعار الصرف سعر الصرف في الجزائر (2000-2016)

- السندات الخاصة الممثلة لعمليات تجارية على الجزائر أو على الخارج والتي لا تتجاوز المدة المتبقية لاستحقاقها ستة (6) أشهر.

- سندات التمويل الممثلة لقروض الخزينة أو القروض القابلة لإعادة الخصم لفترة ستة (6) أشهر دون أن تتجاوز المدة الكاملة لسلفية بنك الجزائر اثني عشر (12) شهرا.

- سندات التمويل الممثلة للقروض المتوسطة الأجل القابلة لإعادة الخصم لفترات من (6) أشهر دون أن تتجاوز المدة الكاملة لسلفية بنك الجزائر ثلاث (3) سنوات.

وأخيرا نتطرق إلى ما يسمى بالمراقبة البعدية للقروض الممنوحة حيث تنص المادة 23 من التعليم السالفة الذكر على أن:

تلتزم البنوك والمؤسسات المالية بإرسال إلى بنك الجزائر ملف معلومات حول المؤسسة المستفيدة عندما يكون مبلغ القروض قصيرة الأجل عند افتتاح أو عندما تكون مبالغها تساوي أو تفوق:

-1000.000.000 دج بالنسبة للمؤسسات الوطنية العمومية.

-500.000.000 دج بالنسبة للمؤسسات المختلطة.

-100.000.000 دج بالنسبة للمؤسسات الوطنية الخاصة.

فيما يخص منح القروض طويلة و/ أو متوسطة الأجل المخصصة لتمويل مشاريع استثمارية والتي تساوي مبالغها أو تفوق:

-1000.000.000 دج بالنسبة للمؤسسات الوطنية العمومية.

-500.000.000 دج بالنسبة للمؤسسات المختلطة.

-100.000.000 دج بالنسبة للمؤسسات الوطنية الخاصة.

يحتفظ بنك الجزائر بحقه في الطلب من البنوك والمؤسسات المالية إرسال كل ملف قرض يقل مبلغه الممنوح عن المستويات الدنيا المذكورة أعلاه.

الجدول رقم 04: تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر.

10.5%	1991/09/ 03	1990/05/22
11.5%	1994/04/09	1991/10/ 01

الفصل الثالث: دور البنك المركزي في استقرار أسعار الصرف سعر الصرف في الجزائر (2000-2016)

15%	1995/08/01	1994/04/10
14%	1996/08/27	1995/08/02
13%	1997/04/20	1996/08/28
12.5%	1997/06/28	1997/04/21
12%	1997/11/17	1997/06/29
11%	1998/02/08	1997/11/18
9.5%	1999/09/08	1998/02/09
8.5%	2000/01/26	1999/09/09
7.5%	2000/10/21	2000/01/27
6%	2002/01/19	2000/10/22
5.5%	2003/05/31	2002/01/20
4.5%	2004/03/06	2003/06/01
4%	2012/12/31	2004/03/07
4%	2013/12/31	2013/01/02
4%	2015/12/31	2014/01/02

المصدر : (النشرة الإحصائية الثلاثية : جوان 2013، جوان 2015) Banque d Algérie-

4-2 عمليات السوق المفتوحة: تتضمن عمليات السوق المفتوحة قيام بنك الجزائر بشراء وبيع سندات عمومية تقل مدة استحقاقها المتبقية عن (6) أشهر، أو أوراق خاصة مقبولة في إعادة الخصم، أو في تقديم التسيقات المادة 76 من القانون 10-90، وتكون عملية شراء وبيع السندات بمبادرة من بنك الجزائر وتتم بشكل مباشر مع البنوك والمؤسسات المالية المخولة كما تجدر الإشارة إلى أن هذه العمليات لا تتم وفق جدول زمني محدد، بل تتم كلما رأى بنك الجزائر ضرورة لذلك، وقد حدد القانون (90-10) القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن للبنك الجزائر أن يجريها على العمليات، على أن لا تتجاوز سقف

20 من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة، غير أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم (03-11)، المتعلق بالنقد والقرض وذلك حسب المادة (54) من الأمر (03-11)، كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة المادة رقم (41) من الأمر (03-11)، ورغم فعاليات هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها الآمرة واحدة في نهاية ديسمبر 1996 وقد شملت مبلغا قدره: 4 مليون دج بمعدل فائدة 14.94% ومنذ ظهور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتناس السيولة الفائضة، لكن هناك مجهودات مبذولة منذ سنة 2004 لاستعمال هذه الأداة كأداة نقدية فعالة، على أن يقوم المتعاملون الاقتصاديون بطرح الأوراق المالية على ألمدي المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية، ورغم هذه المجهودات إلا أن عمليات السوق المفتوحة بقيت غير مستعملة منذ سنة 2009، رغم أن دورها يبقى مهم وفعال في تعديل السيولة البنكية.¹

4-3 نسبة الاحتياطي القانوني: تحتفظ البنوك التجارية لدى البنك المركزي برصيد دائن فرض عليها المشرع الاحتفاظ به في معظم دول العالم كنسبة من الودائع، وقد منح للبنك المركزي الجزائري سلطة تغيير الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي النقدي لأغراض السياسة النقدية، وفي الجزائر حدد الاحتياطي القانوني على الوديعة المصرفية بموجب المادة 93 من قانون النقد والقرض بنسبة لا تتعدى 28 % من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه.

وحسب التعليم رقم 16-94 الصادرة بتاريخ 19/04/1994، فإن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطيات لديها في شكل ودائع لدى البنك المركزي الجزائري في ظل الشروط المذكورة في التعليم الصادرة عن البنك المركزي الجزائري تحت التعليم رقم 94-73 بتاريخ 28/12/1994، وذلك بهدف تنظيم السيولة في الاقتصاد الوطني.²

ثم جاء الأمر 11/03 الغي هذه المادة وأصبح القانون الجديد ينص على أدوات السياسة النقدية دون الاحتياطي الإجباري، إلا أنه ونظرا لأهميتها باعتبارها الضمان الأول للمودع، وأداة فعالة في يد السياسة النقدية تم إعادة إدراجها حسب القانون 20/04 المؤرخ في 12/03/2004 حدد معدل الاحتياطي الإجباري في التعليم الصادرة عن بنك الجزائر تحت رقم 94/73 بتاريخ 28 ديسمبر 1994 بنسبة

¹ -ابريز محمد وبن قدور علي، اثر السياسة النقدية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة (1970-2013)، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد (19)، جامعة سعيدة، سبتمبر 2016، ص ص 276، 277.

² -أمينة نور الدين إسماعيل مغلاوي، الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية في النشاط الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الأردن والجزائر للفترة 1980-2009 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي المتجه (SVAR)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2011، الأردن، ص ص 62، 63.

2.5% وبعد ذلك رفعت نسبة الاحتياطي إلى 4% وفق التعليمات رقم 01/2001 الصادرة بتاريخ 11 فيفري 2001 عندما شعر البنك المركزي بتمادي البنوك التجارية في منح التسهيلات الائتمانية، وبعد تطبيق هذه التعليمات بحوالي عشرة أشهر اصدر بنك الجزائر تعليمات أخرى تحت رقم 06/2001 برفع نسبة الاحتياطي إلى 4.25% انطلاقاً من 25 ديسمبر 2001، في ديسمبر 2002 تم رفع معدل الاحتياطي القانوني إلى 6.25%، تم 6.5% في سنة 2004، وبقيت هذه النسبة بدون تغيير في سنتي 2005 و 2006 وفي نهاية 2007 ارتفع معدل الاحتياطي القانوني إلى 8%¹. وبقيت عند هذه النسبة حتى 2012 حيث أصبحت 11%، أما في ماي 2013 رفع معدل تشكيل الاحتياطات الإجبارية إلى 12% وكان هذا إلى غاية 2015². والجدول التالي يبين معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 1994-2015.

الجدول رقم 05: معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 1994-2015

السنة	1994	2001	2002	2004	2005	2006	2007	2012	2013	2015
المعدل	2.5%	4.25%	6.25%	6.5%	6.5%	6.5%	8%	11%	12%	12%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

ثانياً: سعر الصرف في الجزائر

لقد عرف نظام سعر صرف الدينار الجزائري عدة تغيرات وتطورات، فقد شهد استقراراً كبيراً في إطار المنظومة الاقتصادية الجزائرية في مرحلة التسيير المركزي للاقتصاد وإتباع مراقبة الصرف وذلك في إطار ثبات سعر صرف الدينار.

1- الدينار الجزائري من التثبيت إلى التعويم:

لقد شهد سعر صرف العملة الوطنية عدة تغيرات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهذا تماشياً مع التغيرات الاقتصادية خاصة بعد الإصلاحات التي شهدتها الجزائر، وقد عرف في تطوره عدة خطوات وهذا خلال انتقاله من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف الموعوم.

¹ - عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2013، 2014، ص ص 114، 115.

² - (التقرير السنوي 2013) Banque d Algérie.

1-1 سعر الصرف الثابت 1964-1987:

بعد الاستقلال مباشرة كانت الجزائر تابعة لمنظمة الفرنك الفرنسي، وقد كانت العملة قابلة للتحويل حيث تم إصدار العملة الوطنية (الدينار الجزائري) في افريل 1964، حيث حدد سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18% غرام من الذهب وهو التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، لأن الدينار كان ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي واستمر ذلك إلى غاية عام 1969 في حدود يتقلب فيها الدينار = 1%، أين اضطرت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي، رغم هذا التخفيض في قيمة الفرنك الفرنسي استمر ارتباط الدينار الجزائري بالفرنك لم يتبعه هذا التخفيض وخلال الفترة التي ضعف فيها الفرنك الفرنسي شرعت الجزائر في تطبيق مخططات تنموية (المخطط التنموي الأول 1967-1969، المخطط الرابعي الأول 1970-1973) ساهمت في استقرار الدينار الجزائري وعدم انخفاضه بالرغم من انخفاض الفرنك الفرنسي، هذه الحقبة الزمنية كانت أول مراحل تطور نظام الرقابة على الصرف والتي تميزت باتخاذ إجراءات تحمي الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية.¹

وعقب انهيار نظام بريتون وودز في سنة 1971، وإقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات وعدم ربطها بالذهب، أخذت الجزائر بنظام تسعير جديد.

1-2 مرحلة الربط إلى سلة من العملات:

وأمام انهيار نظام بريتون وودز وإقرار مبدأ تعويم العملات في سنة 1971، لجأت السلطات النقدية الجزائرية مند بداية جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة، قصد الاحتفاظ على استقراره وكذا استقلالته عن أية عملة من العملات القوية، واستمر هذا النظام لفترة طويلة إلى غاية 1994، مع العلم أنها فترة شهدت مجموعة من الإصلاحات التي مست سعر صرف الدينار، فكانت البداية بعد الأزمة البترولية التي هزت الاقتصاد الوطني في سنة 1986، الذي أرغمها على تبني خطي سريعة من أجل تغيير وجهة النظام الاقتصادي إلى الاقتصاد السوق، فأخذ موضوع استعادة الدينار الجزائري لقيمه الحقيقية حصة الأسد من البرامج الإصلاحية فتم إدخال تعديل على معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملة الصعبة ولإجراء عملية التعديل، تبنت السلطة النقدية سياسة الانزلاق التدريجي للدينار من نهاية 1987 إلى بداية 1991، التي رافقتها جهود من أجل إعادة النظر في تحرير التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال، وبتاريخ 30/09/1991 وفقا لما تم الإتفاق عليه مع صندوق النقد

¹ - خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2011، ص 129.

الدولي تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22%، للدينار ثم استمر بعده التخفيض الضعيف خلال الفترة 1991، 1994 وبموجب اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي في 16/04/1994، الذي اقتضى تخفيضاً آخر بمقدار 40.17% لتصل عدد الوحدات المقابلة للدولار الأمريكي إلى 36 دينار للدولار الواحد، والتي كانت كذلك مرفوقة بجهود كبيرة قصد تحرير الاقتصاد الوطني.¹

1- **الانزلاق التدريجي:** سمح هذا النظام بالقيام بتعديل تدريجي ومراقب لسعر الصرف، وطبق خلال فترة طويلة نوعاً ما من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بنحو 210% وبقي بعد ذلك سعر الصرف مستقراً ثم تم تخفيض قيمة الدينار في 30 سبتمبر 1991 وفي إطار اتفاق "stand-bay" الربط بين الجزائر وصندوق النقد الدولي، حيث أن هذا النظام يحقق مرونة لقيمة تعادل الدينار والتي تعتبر مفيدة في حالة تواجد الصدمات الخارجية، وقد تم الالتزام بما حدده صندوق النقد الدولي (تخفيض قيمة العملة) وهذا لأسباب من بينها وجود السوق الموازي الذي يعيق تواجد سعرين للصرف وفعلاً تم الفصل في ذلك وحصل استمرار في تخفيض قيمة الدينار إلى غاية مارس 1991 تم في 30 سبتمبر 1991.²

الجدول رقم 06: الانزلاق التدريجي للدينار الجزائري من 1987 إلى 1991

الوحدة دج/\$

السنة	1987	1989	1990	1991
القيمة	4.9	5.91	10	17.1

Source: banque d Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie rapport 2001, juillet 2002, p 97.

2- **التخفيض الصريح:** وطبقت هذه النظرية بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار 22% بالنسبة للدولار وهذا ليصل إلى 22.5 دج/للدولار الواحد . وقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة إلى غاية شهر مارس من سنة 1994 ولكن إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي اجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10 %، وكان هذا القرار كتمهيد لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994 بتخفيض نسبة 40.17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/للدولار.³

¹ - بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية -دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف-الجزائر، ص 36.

² - بغداد زيان، مرجع سبق ذكره، ص 107 108.

³ - بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية -حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص 113 .

1-3 سياسة تخفيض الدينار الجزائري:

لقد كانت سياسة التخفيض قبل 1986 فكرة مرفوضة، وتعتبر من الطابوهات التي لا يمكن الكلام عنها لفترة طويلة، لكن مع العجز الداخلي والخارجي للاقتصاد فضلت الجزائر القيام بتخفيض هادئ أي الانزلاق التدريجي لسعر الصرف لأنه أكثر سرية، ومع التوقف عن الدفع الذي أعلن في 6 أبريل 1994 وانغلاق أسواق رؤوس الأموال في وجه الجزائر وذلك رغم سلسلة الإصلاحات الاقتصادية، هذا ما قوى فكرة التخفيض المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي، وقبول برنامج التصحيح الهيكلي كوسيلة لإيجاد القيمة الحقيقية للدينار الجزائري، وإعادة ثقة فيه والوصول إلى توازن خارجي من خلال تحقيق تقارب بين الأسعار المحلية والدولية.¹

1_4 قابلية تحويل الدينار:

انتقلت الجزائر إلى مرحلة "قابلية تحويل الدينار لجميع المعاملات الجارية وكذا خلق سوق بيني ما بين البنوك للصرف الذي يسمح للبنوك التجارية من التصرف بكل حرية بالعملات الأجنبية المتحصل عليها من طرف زبائنها وكان ذلك في قانون الثاني/يناير 1996 واعتبر كأول خطوة حقيقية للتوجه نحو تطبيق سعر الصرف العائم، ولقد بدأت الجزائر تطبيق، منذ سنوات 1990، سياسات للتصحيح رغبة في إرساء أساس يسمح بالتبادل الحر لعملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي أصبحت تركز جهودها على الاتجاه صوب "القابلية الجارية للتحويل" وهي تختلف عن "القابلية الكاملة للتحويل" التي من مؤداها إزالة جميع قيود الصرف المفروضة على كل من المعاملات الدولية الجارية وانتقال رؤوس الأموال، وفيما يلي أهم الخطوات التي تلتها الجزائر في شأن تحرير عملتها الوطنية:

دخلت قابلية التحويل الجارية للدينار الجزائري حيز التطبيق سنة 1994، ذلك أن تحرير المدفوعات بالنسبة للواردات الجزائرية بدأ تنفيذه الفعلي خلال هذه السنة هذه المرحلة تم تدعيمها بتطبيق ما يسمى Fixing session في تشرين الأول/أكتوبر 1994 إلى غاية نهاية 1995 ويتعلق الأمر ببيع العملات الأجنبية بالمزاد من طرف بنك الجزائر بغية السماح بتوفير الشروط اللازمة لإنشاء سوق صرف. بالتالي كان ينبغي تهيئة وتنظيم القواعد والإجراءات وخاصة الموارد البشرية التي يتطلبها هذا النوع من الأسواق بهدف تثبيت وتحديد سعر الصرف عن طريق التوازن بين الطلب والعرض في هذا السوق. بدأت المرحلة الثانية من إجراءات قابلية التحويل الجارية للدينار في حزيران/يونيو 1995 وتتعلق بنفقات الصحة والتعليم التي تسمى بنفقات "المعاملات الجارية غير المنظورة" ويتم تحديدها بقيمة معينة

¹ - حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص 162.

خلال السنة بالنسبة للمرضى المحليين الذين يتابعون العلاج في الخارج وأيضا بالنسبة للطلبة المحليين الذين يزاولون الدراسة خارج التراب الوطني.

أعطى بنك الجزائر في أوت 1997 ، حق صرف قيمة معينة لنفقات السفر إلى الخارج وكان تكملة لسلسلة الإجراءات السابقة وأصبح هذا الحق قابل للتنفيذ في 15 سبتمبر 1997 على مستوى شبابيك التوزيع للبنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة.

هكذا خص بنك الجزائر الطلب على العملات الأجنبية لتحقيق المدفوعات أو التحويلات الموجهة أساسا للمعاملات الجارية وليس لتحويلات رؤوس الأموال غير المرخصة، بالتالي دخلت الجزائر مرحلة قابلية تحويل الدينار التي تبعتها في نفس الوقت إجراء الرقابة على الصرف المطبق بصرامة خاصة فيما يتعلق الأمر بالتوافق بين التدفقات المالية وتدفقات السلع والخدمات بين الجزائر وباقي دول العالم.¹

1_5 سوق الصرف ما بين البنوك (العملات):

تعتبر سوق الصرف ما بين البنوك سوقا ما بين البنوك والمؤسسات المالية، حيث تعالج فيها كل عمليات الصرف (بيعا وشراء) العاجلة والآجلة للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وبكل حرية التحويل، وسوق الصرف هي المكان الذي تحدد فيه أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بكل حرية ووفق قانون العرض والطلب على العملات الأجنبية.

وسوق الصرف ما بين البنوك على نوعين وهما:

-سوق الصرف ما بين البنوك العاجل.

-سوق الصرف ما بين البنوك الآجل.

ويكون تدخل بنك الجزائر في إطار تسيير احتياطاته من العملات الأجنبية و الذهب، في سوق الصرف فيما بين البنوك العاجل، بواسطة مدا خيل صادرات المحروقات والمنتجات المنجمية، وسوق الصرف ما بين البنوك تشغل بصفة مستمرة، والمتدخلون ينجزون عملياتهم كل أيام الافتتاح، كما تعالج العمليات بواسطة التلفون، التلكس ... الخ.²

¹ - ايت يحيى سمير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، عدد 09، جامعة تبسة، الجزائر، 2011، ص ص 66،67.

² - محمد علة، مرجع سبق ذكره ، ص 139.

2-1 تعويم الدينار الجزائري ما بعد 1994

ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

مرحلة نظام جلسات التثبيت:

اعتبرت هذه المرحلة بمثابة إعلان عن بداية مرحلة التحرير الفعلي للدينار، التي تزامنت مع قرار التخلي في أواخر سبتمبر 1994 على نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام الاجتماعات الأسبوعية le Fixing بداية من 1994/10/01 تضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعياً، لكن سرعان ما أصبحت يومية، ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبراً عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر الصرف الدينار تدريجياً من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض، وفي بداية كل حصة للتثبيت يتم الأخذ بعين الاعتبار وضعية الاقتصاد الوطني وكذا وضعية الاقتصاد العالمي، كما كان الهدف من هذا النظام هو تمكين أهل التخصص (الصيارفة) من اكتساب الخبرة وتعزيز كفاءتهم اتجاه تقنيات وكيفية تسير أسواق الصرف ومدى تأثير هذا الأخير بالمعلومات الاقتصادية والسياسية... الخ . ولن يكون لنظام مجلس العملة مصداقية إلا إذا كان البنك المركزي يمتلك احتياطياً رسمياً من العملة الأجنبية يكفي على الأقل لتغطية كل عرض للنقود بمعناه الضيق، ومن أجل تعزيز هذا الغرض تحولت كل مداخل الصادرات النفطية من سونا طراك إلى بنك الجزائر في أكتوبر 1994، وهكذا استمر هذا النظام إلى غاية 1995/12/31 أي دام هذا النظام خمسة عشرة شهراً، وفي نفس الوقت تعتبر بمثابة مرحلة انتقالية قبل الوصول إلى وضع سوق صرف ما بين البنوك أو السوق البيئية، ولقد ساعدت برامج الاستقرار وتحسن مستوى الاحتياطات بالعملية الصعبة إلى إنشاء هذا النظام بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي وتقليص حجم سوق الصرف الموازي.¹

مرحلة السوق الصرف البيئية:

كان من نتائج المرحلة السابقة بروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب الرسمية، إلا أن عرض العملات بقي حكراً على بنك الجزائر، فكان لابد من ترك المجال لسوق الصرف البيئية في تحديد قيمة الدينار، وفي هذا الإطار جاء التصحيح الهيكلي الذي يغطي الفترة الممتدة بين

¹ -بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 256.

أفريل 1995 ومارس 1998، إيماننا بالأهمية البالغة التي تمثلها أسواق العملات الأجنبية ودورها في تأمين عمليات عرض وطلب العملات، ومن تم تحديد أسعار صرف حقيقية للعملة المحلية، اصدر بنك الجزائر بتاريخ 23 ديسمبر 1995 اللائحة رقم 95-08 والتي تتضمن إنشاء سوق صرف بينية، يتدخل فيها يوميا جميع البنوك، بما فيها بنك الجزائر والمؤسسات المالية، وذلك من أجل بيع وشراء العملات القابلة للتحويل، مقابل الدينار الجزائري، وينقسم هذا السوق إلى سوق فورية وأخرى آجلة، وانطلق نشاطه رسميا في 02 جانفي 199، وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بما يلي:

- بيع العملة الوطنية للبنوك غير المقيمة، مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل.
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة.
- بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل.
- بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البينية للعملات القابلة للتحويل مجزية مقابل العملة الوطنية.

خلال عام 1996 حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك المركزية، وبين 1995 و1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20 % وتبعه انخفاض حوالي 13 % بين 1998 و2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهر الموالية وهذا منذ أوائل 2002، وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح بين 2 % و5 %، وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل ابرز العملات الأجنبية، وبين جوان 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي حوالي 11 % وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب5.7 %، وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.3625 % و91.3014 % بالنسبة للارو وفي سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.6464 % بالنسبة للدولار و91.2547 % بالنسبة للارو وواصل انخفاضه إلى 66.82 % في نهاية 2007 أما الارو فقد ارتفع إلى 98.33 % في هذه الفترة .

مند تبني هذا النظام كانت سياسة الصرف في الجزائر تهدف إلى المحافظة على سعر صرف حقيقي مستقر، ويتدخله في سوق الصرف فان بنك الجزائر يؤثر على سعر الصرف الاسمي كي يحقق هدف سعر الصرف الحقيقي، من الناحية العملية فان بنك الجزائر يحتفظ بمقابل كل المعاملات في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لتضافر ثلاث عوامل:

- حساب صادرات النفط والغاز تمثل لأكثر من 95 % من إجمالي الصادرات.

- من القانون، إيصالات صرف العملات الأجنبية من صادرات النفط والغاز لا بد من تحويلها إلى الدينار الجزائري مباشرة في البنك المركزي.

- معاملات حساب رأس المال تخضع لضوابط صارمة.¹

2- الدينار الجزائري وظاهرة الخوف من التعويم:

2-1 من زوايا ميزان المدفوعات:

في ظل نظام التعويم الذي تتحدد فيه قيمة العملة وفق آليات سوق الصرف يعبر جانبي ميزان المدفوعات أحسن تعبير عن هذه الآلية، فأى فائض في ميزان المدفوعات يعبر عن زيادة الطلب على العملة المحلية مقارنة بالعرض، وهذا ما يجعل قيمة العملة الوطنية ترتفع ويحدث العكس في حالة العجز. حيث يتكون ميزان المدفوعات من الحساب الجاري وحساب رأس المال واحتياطات الصرف الأجنبية، لكننا سوف نعتمد فقط على رصيد ميزان المدفوعات مقيما بالدولار الأمريكي، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 07: تطور رصيد ميزان المدفوعات بالدولار الأمريكي (2000-2015)

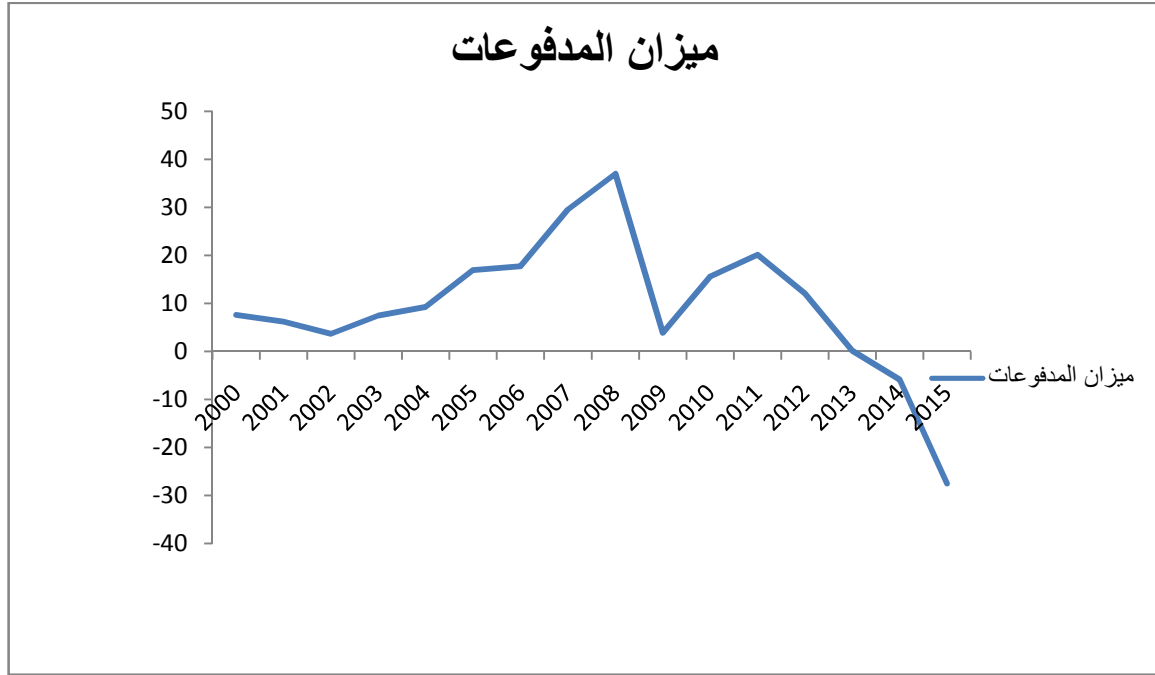
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الرصيد	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.859	15.58	20.141	12.057	0.134	5.881-	27.53-

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2008، 2013، 2015، عن الموقع:

www.bank-of-algeria.dz consulte:05/04/2018.

¹ -خليفة عزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 134، 133.

الشكل رقم 08: تطور رصيد ميزان المدفوعات بالدولار الأمريكي (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نستنتج أن رصيد ميزان المدفوعات تميز بالارتفاع وهذا خلال الفترة (2000-2012) وهذا بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار البترول والتي أدت إلى زيادة الإيرادات الناجمة عن الصادرات من المحروقات، حيث شهد سعر الصرف للدينار الجزائري تحسن منخفض أمام الدولار وذلك بسبب تأثره بالأزمة العالمية خلال هذه الفترة.

لكن خلال الفترة (2013-2015) شهد الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات تدهورا كبيرا وهذا بسبب تراجع العائدات البترولية حيث شهد سنة 2015 عجزا قدره 27.54 مليار دولار مقابل العجز المسجل بقيمة 5.881 مليار دولار سنة 2014.

وبالرغم من التحسن الملحوظ على مستوى رصيد ميزان المدفوعات إلا أن ذلك لم يحسن من وضعية سعر الصرف الدينار الجزائري، وهو ما يخالف مبدأ التعويم المدار للعملة، ونلاحظ كذلك تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف البيني بكميات كبيرة من أجل العمل على استقرار قيمة الدينار الجزائري وهذا أيضا في مبدأ التعويم المدار.

2-2 من زوايا تسيير الاحتياطات

لقد عرف احتياطي الصرف تحسنا ملحوظا وذلك نتيجة تحقيق فوائض مالية، والجدول التالي يبين ذلك:

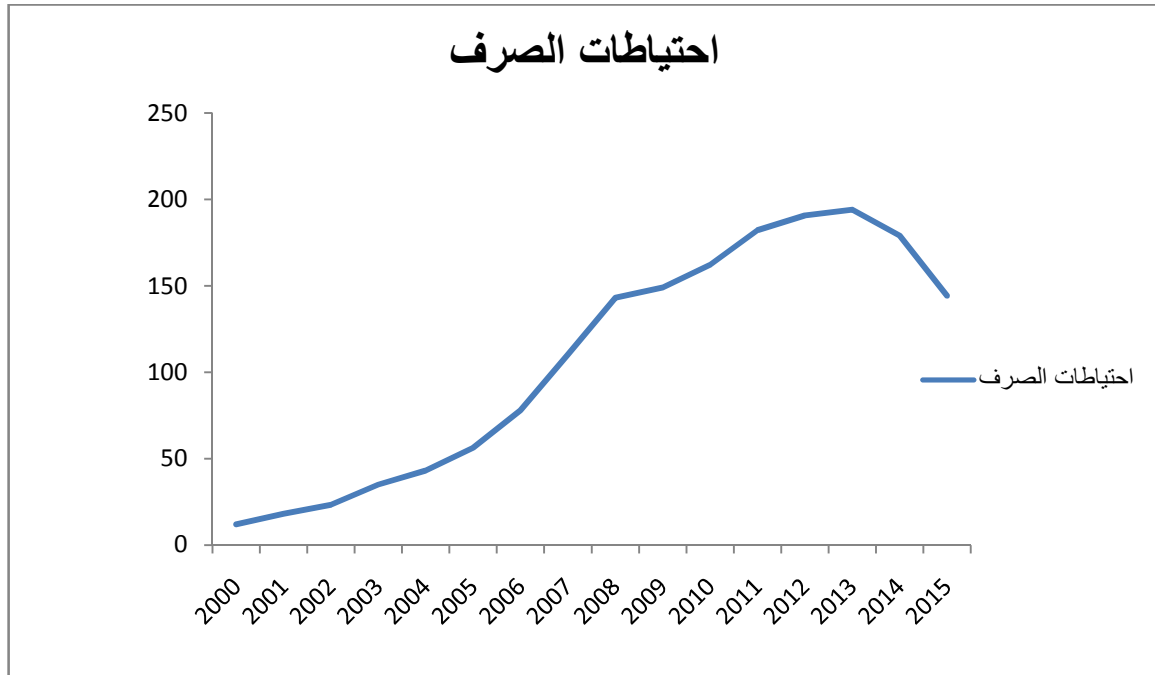
جدول رقم 08: تطور احتياطات الصرف مقابل الدولار الأمريكي (2000-2015)

السنوات	احتياطي الصرف لوزن الذهب
2000	11.90
2001	17.97
2002	23.11
2003	34.92
2004	43.11
2005	56.18
2006	77.78
2007	110.18
2008	143.10
2009	148.913
2010	162.22
2011	182.22
2012	190.66
2013	194.01
2014	178.93
2015	144.13

المصدر: تقارير بنك الجزائر، 2008، 2013، 2015 عن الموقع:

www.bank-of-algeria.dz 05/04/2018.

الشكل رقم 09: تطور احتياطات الصرف مقابل الدولار الأمريكي (2000-2015)



من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ انه هناك ارتفاع ملحوظ في احتياطي الصرف وهذا نظر للارتفاع المستمر الذي عرفته الأسواق المالية في أسعار البترول خلال الفترة (2000-2013)، فقد شهدت تطورات الاحتياطات الرسمية زيادة كبيرة حيث بلغت سنة 2013 ما قيمته 194.01 مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا مما جعل الجزائر تحتل المراتب الأولى من حيث امتلاكها احتياطات الصرف.

لكن بدءا من عام 2014 شهدت هذه الاحتياطات تراجعاً كبيراً وهذا بسبب التدهور الكبير في أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث قدرت قيمة الاحتياطي سنتي 2014 و 2015 بـ 178.93 و 144.13 على التوالي وهذا مقارنة بالسنوات السابقة.

2-3 من زاوية مقاومة الصدمات

تعرضت الجزائر كباقي معظم دول العالم لأثار سلبية جراء الأزمة المالية العالمية التي بلغت ذروتها في أكتوبر 2008، حيث تعتبر هذه الأزمة صدمة خارجية حقيقية بالنسبة للجزائر، وهي صدمات مرتبطة بالمبادلات والتي تعود أساساً للتغيرات التي تصيب الحساب الجاري للدولة والتي بدورها تكون سبب في تقلب الصادرات والواردات، وهو ما حدث للجزائر سنة 2009 من خلال الانخفاض الشديد للصادرات الجزائرية، ويعود السبب في ذلك إلى التراجع الكبير في متوسط سعر البترول الذي بدأ ينخفض بشكل كبير بسبب انخفاض الطلب عليه نتيجة الركود العالمي. فبعد القمة التاريخية التي وصل إليها بأكثر من 145 دولار/البرميل خلال الأسبوع الثاني من يوليو 2008 أمام الاختلالات المتواصلة للوضع الاقتصادية العالمية، مما أدى إلى انهيار ميزان المدفوعات الجزائري من 36.99 مليار دولار سنة 2008 إلى 03.86 مليار دولار سنة 2009، وقد وجد تناقض كبير أكدته التقرير السنوي لسنة 2009 أن الارتفاع المتزايد في احتياطات الصرف عمل على حماية الاقتصاد الجزائري من الصدمات الخارجية الحقيقية، غير أن هذا التصريح يؤكد مرة أخرى أن النظام المتبع والذي يتجاوب مع مثل هذه الظروف هو نظام الصرف الأقرب للتنشيط منه للتعويم.

ذلك انه في ظل نظام الصرف العائم فان الاقتصاد يقي نفسه من الصدمات الخارجية الحقيقية بانخفاض معتبر في قيمة العملة المحلية (نتيجة انخفاض الطلب على الصادرات) وهو ما يحدث للدينار الجزائري 2008 و 2009، وليس بالتدخل بشكل معتبر في سوق الصرف من اجل حماية قيمة العملة المحلية مثلما حدث للجزائر.¹

¹-أيت يحيى سمير، مرجع سبق ذكره، ص ص 68، 69.

المبحث الثاني: دراسة وصفية تحليلية لدور البنك المركزي في استقرار أسعار

الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض دراسة وصفية تحليلية توضح تطورات كل من السياسة النقدية وأسعار الصرف خلال فترة الدراسة، واثار الإصلاحات التي قام بها بنك الجزائر على المؤشرات النقدية.

المطلب الأول: علاقة السياسة النقدية بالتوسع النقدي و أسعار الصرف في الجزائر

عرفت الكتلة النقدية في الجزائر تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد سلسلة الإصلاحات التي قام بها بنك الجزائر.

أولاً: تطور الكتلة النقدية في الجزائر

لقد كان من أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات النقدية الدولية التحكم في نمو التوسع النقدي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد انتهاء هذه البرامج بوتيرة تختلف حسب عامل الزمن من جهة، وعامل مكونات الكتلة النقدية من جهة أخرى.¹ وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الآتي والذي يبين تطور الكتلة النقدية.

جدول رقم 09: تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (2000-2016).

الوحدة : 1 مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الكتلة النقدية M2	2022.534	2473.516	2901.53	3354.42	3738.03	4157.58	4975.34	5994.50	6955.96
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
الكتلة النقدية M2	7292.69	8280.74	9929.18	11015.14	11941.51	13663.91	13704.51	13945.15	

1. المصدر: صندوق النقد الدولي، www.imf.org، تاريخ الاطلاع: 2018/04/07.

بنك الجزائر، www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع: 2018/04/07.

¹ مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة ورقلة، 2008، ص 117.

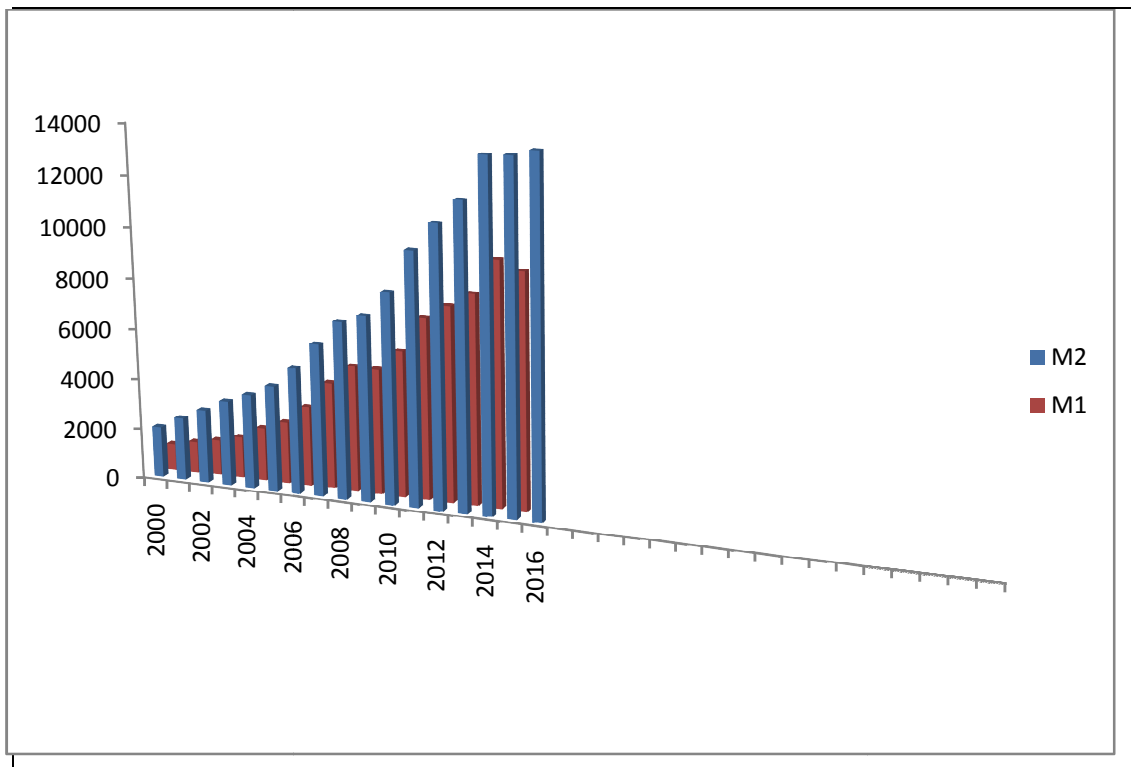
الفصل الثالث: دور البنك المركزي في استقرار أسعار الصرف سعر الصرف في الجزائر (2000-2016)

الجدول رقم 10: تطور الكتلة النقدية M1 خلال الفترة (2000-2016). الوحدة 1 مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الكتلة النقدية M1	1048.2	1238.5	1416.3	1643.5	2160.5	2437.5	3167.6	4233.6
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الكتلة النقدية M1	4964.9	4944.2	5756.4	7141.7	7681.5	8249.8	9603.0	9261.2

المصدر: (حوصلة إحصائية 1992-2011، التقرير السنوي 2015 Banque d Algérie)

الشكل رقم 10: تطور الكتلة النقدية M1، M2 خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

يبين الجدولين والشكل أعلاه تحليل الوضعية النقدية المجمعة خلال سنة 2007 أن التطور الكتلة النقدية يتواصل بواسطة تطور مجموع الموجودات الخارجية الصافية على أساس أن الموجودات الخارجية الصافية قد تجاوزت، اعتباراً من سنة 2005، السيولات النقدية وشبه نقدية في الاقتصاد الوطني حيث حافظ مجلس النقد والقرض على هدف التضخم في المدى المتوسط المحدد عند 3%، كهدف نهائي

للسياسة النقدية، كما قام في هذا المجال بتحديد فرشاة بين 3% و 4% بالنسبة لسنة 2007 فيما يتعلق بتطور المجاميع النقدية والقرضية، فقد جدد المجلس هدفا لنمو يتراوح بين 17,5% و 18,5% وهدفا خاصا بنمو القروض للاقتصاد يتراوح بين 14% و 15%. وترتكز هذه الأهداف النقدية الكمية على فرضية لسعر متوسط للبترول عند 62.8 دولار/ للبرميل وارتفاع قوي في نفقات التجهيز مقارنة مع سنة 2006. إضافة إلى ذلك، لم تأخذ البرمجة النقدية بالاعتبار التسديدات المسبقة في سنة 2007 للدين العمومي الداخلي المتمثل في تسبيقات بنك الجزائر إلى الخزينة لاسيما التسبيق الاستثنائي الذي قدم بغرض التسديد المسبق في سنة 2006 للدين الخارجي تجاه نادين باريس ولندن.

قدر المجتمع النقدي M2 بقيمة 11941.51 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 11051.14 مليار دينار في نهاية سنة 2002 11261.44 مليار دينار في نهاية شهر جوان 2013، أي بمعدل ارتفاع سنوي قدره 8,41% منها 6,04% في السداسي الثاني، هذا ما يؤكد وتيرات التوسع النقدي التي تميزت بها سنة 2012 (10.94% مقابل 19.91% في 2011)، يخص تباطؤ وتيرة التوسع النقدي كذلك المجمع النقدي M2 (خارج ودائع المحروقات) والذي انخفض معدله إلى 10.17% في 2013 مقابل 16.59% في 2012 في حين ارتفعت في 2013 الكتلة النقدية بمفهوم M2 (خارج ودائع المحروقات) بسرعة وبوتيرة سداسية شبه متساوية مقارنة بـ M2 بمفهومها الواسع، مؤكدة تراجع دور موارد قطاع المحروقات ضمن وسائل تدخل المصارف، في ظرف يتميز بفائض السيولة في السوق النقدية السائدة منذ 2002، أدار بنك السياسة النقدية بمرونة، مستعملا الأدوات الملائمة أي الأدوات الجديدة المتخصصة لامتناس فائض السيولة، للتحكم في التضخم في الوقت الذي تزايدت فيه الموارد في الاقتصاد الكلي، باستثناء سنتي 2009 و 2014 رغم تزايد، خاصة بين 2004 و 2008، سمحت إدارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر بالامتصاص الفعلي لهذا الفائض في السيولة النقدية ومن تم باحتواء التضخم بقرب الهدف بالفعل، بلغ متوسط التضخم ما بين 2002 و 2014 نسبة 4% مع ارتفاع إلى 8.89% في سنة 2012 قبل أن يتراجع في بداية 2013.

إن هذا الأداء الجيد لتضخم الأسعار عند الاستهلاك قد أبرز أكثر مساهمة السياسة النقدية في استقرار الاقتصاد الكلي في الجزائر، في ظرف يتميز بتعقيم جزء من فائض السيولة من طرف الخزينة العمومية بواسطة صندوق ضبط الإيرادات.

سجلت سنة 2014 وهي السنة الثالثة عشر الحالة فائض السيولة والسنة الرابعة لإدارة السياسة النقدية باستهداف التضخم كهدف صريح، عودة الضغوطات التضخمية ذات الطبيعة الداخلية، وهذا بعد الصدمة على الأسعار عند الاستهلاك في الثلاثي الأول من سنة 2012 التي ترجمت بذروة في التضخم.

الفصل الثالث: دور البنك المركزي في استقرار أسعار الصرف سعر الصرف في الجزائر (2000-2016)

ثانيا: تطور سعر الصرف الاسمي للدينار مقابل الدولار

الجدول الموالي يوضح مختلف التطورات التي شهدتها سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة الممتدة من 2000-2016.

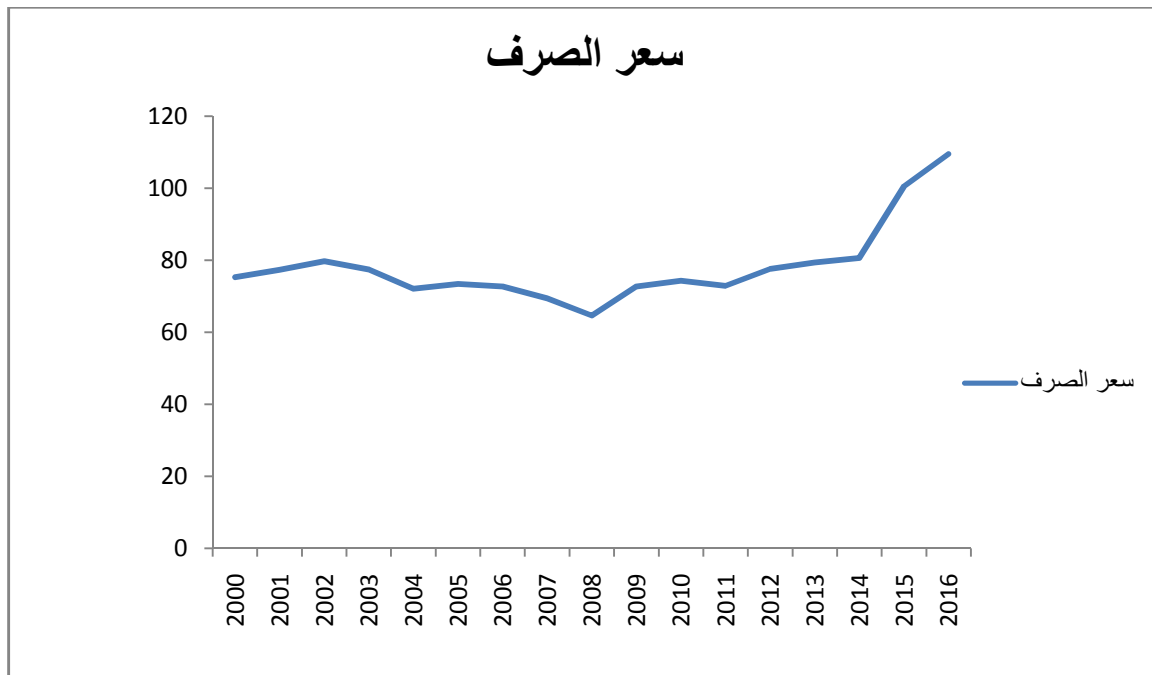
جدول رقم 11: تطور سعر الصرف الاسمي للدينار مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2016).

	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
	69.36	72.64	73.36	72.06	77.36	79.68	77.26	75.26	سعر الصرف
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
109.47	100.46	80.56	79.38	77.55	72.88	74.31	72.64	64.58	سعر الصرف

المصدر: - بيانات سنة 2000 من الموقع الالكتروني: <http://worldbank.org> تاريخ الاطلاع: 2018/04/14.

- الوكالة الوطنية للاستثمار.

الشكل رقم 11: تطور سعر الصرف خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال جدول تطورات سعر الصرف الاسمي خلال الفترة من 2000 إلى 2016 نستنتج أن الجزائر عرفت في إطار الاقتصاد المخطط سياسة سعر صرف ثابت، انطلاقا من سنة 1974 كان الدينار الجزائري مرتبطا بسلّة من العملات الصعبة باعتبار أن العملة الصعبة الأساسية هي الدولار الأمريكي بسبب وضعيته في مداخل الدولة الجزائرية الناتجة أساسا من عمليات تصدير المحروقات، تم

اختيار هذا النظام بهدف حماية العملة الوطنية من كل المخاطر والسلبيات المتعلقة بالارتباط النقدي الوحيد.

انطلاقاً من سنة 1986 أي بعد الصدمة النفطية (انهيار أسعار النفط) فإن سعر صرف الدينار الجزائري عرف انزلاقاً الذي لم يكن سوى سلسلة من التخفيضات المتتالية التي كانت تهدف إلى إعطاء العملة الوطنية قيمة تتوافق مع الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني. إن التخفيض الأول للظاهر تم تطبيقه في شهر سبتمبر 1991 وذلك من أجل وضع حد للتنبؤات التضخمية الناتجة عن إنزلاقات سعر الصرف في ذلك الوقت، وصل الدولار الأمريكي الواحد إلى 9 دج في سنة 1990 و 24.10 دج في سنة 1992. في سنة 1994 وفي بدايات الاتفاق على برنامج الاستقرار والضبط مع صندوق النقد الدولي تم تخفيض العملة الوطنية بأكثر من 40% قبل الشروع في تطبيق نظام الصرف المعموم (le système de change flottant) حيث تم السماح للبنوك التجارية الحصول على العملات الصعبة مع العلم أن بنك الجزائر هو الممول الوحيد لهذه البنوك.

إن عملية تحويل الدينار الجزائري بدأت في سنة 1994 مع تحرير عمليات الاستيراد من الخارج، حيث أصبح اللجوء إلى العملة الصعبة يتم بطريقة حرة لكل متعامل اقتصادي يتوفر على الملاءة والبنوك التجارية هي الممول للواردات بالعملة الصعبة.

إن الهدف الأساسي لنظام الصرف المعموم هو تجنب كل العقبات والموانع تجاه تطوير الصادرات وكذلك التقليل من حدة التضخم بالتوازي مع السياسة النقدية المعمول بها. كما أن هذا النظام يؤدي أيضاً إلى تشجيع تنويع الاقتصاد والتقليل من آثار الصدمات الخارجية.

طبقاً لتوحيد السياسة النقدية التي تهدف إلى المحافظة على مستوى ضعيف للتضخم (أقل من 3%)، فإن بنك الجزائر قد واصل في تطبيق سياسة استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري، وفي هذا السياق وفي إطار التعويم الموجه الذي بدأ في سنة 1996، فإن بنك الجزائر تدخل في سوق الصرف مابين البنوك بعرض العملات الأجنبية يقابله طلب متزايد نسبياً منذ سنة 2003 وذلك للأسباب التالية:

- الصادرات تمثل أزيد من 95% من الصادرات الإجمالية.
- كل المداخل من العملة الصعبة المتأتية من صادرات المحروقات يجب أن يتم تحويلها إلى العملة الوطنية عن طريق بنك الجزائر.
- تحويلات رؤوس الأموال كانت تخضع لرقابة جد صارمة، في سنة 2006 فإن بنك الجزائر قد واصل تدخلات في سوق الصرف ما بين البنوك مع عرض متزايد للعملات الأجنبية من أجل تلبية الطلب

المتزايد الذي يعود بالدرجة الأولى إلى عمليات التسديد المسبق للدين الخارجي، إن تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي يعكس انكماش أو تقلص فوارق التضخم مع الشركاء التجاريين الأجانب للجزائر وكذلك نتيجة لوضعية سوق الصرف للعملات الأجنبية الأساسية، وكذلك كون سعر الصرف تجاوز 73.28 دج / دولار أمريكي واحد في سنة 2005 إلى 72.64 دج / دولار أمريكي واحد في سنة 2006 أي تثمان (appréciation) بمقدار 0.64% من العملة الوطنية.

تواجه الجزائر أزمة اقتصادية خانقة، فبالإضافة إلى تراجع سعر البترول الذي يقدّر متوسطه السنوي 51 دولارا للبرميل وهو عماد اقتصادها، شهد الدينار الجزائري انخفاضا محسوسا، حيث سجلت الفترة الأخيرة مستويات قياسية لم تعرفها البلاد منذ الاستقلال، بلغت فيها قيمة الدولار الواحد 109.47 دينار وسجل الدينار الجزائري خلال السنوات الخمس الماضية ما بين 2012 و 2016 تراجعا محسوسا أضعف قيمته الاسمية، كما ساهم في تآكل قدرته الشرائية، وهو ما يتضح من خلال دراسة مسار تطور العملة الوطنية من 2012 إلى 2016، حيث كان سعر صرف الدينار الجزائري يقدّر ب 77,54 دينارا للدولار، ثم تطور تدريجيا إلى أن فاق عتبة 100 دينار للدولار ثم 109.47 دينار للدولار، حيث يتوقع أن يفوق 115 دينار للدولار الواحد في 2017، لاسيما وأن التوجه الذي تتبناه الحكومة يميل إلى اتجاه تخفيض أكبر لقيمة الدينار، رغم أن هذا التوجه لا يخدم بالضرورة لا القدرة الشرائية للمواطن ولا القيمة الاسمية للعملة الوطنية ولا الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: معدلات الفائدة الاسمية والحقيقية

عرفت معدلات الفائدة العديد من التغيرات وهذا ما سنلاحظه من خلال الجدول التالي.

جدول 12 رقم: تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2015

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	-
المعدل الاسمي %	10	9.5	8.58	8.13	8	8	8	8	-
معدل التضخم %	0.33	4.23	1.42	2.58	3.56	1.64	2.35	3.68	-
المعدل الحقيقي %	9.7	5.3	7.18	3.83	4	6.6	5.7	4.3	-
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016

الفصل الثالث: دور البنك المركزي في استقرار أسعار الصرف سعر الصرف في الجزائر (2000 - 2016)

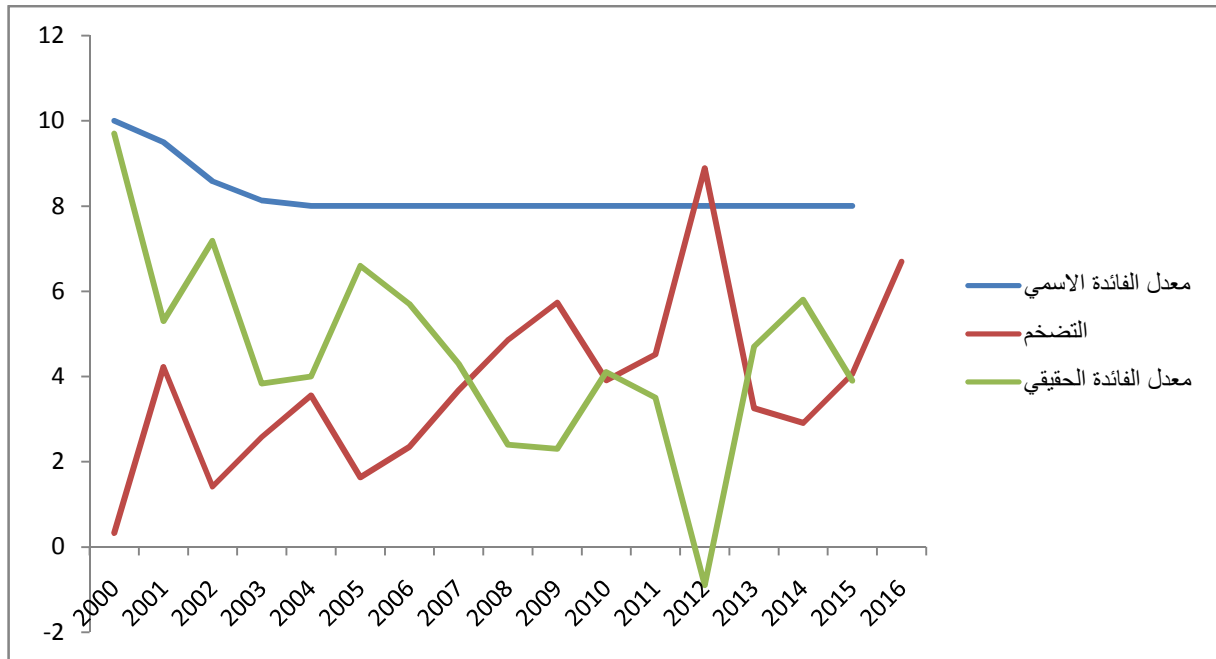
المعدل الاسمي %	8	8	8	8	8	8	8	8	-
معدل التضخم %	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26	2.91	4.06	6.70
المعدل الحقيقي %	2.40	2.30	4.10	3.50	-0.9	4.7	5.8	3.9	-

المصدر: (النشرة الإحصائية الثلاثية ديسمبر 2013 ، جوان 2015) Banque d Algérie

ar.knoema.com

شاهد يوم 2018/04/14 على الساعة 12:19

الشكل رقم 12: تطور معدل الفائدة الاسمي ومعدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

إن معدل الصرف يعتمد على عاملين أساسيين هما: الفائدة على الإيداعات بالعملة الصعبة ومعدل الصرف المستقبلي المتوقع ولكي نفهم كيفية تحديد معدل الصرف، يجب أن نعرف كيف تتشكل معدلات الفائدة وتوقعات الصرف حيث يجب اعتماد نموذج يربط معدل الصرف، بمعدل الفائدة والمتغيرات الاقتصادية الهامة الأخرى.

يجب تفسير آثار عرض وطلب النقود على معدل الفائدة ومعدل الصرف، حيث أن التطورات النقدية تؤثر على معدلات الصرف وذلك بتصحيح في نفس الوقت معدلات الفائدة وتوقعات الصرف، حيث أن

هذه التوقعات مرتبطة بشكل ضيق مع ظاهرة التضخم كون أن هذا الأخيرة يرتبط بتغيرات العرض والطلب على النقود.

نتيجة للصدمة الخارجية التي نجم عنها سعر البترول وخاصة في السداسي الثاني لسنة 1999 ورغم الوضعية الايجابية في 2000 شاركت بقوة في العودة إلى الاستقرار المالي الكلي في سنة 2000 الذي تمثل في:

- الفائض المعتبر للحساب الجاري الخارجي 16.9% من الناتج الداخلي الخام وإعادة تشكيل كبير لاحتياجات الصرف (11.9 مليار دولار في نهاية 2000 مقابل 4.4 مليار دولار في نهاية 1999).

- فائض معتبر لعمليات الخزينة العمومية (9.8% من الناتج الداخلي الخام).

- تراجع نسبة السيولة واستقرار وتيرة نمو الكتلة النقدية.

- ملاحظة تراجع معدل التضخم بسبب أن تضخم الأسعار للاستهلاك بلغ أقل مستوى وهو 0.33% في سنة 2000.

من أجل إدارة منسقة للسياسة النقدية، يتوافر بنك الجزائر على استخدام نقدي يتضمن في نفس الوقت عمليات مع البنوك والمؤسسات المالية خارج السوق النقدية (إعادة الخصم، أخذ ووضع الأمانات، التسبيقات)، وعمليات في هذه السوق (مناقصات القروض، السوق المفتوحة، استرجاع السيولة عن طريق نداءات القرض)، ومتابعة التنظيم في مجال الاحتياطات الإجبارية. من المفيد التذكير بأن الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية، قد تدعمت بشكل خاص حسابنا من 2002، عندما تم في أبريل من هذه السنة إدخال وسيلة جديدة، تتمثل في استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض (المناقصات السلبية)، وذلك من أجل السماح لبنك الجزائر بمواجهة فائض السيولة كظاهرة محددة لتطور الاقتصاد الكلي، في ظرف يتميز بغياب سيولة البنك المركزي، إضافة إلى ذلك تطلب استمرار سنوات، 2002، 2003 و 2004 من بنك الجزائر القيام في أوت 2005 بإدخال المناقصة السلبية لثلاثة أشهر، كوسيلة جديدة تسمح بامتصاص الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية بين البنوك والتي تعتبر كأموال قارة.

بتعديل إلى منتصف جوان 2007 مقابل 0.3% بالترابط مع رفع معدلات الفائدة المطبقة على استرجاع السيولة السبعة (07) أيام وثلاثة أشهر، يبقى معدل الفائدة على تسهيل الوديعة المغلة للفائدة يمثل المستوى الأدنى، مقارنة مع المعدلات المطبقة على الوسائل الأخرى لامتناس السيولة من طرف بنك الجزائر.

إن الإدارة المنسقة للسياسة النقدية خلال سنة 2007، المتميزة بتواصل انتعاش التوسع النقدي ومخاطر التضخم المتزايدة، قد سمحت بإتمام إستراتيجية هدف التضخم بشكل ناجح، بحيث أن معدل التضخم

البالغ 3.68%، على أساس متوسط سنوي، المسجل في 2007 يعتبر متناغما مع الهدف النهائي للسياسة النقدية، الذي يعبر عن استقرار الأسعار في المدى المتوسط حول معدل التضخم عند 3%.

بالنسبة لسنة 2012، وبالنظر إلى الارتفاع الكبير لمعدل التضخم المسجل خلال 2012 8.89%، بنك الجزائر أداة جديدة للسياسة النقدية ابتداء من منتصف جانفي 2013، وهي أداة استرجاع السيولة بستة (6) أشهر بمعدل فائدة قدره 1.50%، إضافة إلى تمديد فترات استرجاع السيولة ابتداء من جانفي 2013 لامتصاص أكبر للسيولة المستقرة للمصارف، تم رفع معدل تكوين الاحتياطيات الإلزامية الدنيا في ماي 2013 إلى 12%، بعد اثنا عشر شهرا بعد رفعه بنقطتين مؤويتين (من 9% إلى 11%)، بهدف تعزيز أدوات السياسة النقدية هذا، إلى تعزيز فعالية السياسة النقدية في الامتصاص الفعلي لفائض السيولة في السوق النقدية.

تراوحت معدلات الفائدة المتوسطة المرجحة للعمليات البنينة للمصارف في 2013، بين 0.28125% و 4.00000% بينما كانت تتراوح في 2012، بين 0.21875% و 0.46875% .

أكدت سنة 2014، العودة إلى الهدف المحدد من طرف مجلس النقد والقرض، أين بلغ التضخم السنوي المتوسط نسبة 2.92% في 2014، 3.26% في 2013، مقابل 8.89% في 2012، (4.52% في 2011 و 3.91% في 2010)، مثبتا تراجع التضخم عقب ذروة التضخم في 2012، وتناغما مع الأداء الجيد للتضخم خلال الخمسة عشر من السنوات الأخيرة. تساهم إدارة السياسة النقدية من قبل بنك الجزائر الحذرة للتضخم في سياق الفائض الهيكلي للسيولة النقدية (4% بين سنتي 2012 و 2013، و 2.92% في 2014).

يشكل المجمع النقدي M2 (خارج ودائع قطاع المحروقات) المحدد الأساسي للتضخم، كما تشهد على ذلك نتائج الدراسة ذات الطابع اقتصادي قياسي المحققة حول محددات التضخم ومعدلات الفائدة، خلال الفترة 2001-2014 بالفعل وكمتوسط لفترة الدراسة فان الكتلة النقدية M2 خارج ودائع قطاع المحروقات، والودائع بالعملة الصعبة، وهي تشكل مقابل لصافي الموجودات الخارجية والموجودات سالداخلية المحددة بنمو القروض للاقتصاد، تساهم بما يعادل 70.7% في التضخم الكلي، متبوعا بمساهمات المتغيرات الأخرى: أسعار الإنتاج الصناعي لنشاط الصناعات الغذائية 13%، سعر الصرف الاسمي 9.9%، وأسعار الاستيراد 6.4%.

المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالتضخم (استقرار الأسعار)

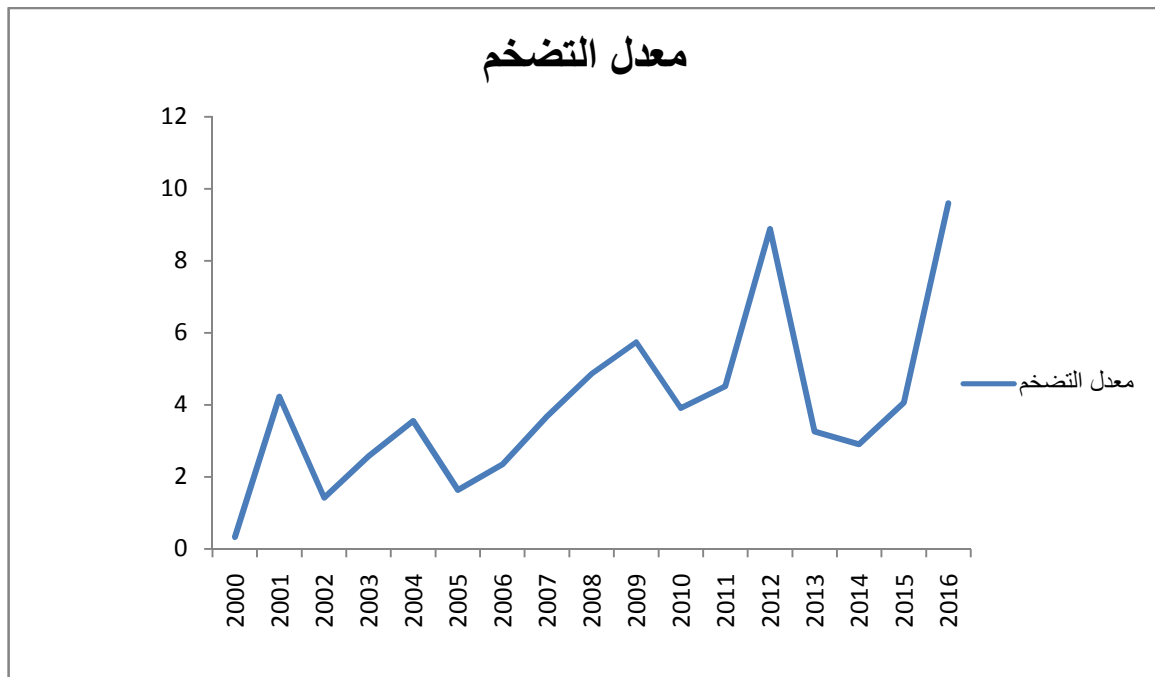
تحكم السياسة النقدية علاقة وثيقة بمعدلات التضخم وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 13: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2016).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المعدل %	0.33	4.23	1.42	2.58	3.56	1.64	2.35	3.68
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل %	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26	2.91	4.06
	2016							
								6.70

المصدر: (الحوصلة الإحصائية 1992-2011، النشرة الإحصائية الثلاثية جوان 2015) Banque d Algérie

الشكل رقم 13: تطورات معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

بعد إصلاح وسائل السياسة النقدية خلال التسعينات أساسا خلال النصف الثاني من هذه العشرية المتميزة بتطبيق برنامج استقرار وتعديل هيكلي، جاء الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلقة بالنقد والقرض لتدعيم قواعد الأداء الحسن في مجال صياغة وإدارة السياسة النقدية، في هذا الإطار، تم توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض، باعتباره السلطة النقدية، المكلفة بتحديد أهداف وصياغة إطار السياسة النقدية، وذلك في ظرف يتميز بظهور فائض في السيولة ابتداء من سنة 2002 بالفعل، بلغ متوسط التضخم مابين 2002 و 2010 نسبة 5.3% مع ارتفاعه إلى 74.5% بموجب سنة 2009 قبل أن يتراجع في 2010، إن هذا الأداء الجيد لتضخم الأسعار عند الاستهلاك قد ابرز أكثر مساهمة السياسة النقدية في استقرار الاقتصاد الكلي في الجزائر، في ظرف يتميز بتعقيم جزء من فائض السيولة من طرف الخزينة العمومية وتقلص معتبر للدين العمومي الخارجي في سنة 2006 .

وعلى أساس هذا الأداء الجيد من حيث التحكم في التضخم، في حالة فائض هيكلي للسيولة في السوق النقدية، والدروس المستخلصة من الأزمة المالية الدولية، ثم إصلاح إطار السياسة النقدية في أوت 2010 لإرساء استقرار الأسعار (هدف التضخم) كهدف صريح للسياسة النقدية وفي بدايتها، سجلت سنة 2013، استهداف التضخم كهدف صريح، استقرار الوتيرات التضخمية ذات الطبيعة الداخلية للتذكير، كان اثر الصدمة على الأسعار عند الاستهلاك في الثلاثي الأول لسنة 2012، أقوى من ذلك المسجل في بداية سنة 2011، كما شهد عليه ظاهرة التضخم المكتسب أي مساهمة تضخم الثلاثي الأول من سنة 2012 في تضخم مجمل السنة.

بعد الذروة التي سجلها معدل التضخم في 2012 8.89% تحت اثر حدة التضخم الداخلي، أكدت سنة 2004 العودة إلى الهدف المحدد من طرف مجلس النقد والقرض بلغ التضخم السنوي المتوسط في الجزائر الكبرى (محسوب بمتوسط متحرك على مدار 12 شهرا) بنسبة 2.92% في سنة 2014 و 3.26% في 2010 مثبتا تراجع التضخم عقب ذروة التضخم في 2012 وتناغما مع الأداء الجيد للتضخم خلال الخمسة عشر سنوات الأخيرة، تساهم إدارة السياسة النقدية من قبل بنك الجزائر الحذرة في الأداء الجيد للتضخم في سياق الفائض الهيكلي للسيولة في السوق النقدية 4% بين سنتي 2002 و 2013 و 92.2% في 2014.

هذا وقد ساهم التضخم المستورد في تراجع التضخم القومي المسجل في 2013، وخلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2014، في ظرف يتميز بتراجع معمم للتضخم على مستوى أهم البلدان الشريكة.

خلاصة الفصل

يعد البنك الجزائر من أهم المؤسسات المالية في الجزائر حيث يأتي على رأس النظام المصرفي، ويعتبر بمثابة الدعامة الأساسية للهيكل المالي والنقدي في الوطن، خاصة بعد الإصلاحات التي أجراها، فوجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية للحكومة، لذا يلعب دورا مهما في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة إلى جانب المهام و الصلاحيات الموكلة له والتي جعلته مميزا عن باقي البنوك الأخرى، ضف إلى ذلك هيكله التنظيمي المساعد في استمرار وسيرورة عمله.

ويقوم بنك الجزائر بالرقابة على سعر صرف الدينار الجزائري من أجل تحديد سعر الصرف من خلال عدة إجراءات منها تخفيض قيمة الدينار، الرقابة على حركة رؤوس الأموال، ودراسة ظاهرة التعويم للدينار الجزائري.

من خلال دراسة موضوع البنك المركزي وسعر الصرف، الذي أدى إلى معرفة أن البنك المركزي له دور متعدد، فإنه لا يقتصر على تنظيم وتمويل المؤسسات المالية، بل يتعدى ذلك إلى إصدار العملة ومراقبتها وتحديد سعر الصرف وضبط العلاقة المالية الداخلية والخارجية للدولة، وكذا الإشراف عليها، كما يعتبر من بين المساهمين في السياسة المالية للدولة وذلك من خلال قيامه بدور المسير والمنظم والمراقب والموجه لأدوات السياسة النقدية.

فدور البنوك المركزية في الاقتصاد هو دور ديناميكي مرتبط بتبادلات عديدة منذ نشأة هذه البنوك وحتى الآن، ومن الطبيعي أن يتواصل تطوره باستمرار طالما تطور هيكل الاقتصاد وتوسعت قاعدة الأدوات التي يستخدمها لتنفيذ سياسة النقدية، وبالنتيجة فقد أصبحت السياسة النقدية ورغم مرورها بالعديد من التحولات، تركز على الاستقرار النقدي ونقصد هنا الاستقرار الداخلي أي استقرار المستوى العام للأسعار، والاستقرار الخارجي أي استقرار سعر الصرف، هذا فضلا عن توفير المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي.

ويعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على فعالية التجارة الخارجية بصفة خاصة، وهذا ما يعطيه القدرة في المساهمة علي تحقيق توازن الاقتصاد الكلي، فهو أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم، كما أنه يلعب دورا كبير في قدرة الاقتصاد التنافسية، حيث تزداد أهميته في أن التقلبات التي تمسه قد تؤدي إلى انهيار الاقتصاد ككل من خلال علاقته المباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.

أما بخصوص حالة الجزائر فقد شهدت تطورات حادة في السياسة النقدية وانعكاساتها هذه التطورات مست مباشرة الاستقرار في أسعار الصرف، فأتجهت الجزائر إلى تعديل والتطوير في المنظومة البنكية بعد الاستقلال مباشرة وتولت الإصلاحات بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10) سنة 1991، وتولت الإصلاحات بعد إصدار قانون النقد والقرض حتى سنة 2003 عقد صدور القانون المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (03-11).

أما بشأن الدراسة الميدانية فتم الوقوف عند دراسة حالة بنك الجزائر والذي يكمن دوره في تدخله بشكل مباشر في السوق الصرف البنينة، فضلا عما يتمتع به من مهام وصلاحيات وهيكل تنظيمي يخوله إلى الوقوف والنهوض بسياسة صرف الدينار الجزائري من خلال تحديد سعر صرفه، مواكبة التطورات أسعار



الخاتمة

العامّة

الصرف في الجزائر وكذا اتخاذ التدابير اللازمة من أجل الرقابة على الصرف وصولاً إلى الاستقرار، وكذا تناول آليات تدخل بنك الجزائر للحد من تقلبات أسعار الصرف.

اختبار الفرضيات:

- **لقد تم اختبار الفرضية الجزئية الأولى:** التي مفادها أن البنك المركزي يستخدم الاحتياطي القانوني في التأثير على استقرار أسعار الصرف في الجزائر وهذا خلال الفترة 2000-2016، والتي أثبتت صحتها. وهذا من خلال قيام الحكومة بعدة إصلاحات الهدف منها الاستمرار في سياسة تخفيض قيمة العملة، حيث يعمل البنك المركزي على تسيير ودائع البنوك التجارية التي تحتفظ بها كاحتياطي بما يتماشى مع مجريات الاقتصاد الوطني وذلك من أجل التوفيق بينه وبين المتغير الخارجي بهدف التحكم في سعر صرف الدينار.

- **كما تم اختبار الفرضية الجزئية الثانية:** القائلة بأن البنك المركزي يستخدم معدل إعادة الخصم في التأثير على استقرار أسعار الصرف في الجزائر وهذا خلال الفترة 2000-2016، وهذا ما يثبت كذلك صحة هذه الفرضية.

عند قيام البنك المركزي برفع معد إعادة الخصم هذا دليل على أن سعر صرف العملة الوطنية في ارتفاع والعكس في حالة خفضه، كل هذا ناتج لتدخلات السلطة النقدية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني من خلال سلسلة الإصلاحات التي يقوم بها البنك المركزي في كل فترة.

- **بالإضافة إلى اختبار الفرضية الثالثة:** القائلة أيضاً بأن البنك المركزي يستخدم معدلات الفائدة في التأثير على استقرار أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، والتي أثبت أنها صحيحة أيضاً.

حيث أنه كلما ارتفعت معدلات الفائدة الاسمية يؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف والعكس بالنسبة إلى معدلات الفائدة الحقيقية، وهذا نتيجة لارتفاع معدلات التضخم وكان ذلك خلال فترة التسعينات لاعتماد الحكومة على سياسة تخفيض قيمة العملة خلال فترة التسعينات، أما بعد هذه الفترة فقد عرفت معدلات الفائدة الاسمية استقراراً بمعدل ثابت، وذلك نتيجة استمرار الحكومة في تتبع سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتبني السلطة النقدية برامج التثبيت والتعديل الهيكلي.

وأخيراً قمنا باختبار الفرضية الرابعة: والتي تقول بأن البنك المركزي يستخدم معدل التضخم في التأثير على استقرار أسعار الصرف في الجزائر وهذا خلال الفترة 2000-2016، والتي أثبت أنها صحيحة.

حيث أن معدل التضخم يؤثر على أسعار الصرف في المدى المتوسط والطويل ولا يؤثر عليه في المدى القصير.

اختبار الفرضية الرئيسية: والتي مفادها أن البنك المركزي يتحكم في استقرار أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2000-2016) عن طريق تخفيض قيمة العملة، وهذا ما يؤكد صحتها. بمعنى أنه ونتيجة لتبني الجزائر سياسة تخفيض قيمة العملة عرفت الكتلة النقدية ارتفاعا مستمرا طوال فترة الدراسة (2000-2016) ويرجع ذلك إلى برنامج التعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي، وهذا في إطار تطبيق برنامج الانتعاش الاقتصادي وبرنامج النمو من خلال البرنامج الخماسي الأول، وكذلك السياسة المنتهجة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتنمية البنية القاعدية.

نتائج الدراسة:

- يعتبر التحول من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف المرن أمرا غاية في التعقيد لهذا لا بد أن تتوفر لو كل الشروط اللازمة منها كفاية احتياطات الصرف وكذا وضع قواعد لتدخل البنك المركزي في سوق الصرف الذي يجب أن يتسم بالعمق والكفاءة ونلاحظ أن الجزائر لم تستوفي بعد كل هذه الشروط.
- شهد سعر صرف الدينار الجزائري عدة تخفيضات متتالية، سواء بفعل القرارات الداخلية التي اتخذتها الدولة، أو بفعل الشروط التي أملاها صندوق النقد الدولي، نتيجة القروض التي حصلت عليها الجزائر.
- ينبغي على السلطات النقدية في الجزائر مواصلة سياسة استهداف استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار لأنه أداة فعالة لتنافسية الاقتصاد.

الاقتراحات:

- بعد الدراسة والنتائج المتحصل عليها، يمكن عرض بعض الاقتراحات والتوصيات:
- ضرورة الاهتمام بإدارة أسعار الصرف في الدولة.
 - يجب إتباع سياسة نقدية مناسبة بشكل يضمن استقرار سعر الصرف.
 - على البنك الجزائر التنويع من احتياطات وذلك حسب توزيع التجارة الخارجية للجزائر وذلك ما يقلل من مخاطر الصرف.
 - على الجزائر استخدام احتياطات صرفها بشكل عقلاني و أمثل و الإدارة الرشيدة لهذه الوفرة وكذلك المزج الأمثل بين العملات الصعبة، وتنويع مصادر الدخل الوطني.
 - أن يكون الهدف النهائي والوحيد للسلطة النقدية بالجزائر هو استقرار الأسعار باعتبار أن تحقيق الأهداف الأخرى غير مضمونة النتائج.
 - ضرورة الاهتمام بشكل أكبر بسياسة سعر الصرف من طرف السلطات النقدية، حتى تتمكن الجزائر من مواصلة الإصلاحات الاقتصادية.

أفاق الدراسة:

إن هذا البحث لا يعدوا أن يكون محاولة لإثراء واحدة من التحديات التي تشكل بؤرة توتر حقيقية في النشاط المصرفي، أتمنى أن نكون قد وفقنا في تقديم البحث بصورة مقبولة، على أن يتم الإلمام بجوانب الموضوع مستقبلا، وبهذا نكون قد فتحنا المجال لإمكانية إثراء هذا الموضوع الذي يتطلب الكثير من الجهد حتى نوفيه حقه على مدي الأزمنة وأن يكون تمهيدا لأبحاث يمكن أن نتعرض لها:

- سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساته على تطور سعر صرف الدينار الجزائري.
- سعر الصرف ومحدداته في الجزائر.



قائمة

المراجع

الكتب:

- 1- pricell، الموسوعة الاقتصادية الميسرة، دار الكتاب الحديث، 2010.
- 2- احمد زهير شامية، النقود والمصارف، ط1، دار زهران، عمان، 2010.
- 3- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية ، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016 .
- 4- بان صلاح أوصالح، دور البنك المركزي في مالية الدولة ، كلية القانون، جامعة بغداد.
- 5- بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية - بن عكنون- الجزائر، 2008.
- 6- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجلد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
- 7- بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
- 8- حسين سمير عشيّش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 9- حسين كامل الفهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2006.
- 10- حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، ط1، دار النشر والتوزيع، عمان 2011.
- 11- دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 12- دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية والنقدية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012.
- 13- رشيد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 14- زكرياء الدوري ويسرى السمرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013،
- 15- زياد رمضان محفوظ جوده، الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط3، 2006.
- 16- سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010.
- 17- سايمون غراي ونك تالبوت، العمليات النقدية، مركز دراسات المصارف المركزية، بنك إنجلترا المركزي، 2006
- 18- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار يازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 19- سوزي عدلي ناشد، مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.

- 20- سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.
- 21- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1، عمان، 2010.
- 22- شقيري نوري ومحمد عبد الرزاق التحنيطي وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.
- 23- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- 24- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011.
- 25- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2011.
- 26- عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- 27- عيسى محمد الغزالي، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، 2003.
- 28- فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006.
- 29- محمد الفاتح محمود بشير المغاربي، نقود وبنوك، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
- 30- محمد حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، الاقتصادي الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007.
- 31- محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 32- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، 2010.
- 33- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، ط1، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2006.
- 34- محمد علة، اثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.
- 35- محمد منير هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، ط3، 2010.
- 36- محمود الوادي وآخرون، لأساس في علم الاقتصاد، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

- 37- مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
 - 38- منير إسماعيل أبو شاور وأمجد عبد المهدي مساعدة، النقود والبنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
 - 39- موردخاي كريانين، تعريب محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي " مدخل للسياسات"، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2007.
 - 40- موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
 - 41- ناظم نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013.
 - 42- هيل عجمي جميل الجناي ورمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- المذكرات والأطروحات:**
- 1- ابرير محمد، السلطة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية-دراسة حالة الجزائر- مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008.
 - 2- أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
 - 3- أسماء حرشوش، فعالية السياسة النقدية وأثرها على استقرار الطلب على النقد، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2014-2015 .
 - 4- اكسن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم لاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.
 - 5- أمينة نور الدين إسماعيل مغلاوي، الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية في النشاط الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الأردن والجزائر للفترة 1980-2009 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي المتجه (svar)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2011.
 - 6- بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011_2012.
 - 7- بغداد زيان، تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2012-2013.

- 8- بقبق ليلي أسهمان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتهما الداخلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2014-2015.
- 9- بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان ، 2013-2014 .
- 10- بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010 أطروحة دكتوراه في العلوم، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.
- 11- بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية -حالة الجزائر- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.
- 12- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004 -2005.
- 13- خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2011/2012.
- 14- دوحة سلمى، أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر - بسكرة ، 2014-2015.
- 15- رائد مكاحلية، أثر تقلبات أسعار الصرف على التضخم دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة 1990_2016، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسه، 2016_2017.
- 16- زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر- غزة، 2012.
- 17- السعيد عناني، أثار تقلبات سعر الصرف وتدبيره المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2005 - 2006.
- 18- سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963 - 2006)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008 - 2009.
- 19- سندس حميد موسى، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، 2009.
- 20- شوقي طارق، اثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
- 21- عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2013، 2014.

- 22- عجلان صباح، استقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2008.
- 23- علة محمد، أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002 - 2003.
- 24- منهوم بلقاسم، اثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2013.
- 25- موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.
- 26- نجاح عبدلي ونور الهدى فضل الدين، دور البنوك المركزية في الحد من تقلبات أسعار الصرف دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016.

المجلات :

- 1- ابرير محمد وبن قدور علي، اثر السياسة النقدية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة(1970-2013)، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد(19)، جامعة سعيدة، سبتمبر 2016.
- 2- ايت يحيى سمير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، عدد09، جامعة تبسة، الجزائر، 2011.
- 3- بريري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية -دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف-الجزائر.
- 4- سليمان ناصر وادم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ضل التطورات الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد02، جوان 2015.
- 5- عبد الرزاق بن الزاوي و إيمان نعمون، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة محمد خيضر - بسكرة ، العدد 10، 2012.
- 6- عبد الله إبراهيم نور الدين، أثار تحديد سعر الصرف على الاستثمار في ليبيا، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي- (مجلد 37 العدد1) يناير- مارس 2016.
- 7- عماد غزاري ومحمد بولصنام، السياسة النقدية في ضل نظم الصرف المختلفة-تجارب بعض الدول النامية- مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة المدية.
- 8- فتيحة ملياني، الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14، المجلد01، 2016.

- 9- محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، عدد40، 2005.
- 10- مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد06، جامعة ورقلة، 2008.
- 11- نشأت مجيد حسن الوندائي، قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (1980-2002) باستخدام نموذج التعديل الجزئي، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد82، 2010.

الملتقيات

- 1- أمية طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية العالمية، 2005.
- 2- بلعزوز بن علي و كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية-واقع وتحديات، جامعة الشلف.
- 3- عباس قويدر وإبراهيم عبد الله، استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية-بين النظرية والتطبيق، ملتقى المنظومة الجزائرية والتحويلات الاقتصادية-واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004.
- 4- محمد شايب، تأثير النقود لالكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة فرحات عباس-سطيف.

المواقع الالكترونية

- 1- سماعيل فوزي، اقتصاد معدلات الصرف، البريد الالكتروني، Few-Emerging à yahoo.Fr .
- 2- التقرير السنوي:2013، 2015 على الموقع: Banque d'Algérie
- 3- التقرير السنوي 2014، على الموقع الالكتروني: Bank of Algérie
- 4- حوصلة إحصائية 1992-2011 على الموقع: Banque d'Algérie
- 5- حيور عبد الوهاب، السياسة النقدية في الجزائر، بنك الجزائر_ميلة_، 2018.
- 6- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- 7- تقارير بنك الجزائر 2008، 2013، 2015، عن الموقع: www.bank-of-algeria.dz consulte:05/04/2018.
- 8- banque d Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie :rapport 2001,juillet 2002,p 97

- 9- بحوصي مجذوب، استقلالية البنك المركزي بين القانون 10/90 والأمر 11/30 المركز الجامعي، البريد الالكتروني: www.jadoub2000yahoo.fr
- 10- النشرة الإحصائية الثلاثية:جوان، ديسمبر 2013، جوان 2015، على الموقع: Banque d'Algérie
- 11- <http://www.onefd.edu.dz> تاريخ الاطلاع:2018/02/20.
- 12- صندوق النقد الدولي، www.imf.org، تاريخ الاطلاع:2018/04/07.
- 13- بنك الجزائر، www.bank-of-algeria.dz ، تاريخ الاطلاع:2018/04/07.
- 14- <http://worldbank.org> تاريخ الاطلاع 2018/04/14.
- 15- Ar.knoema.com شوهه 2018/04/14 على الساعة 12:19.
- الجرائد الرسمية، الأوامر والتعليمات والقوانين والمواد
- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50 الصادر في 1 سبتمبر 2010، الموافق ل 22 رمضان 1431.
- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57 الصادر في 12 أكتوبر 2017، الموافق ل 21 محرم 1439.
- 3- المادة 09 من الأمر القانوني رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003.
- 4- المادة رقم 10 من الأمر القانوني رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 .
- 5- المادة رقم 11 من الأمر القانوني رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003
- 6- المادتين 13 و 16 من الأمر القانوني رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 .
- 7- المادة رقم 26 من الأمر القانوني رقم 11/03.
- 8- المادة رقم 18 إلى 25 من الأمر رقم 11/03 من قانون النقد والقرض.
- 9- المادة رقم 58 إلى 62 من الأمر رقم 11/03 من قانون النقد والقرض.
- 10- المادة رقم 26 إلى 27 من الأمر رقم 11/03 من قانون النقد والقرض.
- 11- المادة رقم 18 من الأمر 11/03 من قانون النقد والقرض.
- 12- المادة رقم 19 من الأمر 11/03 من قانون النقد والقرض.
- 13- المادة رقم 62 من الأمر 11/03 من قانون النقد والقرض.

الملخص:

تناولنا من خلال هذه الدراسة توضيح الدور الذي يلعبه البنك المركزي في استقرار أسعار الصرف، وذلك من خلال القيام بتوضيح دور متغيرات السياسة النقدية التي تمثلت في الاحتياطي القانوني، معدل إعادة الخصم، سعر الفائدة، والتضخم (استقرار الأسعار).

وعليه فإن الهدف من هذه الدراسة معرفة ما مدى مساهمة البنك المركزي في التحكم أو استقرار أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2016، وقد تم الاعتماد على التحليل الإحصائي، فتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ينبغي على السلطات النقدية في الجزائر مواصلة سياسة استهداف استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار لأنه أداة فعالة لتنافسية الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، سعر الصرف، الاحتياطي الإجباري، معدل إعادة الخصم، معدل الفائدة، الاستقرار الأسعار (معدل التضخم).

Abstract:

This study we discussed the role played by the central bank in the stability of exchange rates by clarifying of monetary policy variable, namely, the legal reserve, rate of recoupment, interest rate and inflation (price stability).

The study examined the extent of the contribution of the central bank to the control or stability of the exchange rate in Algeria during the period 2000-2016, and was based on statistical analysis. through this study we reached a number of result :

Algeria's monetary authorities should continue their policy of stabilizing the real effective exchange rate of the dinar because it is an effective tool for economic competitiveness.

Key words:

Central bank, exchange rate, mandatory reserve, discount rate, interest rate, price stability (inflation rate).

Sommaire:

Nous avons mangé dans cette étude pour préciser le rôle de la banque central dans la stabilité des taux de change, par le biais de clarifier le rôle des variables de politique monétaire, qui était la réserve légale, le taux nouveau soustraire, taux d'intérêt, l'inflation (stabilité des prix).grâce a cette étude nous avons atteint un certain nombre de résultat:

Et danc la alhzy de ces l'étude a examiné l'ampleur de la contribution de la banque central ou contrôle ou à la stabilité des taux de change en Algérie au cours de la période 2000-2016 et était fondée sur une analyses statistique.

Les autorités monétaires algériennes devraient poursuivre leur politique de stabilisation du taux de change effectif réel du dinar car c'est un outil efficace de compétitivité économique.

Mots clés:

Banque central, taux de change, réserve légale, taux nouveau soustraire, taux d'intérêt, l'inflation (stabilité des prix).